المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسات العامة والنظم المقارنة
الشهيد زدور محمد إبراهيم قاسم

العنوان:

إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي: دور الحوكمة المتعددة المستويات في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة: دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات الحوكمة والأمن

من إعداد الطالبة: تحت اشراف الاستاذ الدكتور
عبد الصمد المدعو زينة رميساء إكرام حكيم غريب

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
الدكتور زيام عبد النور	أستاذ مخاضر قسم ا	رئيساً
الأستاذ الدكتورحكيم غريب	استاذ	مشرفا و مقررا
الدكتورة شابي عبير	أستاذة محاضرة قسم ا	ممتحناً و مناقشا

السنة الجامعية 2026-2025



﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ

بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ

وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾

الآية 155 سورة البقرة

صدق الله العظيم

الإهــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل إلـى:

إلى أبي العزيز .....

الذي كان سندًا وثباتًا، وغرس في نفسي قيمة الاجتهاد والإصرار، أهدي هذا العمل المتواضع عربون وفاء وامتنان لما قدمه من دعم وتضحيات لا تُقدَّر بثمن.

إلى أمي الغالية....

مصدر الحنان والدعاء الصادق، أهدي ثمرة جهدي، سائلًا الله عز وجل أن يطيل في عمرها، ويحفظها من كل مكروه، ويجزيها عني خير الجزاء، فهي النور الذي أضاء دربي، والقلب الذي منحني القوة للاستمرار.

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة .....

الذين جمعتني بهم رحلة علمية مليئة بالتعاون والتحديات والذكريات الجميلة، فكانوا خير رفقة في مسار البحث والتحصيل العلمي.

إلى كل من مدّ لي يد العون، وساندني بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة أو دعم معنوي طوال هذه المسيرة العلمية.

أهدي هذا الجهد المتواضع، راجيًا أن يكون ثمرة نافعة وعلمًا يُنتفع به .

وإلى كل من يحمل في قلبه شغف العلم والمعرفة.

أهدي هذا العمل بكل تقدير واحترام.

الباحثة : عبد الصمد المدعو زينة رميساء إكرام

الشكـــر والتقدير

الحمد لله أولًا وآخرًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع، وجعل العلم نورًا يهتدي به الإنسان نحو الرقي والبناء وخدمة الأوطان. فالعلم كان وسيبقى أساس نهضة الأمم، والكلمة الواعية تبقى السلاح الأرقى في صناعة الوعي وترسيخ قيم التقدم والارتقاء الحضاري.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى إدارة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، هذه المؤسسة الأكاديمية العريقة التي وفّرت بيئة علمية راقية ومناخًا أكاديميًا محفزًا ساهم في صقل معارفنا وتنمية قدراتنا الفكرية والعلمية، بما يعكس رسالتها النبيلة في إعداد الكفاءات وخدمة الوطن.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد مدير الدراسات، على جهوده المبذولة في متابعة المسار الأكاديمي للطلبة، وحرصه الدائم على توفير الظروف الملائمة للتحصيل العلمي والبحث الأكاديمي الجاد.

ويطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الامتنان والعرفان إلى الأستاذ الدكتور حكيم غريب، المشرف على هذا البحث، لما قدمه لي من توجيهات علمية دقيقة، وملاحظات قيمة، ودعم أكاديمي متواصل طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة. لقد كان لتشجيعاته ونصائحه الأثر البالغ في تجاوز مختلف الصعوبات وإخراج هذا العمل في صورته العلمية الحالية، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة، وأثروا هذا العمل بملاحظاتهم العلمية القيمة، بما يعكس روح المسؤولية الأكاديمية والحرص على ترقية البحث العلمي وخدمة المعرفة.

الباحثة :عبد الصمد المدعو زينة رميساء إكرام

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة موضوع إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي، مع التركيز على دور الحوكمة متعددة المستويات في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر. وتأتي أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي يشهدها العالم، وتصاعد التهديدات غير التقليدية التي باتت تستهدف الحدود الوطنية، خاصة في المناطق ذات الامتداد الجغرافي الواسع والتحديات الأمنية المركبة.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي وفق مقاربة حوكمة متعددة المستويات تساهم بشكل فعال في تعزيز القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، من خلال تحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تطوير منظومتها الأمنية الحدودية عبر تبني سياسات شاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية، التكنولوجية، القانونية والتعاونية.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج دراسة الحالة، حيث يتم تحليل واقع منظومة الأمن الحدودي في الجزائر، وتقييم فعالية السياسات المعتمدة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. كما تتناول الدراسة دور الحوكمة متعددة المستويات في تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، والمؤسسات الحكومية، والشركاء الإقليميين والدوليين.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر حققت تقدمًا ملحوظًا في تعزيز أمنها الحدودي، من خلال تحديث بنيتها التحتية، واعتماد تقنيات متطورة، وتعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار. غير أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات، من بينها اتساع الحدود، وتعقيد الشبكات الإجرامية، وتزايد تدفقات الهجرة غير المشروعة.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة شاملة لإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي، تقوم على تعزيز الحوكمة متعددة المستويات، وتكثيف التعاون الإقليمي، وتطوير القدرات البشرية والتكنولوجية، بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة التهديدات العابرة للحدود بفعالية.

الكلمات المفتاحية: إعادة هندسة الأمن الحدودي، الحوكمة متعددة المستويات، الجريمة المنظمة، الهجرة غير المشروعة، الجزائر، الأمن الحدودي، التعاون الأمني، التهديدات العابرة للحدود.

مخلص الدراسة باللغة الاجنبية:

Abstract:

This study examines the re-engineering of border security systems, focusing on the role of multi-level governance in combating organized crime and irregular migration, through a case study of Algeria. The importance of this topic lies in the growing complexity of non-traditional security threats that increasingly target national borders, especially in regions characterized by vast geographical areas and complex security challenges.

The study is based on the assumption that re-engineering border security systems through a multi-level governance approach enhances the effectiveness of combating organized crime and irregular migration by ensuring coordination among actors at local, national, regional, and international levels. In this context, Algeria has adopted comprehensive policies that integrate security, technological, legal, and cooperative dimensions to strengthen its border security framework.

The research adopts a descriptive-analytical methodology along with a case study approach to analyze Algeria's border security system and evaluate its effectiveness in addressing cross-border threats. It also highlights the role of multi-level governance in improving coordination among security agencies, governmental institutions, and regional and international partners.

The findings indicate that Algeria has made significant progress in strengthening its border security through infrastructure modernization, adoption of advanced technologies, and enhanced regional cooperation. However, several challenges remain, including vast borders, complex criminal networks, and increasing irregular migration flows.

The study recommends adopting a comprehensive approach to re-engineer border security systems by strengthening multi-level governance, enhancing regional cooperation, and investing in human and technological capacities to effectively address cross-border threats and ensure stability.

Keywords: Border Security Re-engineering, Multi-level Governance, Organized Crime, Irregular Migration, Algeria, Border Security, Security Cooperation, Cross-border Threats

خطة الدراسة:

مقدمـة

الفصل الأول: التحولات النظرية والمفاهيمية لإعادة هندسة الأمن الحدودي في ظل الحوكمة الأمنية المعاصرة

المبحث الأول: التحول الإبستمولوجي لمفهوم الأمن الحدودي في الدراسات الأمنية المعاصرة.

المبحث الثاني: الحوكمة متعددة المستويات وإدارة الأمن الحدودي.

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة كتهديدات هجينة للأمن الحدودي.

الفصل الثاني: واقع منظومات الأمن الحدودي في الجزائر وتحديات مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة

المبحث الأول: البنية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للحدود الجزائرية.

المبحث الثاني: آليات وتدابير الدولة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الجزائرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

الفصل الثالث: آفاق إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر في ظل الحوكمة الأمنية الحديثة

المبحث الأول: التحول نحو الأمن الحدودي الذكي وتعزيز الحوكمة الأمنية.

المبحث الثاني: تعزيز التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات في الجزائر في مجال أمن الحدود

المبحث الثالث: استراتيجيات استشرافية لإعادة هندسة الأمن الحدودي الجزائري.

خاتمة

مقـدمـة

مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة أعادت تشكيل طبيعة التهديدات الأمنية ومجالاتها، حيث لم تعد المخاطر المرتبطة بأمن الدول مقتصرة على التهديدات العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل أنماطًا جديدة من التهديدات العابرة للحدود، على غرار الجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والتهريب بمختلف أشكاله، وهي تهديدات أضحت تمثل تحديًا حقيقيًا لقدرة الدول على حماية حدودها وضمان أمنها الوطني واستقرارها الداخلي. وفي ظل هذه التحولات، برز مفهوم الأمن الحدودي باعتباره أحد أهم مرتكزات الأمن القومي للدول، خاصة بالنسبة للدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع والمحيط الإقليمي المضطرب، على غرار الجزائر.

وقد ازدادت أهمية الأمن الحدودي في البيئة الإقليمية العربية والإفريقية عقب التحولات التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011، والتي ارتبطت بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني الناتج عن انهيار بعض مؤسسات الدولة في عدد من الدول العربية، وتصاعد النزاعات المسلحة، وتزايد التدخلات العسكرية الإقليمية والدولية، فضلًا عن تنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما ساهمت هذه التحولات في خلق بيئة إقليمية معقدة اتسمت بتزايد تدفقات الهجرة غير المشروعة واللجوء الإنساني، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وتنامي أنشطة التهريب والاتجار غير المشروع، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على الأمن والاستقرار في دول الجوار الإقليمي، وفي مقدمتها الجزائر.

وتكتسي الجزائر أهمية جيوسياسية وجيوأمنية خاصة بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، فضلًا عن امتلاكها لشريط حدودي واسع ومعقد يمتد على آلاف الكيلومترات، ويتقاطع مع فضاءات إقليمية تعرف هشاشة أمنية وتحولات جيواستراتيجية متسارعة. وقد فرضت هذه المعطيات على الدولة الجزائرية إعادة النظر في منظومتها الأمنية الحدودية، والانتقال من المقاربة التقليدية في حماية الحدود إلى مقاربة أكثر شمولًا وتكاملًا تقوم على إعادة هندسة الأمن الحدودي وفق منطق الحوكمة متعددة المستويات، بما يسمح بالتنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والمؤسساتيين، مع توظيف التكنولوجيا الحديثة والرقمنة الأمنية في إدارة الحدود ومواجهة التهديدات المستجدة.

ومنذ سنة 2011، اتجهت الجزائر إلى تعزيز حضورها الأمني والعسكري على حدودها، من خلال تطوير آليات المراقبة والرصد، وتحديث العقيدة الأمنية، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي والدولي، إلى جانب تبني مقاربات استباقية ووقائية تهدف إلى احتواء التهديدات قبل انتقالها إلى الداخل الوطني. كما عملت الدولة الجزائرية على إدماج البعد التنموي ضمن سياساتها الحدودية، انطلاقًا من اعتبار أن الأمن لا يتحقق

فقط عبر الأدوات العسكرية والأمنية، بل كذلك من خلال التنمية المحلية وتقليص الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة موضوع "إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر: دور الحوكمة متعددة المستويات في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة (2011-2026)" باعتباره من المواضيع الراهنة التي تجمع بين البعدين الأكاديمي والاستراتيجي، خاصة في ظل التحولات الجيوأمنية التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي. كما تنبع أهمية الدراسة من محاولتها تحليل الكيفية التي أعادت بها الجزائر بناء مقاربتها الأمنية الحدودية لمواجهة التهديدات المعاصرة، ومدى فعالية الحوكمة متعددة المستويات في تعزيز الأمن الوطني الجزائري وحماية الاستقرار الإقليمي.

وانطلاقًا من طبيعة الموضوع وأبعاده المتعددة، اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، في مقدمتها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستراتيجي، ومنهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى توظيف المقاربة الأمنية والمقاربة الجيوسياسية لفهم طبيعة التحولات الأمنية التي مست البيئة الحدودية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026.

اشكالية الدراسة.

تُعدّ التحولات الأمنية التي شهدها النظام الإقليمي والدولي منذ سنة 2011 من أبرز المتغيرات التي أعادت تشكيل طبيعة التهديدات المرتبطة بالأمن الحدودي، خاصة في ظل تصاعد الفوضى الأمنية والصراعات المسلحة وتنامي التدخلات الإقليمية والدولية في عدد من الدول العربية والإفريقية. وقد ساهمت هذه التحولات في بروز تهديدات عابرة للحدود أكثر تعقيدًا، على غرار الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والإرهاب والاتجار بالبشر، وهي تحديات أضحت تمس بصورة مباشرة استقرار الدول وسيادتها وأمنها الوطني.

وفي هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها أمام بيئة إقليمية مضطربة، خاصة مع تداعيات الأزمة الليبية، وعدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، إضافة إلى تصاعد موجات الهجرة غير المشروعة الناتجة عن الحروب والأزمات الإنسانية والانهيارات الأمنية في دول الجوار. وقد فرضت هذه المعطيات على الدولة الجزائرية ضرورة إعادة النظر في منظومتها الأمنية الحدودية، والانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة أكثر شمولًا ومرونة تقوم على إعادة هندسة الأمن الحدودي وفق منطق الحوكمة متعددة المستويات، بما يسمح بالتنسيق بين مختلف

الفاعلين الأمنيين والعسكريين والمؤسساتيين، مع توظيف التكنولوجيا الحديثة وآليات الأمن الذكي في إدارة الحدود ومواجهة التهديدات المستجدة.

ومن هذا المنطلق، تبرز إشكالية الدراسة في محاولة فهم وتحليل الكيفية التي تعاملت بها الجزائر مع التحولات الأمنية الإقليمية والدولية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، ومدى قدرة المقاربات الأمنية الجديدة على تعزيز فعالية الأمن الحدودي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود في ظل بيئة جيوأمنية متغيرة ومعقدة.

وعليه تتمثل إشكالية الدراسة الرئيسية في التساؤل التالي:

كيف ساهمت إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر، في ظل الحوكمة متعددة المستويات خلال الفترة (2011–2026)، في تعزيز قدرة الدولة الجزائرية على مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة وحماية الأمن الوطني؟

الأسئلة الفرعية.

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

ما طبيعة التحولات الأمنية الإقليمية والدولية التي أثرت على الأمن الحدودي الجزائري منذ سنة 2011؟

ما أبرز التهديدات العابرة للحدود التي واجهت الجزائر خلال هذه الفترة؟

كيف أعادت الجزائر بناء منظومتها الأمنية الحدودية لمواجهة التهديدات المستجدة؟

ما دور الحوكمة متعددة المستويات في تعزيز فعالية الأمن الحدودي الجزائري؟

إلى أي مدى ساهمت التكنولوجيا الحديثة والأمن الذكي في تطوير آليات حماية الحدود الجزائرية؟

ما انعكاسات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة على الأمن الوطني الجزائري؟

ما أبرز التحديات التي ما تزال تواجه المنظومة الأمنية الحدودية الجزائرية؟

وما هي الافاق والتصورات المستقبلية لتطوير الأمن الحدودي الجزائري في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة؟

الفرضيات الفرعية.

انطلاقًا من إشكالية الدراسة المرتبطة بتحليل دور إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، وفي ضوء التحولات الجيوأمنية التي عرفها المحيط الإقليمي والدولي، تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات العلمية التي تهدف إلى تفسير طبيعة العلاقة

بين المتغيرات الأمنية المستجدة وفعالية المقاربة الجزائرية في إدارة الأمن الحدودي. كما تستند هذه الفرضيات إلى افتراض وجود ارتباط مباشر بين تصاعد التهديدات العابرة للحدود وبين توجه الجزائر نحو تبني مقاربة أمنية متعددة المستويات تقوم على الدمج بين البعد الأمني والعسكري والتكنولوجي والدبلوماسي والتنموي.

وتنطلق الدراسة من فرضية عامة مفادها أن التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011، وما رافقها من تنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة وتصاعد الفوضى الأمنية في المحيط الإقليمي، دفعت الجزائر إلى إعادة هندسة منظومتها الأمنية الحدودية من خلال تبني آليات حوكمة متعددة المستويات، بما ساهم في تعزيز قدرة الدولة على حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وفي ضوء هذه الفرضية العامة، تتفرع مجموعة من الفرضيات الفرعية المرتبطة بمحاور الدراسة المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

كلما تصاعدت التحولات الأمنية والفوضى الإقليمية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا منذ سنة 2011، زادت حاجة الجزائر إلى تعزيز وتحديث منظومتها الأمنية الحدودية.

ساهمت التهديدات العابرة للحدود، خاصة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، في انتقال الجزائر من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة أمنية شاملة ومتعددة المستويات.

أدى توظيف التكنولوجيا الحديثة والأمن الحدودي الذكي إلى رفع فعالية المنظومة الأمنية الجزائرية في مراقبة الحدود والاستجابة للتهديدات الأمنية المستجدة.

يساهم التكامل بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية ضمن إطار الحوكمة متعددة المستويات في تعزيز فعالية إدارة الأمن الحدودي الجزائري.

تؤثر الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة بصورة مباشرة على الأمن الوطني الجزائري من خلال انعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية.

يساهم التعاون الأمني الإقليمي والدولي في دعم قدرة الجزائر على مواجهة التهديدات العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

إن اعتماد الجزائر على المقاربة التنموية بالمناطق الحدودية يعزز الأمن الوقائي ويساهم في تقليص بيئات الهشاشة المنتجة للتهديدات الأمنية.

يرتبط مستقبل فعالية الأمن الحدودي الجزائري بمدى قدرة الدولة على تطوير نموذج أمني مرن قائم على الحوكمة الأمنية والتكنولوجيا الحديثة والاستباق الاستراتيجي.

وتشكل هذه الفرضيات الإطار التفسيري الذي ستعتمد عليه الدراسة في تحليل مختلف أبعاد الموضوع، واختبار طبيعة العلاقة بين إعادة هندسة الأمن الحدودي والحوكمة متعددة المستويات من جهة، وبين حماية الأمن الوطني الجزائري ومواجهة التهديدات العابرة للحدود من جهة أخرى.

منهاج الدراسة والمقاربات.

تفرض طبيعة الدراسات الأمنية والاستراتيجية، خاصة تلك المرتبطة بالأمن الحدودي والحوكمة الأمنية، الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة التي تسمح بالإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة المدروسة وتحليل تفاعلاتها المركبة. ونظرًا لارتباط موضوع الدراسة بتحليل التحولات الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، فقد تم الاعتماد على عدد من المناهج والمقاربات العلمية التي تتلاءم مع طبيعة الإشكالية وأهداف الدراسة.

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي..

يُعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات السياسية والأمنية، كونه يسمح بوصف الظواهر وتحليلها وتفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها المختلفة بصورة علمية ومنهجية. وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من أجل توصيف واقع الأمن الحدودي في الجزائر، وتحليل طبيعة التهديدات الأمنية المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، إضافة إلى دراسة التحولات الأمنية التي عرفتها المنطقة منذ سنة 2011.

كما ساهم هذا المنهج في تحليل السياسات والمقاربات التي اعتمدتها الجزائر في إدارة الأمن الحدودي، وفهم انعكاسات التهديدات العابرة للحدود على الأمن الوطني الجزائري، من خلال الربط بين المعطيات الأمنية والجيوسياسية والمؤسساتية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وتبرز أهمية هذا المنهج في كونه لا يقتصر على مجرد وصف الظاهرة، وإنما يتجاوز ذلك إلى تحليل أبعادها المختلفة والكشف عن العلاقات السببية والتفاعلات القائمة بين التحولات الإقليمية وإعادة هندسة المنظومة الأمنية الحدودية الجزائرية.

ثانيًا: المنهج الاستشرافي.

يُعد المنهج الاستشرافي من المناهج الحديثة التي برزت بصورة واسعة في الدراسات السياسية والاستراتيجية والأمنية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وتعقد التهديدات الأمنية العابرة للحدود. ويقوم هذا المنهج على دراسة الاتجاهات والمتغيرات الحالية وتحليلها بهدف استشراف

السيناريوهات المستقبلية المحتملة، بما يسمح بفهم طبيعة التحولات القادمة وإمكانية التكيف معها أو الاستعداد لمواجهتها.

وقد تم الاعتماد على المنهج الاستشرافي في هذه الدراسة بالنظر إلى ارتباط موضوع البحث بقضايا الأمن الحدودي والتحولات الجيوأمنية المستقبلية التي قد تؤثر على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في بعض مناطق الجوار الإقليمي، وتنامي التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والإرهاب العابر للحدود.

كما يبرَّر توظيف هذا المنهج بكون الدراسة لا تقتصر فقط على تحليل واقع الأمن الحدودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، بل تسعى أيضًا إلى استشراف مستقبل المنظومة الأمنية الجزائرية، وتحليل السيناريوهات المحتملة المرتبطة بتطور التهديدات الأمنية والتحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وقد مكّن المنهج الاستشرافي من دراسة آفاق إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر، وتحليل مدى قدرة الدولة الجزائرية على الانتقال نحو نموذج أمني ذكي ومتعدد المستويات، قائم على التكنولوجيا الحديثة والحوكمة الأمنية والتنسيق الإقليمي والاستباق الاستراتيجي.

كما ساعد هذا المنهج في بناء تصور مستقبلي حول طبيعة التحديات التي قد تواجه الأمن الحدودي الجزائري، من خلال تحليل مؤشرات التحول الأمني والتكنولوجي والجيوسياسي، واستشراف السيناريوهات الممكنة المتعلقة بتطور التهديدات العابرة للحدود، سواء في اتجاه تعزيز الاستقرار الأمني أو تصاعد المخاطر الإقليمية.

وتكمن أهمية المنهج الاستشرافي في كونه يتيح للدراسة تجاوز الطابع الوصفي التقليدي، والانتقال نحو التحليل المستقبلي القائم على استقراء الاتجاهات والتحولات، بما يساهم في تقديم رؤية استراتيجية تساعد على فهم مستقبل الأمن الحدودي الجزائري ومتطلبات تطويره في ظل التحولات الأمنية الدولية والإقليمية المعاصرة.

ثالثًا: منهج دراسة الحالة.

يُعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج الأساسية في الدراسات السياسية والاستراتيجية المعاصرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة ظاهرة محددة داخل إطار جغرافي وزمني معين، مع التركيز على خصوصياتها السياسية والأمنية والمؤسساتية. وقد تم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال اختيار

الجزائر كحالة دراسية رئيسية لتحليل واقع الأمن الحدودي وتحولاته خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026.

ويعود اختيار منهج دراسة الحالة إلى عدة اعتبارات علمية ومنهجية، أهمها خصوصية التجربة الجزائرية في إدارة الأمن الحدودي، بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي الحساس للجزائر، واتساع حدودها البرية، وتعقّد بيئتها الإقليمية، خاصة في ظل الأزمات الأمنية التي عرفتها ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2011.

كما تتميز الحالة الجزائرية بكونها تمثل نموذجًا إقليميًا مهمًا في مجال إدارة الأمن الحدودي، حيث اعتمدت الجزائر على مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الأدوات العسكرية والأمنية والتكنولوجية والدبلوماسية والتنموية، وهو ما يجعلها حالة غنية بالمعطيات والتحولات التي تستحق الدراسة والتحليل.

وقد مكّن منهج دراسة الحالة من التعمق في تحليل السياسات الأمنية الجزائرية، وفهم طبيعة التفاعلات القائمة بين التهديدات الإقليمية وإعادة هندسة المنظومة الحدودية، إضافة إلى دراسة فعالية الحوكمة متعددة المستويات في تعزيز الأمن الوطني الجزائري.

وتكمن أهمية هذا المنهج أيضًا في قدرته على الربط بين المعطيات النظرية والواقع العملي، من خلال تحليل التجربة الجزائرية بصورة معمقة تسمح بفهم خصوصية النموذج الجزائري في إدارة الأمن الحدودي، واستخلاص النتائج والتصورات المستقبلية المتعلقة بتطوير هذه المنظومة.

خامسًا: المقاربات المعتمدة في الدراسة.

نظرًا للطبيعة المركبة لموضوع الدراسة، والمتعلق بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر في ظل التهديدات العابرة للحدود، فقد استدعت الدراسة توظيف مجموعة من المقاربات النظرية الحديثة التي تسمح بفهم مختلف الأبعاد الأمنية والجيوسياسية والإنسانية المرتبطة بالموضوع. وتكمن أهمية هذه المقاربات في كونها توفر إطارًا تحليليًا يساعد على تفسير التحولات الأمنية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 2011، في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

1- مقاربة المركب الأمني الإقليمي.

تم الاعتماد على مقاربة المركب الأمني الإقليمي بالنظر إلى ارتباط الأمن الحدودي الجزائري بالتفاعلات الأمنية السائدة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا. فهذه المقاربة ترى أن أمن الدول داخل الإقليم الواحد يصبح مترابطًا بصورة تجعل التهديدات التي تواجه دولة معينة تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أمن الدول المجاورة.

ويبرَّر توظيف هذه المقاربة في الدراسة بكون الجزائر تقع ضمن بيئة إقليمية مضطربة شهدت منذ سنة 2011 تصاعدًا في الصراعات المسلحة، وانهيارًا لبعض المنظومات الأمنية، وتناميًا للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، خاصة في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي. وهو ما جعل الأمن الحدودي الجزائري مرتبطًا بصورة مباشرة بالتحولات الجيوأمنية الإقليمية.

كما ساعدت هذه المقاربة في تفسير توجه الجزائر نحو تعزيز أمنها الحدودي وإعادة هندسة منظومتها الأمنية، ليس فقط لحماية حدودها الوطنية، وإنما أيضًا لمواجهة التداعيات الأمنية الناتجة عن الفوضى الإقليمية وانتقال التهديدات عبر الحدود.

2- مقاربة الأمن الإنساني.

تم توظيف مقاربة الأمن الإنساني باعتبارها من المقاربات الحديثة التي توسع مفهوم الأمن ليشمل أمن الإنسان إلى جانب أمن الدولة. فالأمن لم يعد يقتصر فقط على حماية الحدود والسيادة، بل أصبح يرتبط كذلك بحماية الأفراد من الفقر والنزاعات والهجرة القسرية والتهديدات الإنسانية المختلفة.

ويعود سبب اعتماد هذه المقاربة إلى ارتباط موضوع الدراسة بظاهرة الهجرة غير المشروعة وتدفقات اللاجئين الناتجة عن الحروب والصراعات وعدم الاستقرار في دول الجوار الإقليمي. وقد أظهرت التحولات التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011 أن غياب الأمن الإنساني في بعض الدول ساهم بصورة كبيرة في تصاعد موجات الهجرة غير النظامية وانتشار شبكات الاتجار بالبشر.

كما ساعدت هذه المقاربة في تحليل الكيفية التي حاولت بها الجزائر تحقيق التوازن بين متطلبات حماية الأمن الحدودي والمحافظة على الاعتبارات الإنسانية المرتبطة بالتعامل مع المهاجرين واللاجئين، خاصة في ظل التحديات الأمنية والإنسانية التي تعرفها المنطقة.

كما مكنت هذه المقاربة من دراسة الإجراءات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز المراقبة الحدودية وتطوير قدراتها الاستباقية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

3- نظرية الدور.

تم توظيف نظرية الدور باعتبارها من النظريات المهمة في حقل العلاقات الدولية والدراسات السياسية، حيث تهتم بتحليل الأدوار التي تؤديها الدول داخل بيئتها الإقليمية والدولية، انطلاقًا من مكانتها الجيوسياسية وقدراتها الاستراتيجية وتصوراتها الأمنية. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن سلوك الدولة وسياساتها الخارجية والأمنية يتحدد وفق الأدوار التي تسعى إلى تجسيدها أو فرضها داخل محيطها الإقليمي والدولي.

ويبرَّر اعتماد هذه النظرية في الدراسة بكون الجزائر تُعد فاعلًا إقليميًا محوريًا في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011. فقد دفعت التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، الجزائر إلى تعزيز دورها الأمني والإقليمي من خلال إعادة هندسة منظومتها الحدودية، وتكثيف حضورها الأمني والدبلوماسي في القضايا المرتبطة بأمن واستقرار المنطقة.

كما تساعد نظرية الدور في تفسير طبيعة التحولات التي عرفتها المقاربة الجزائرية للأمن الحدودي، من خلال انتقال الجزائر من مجرد حماية حدودها الوطنية إلى أداء دور إقليمي يقوم على المساهمة في حفظ الاستقرار الإقليمي، وتعزيز التعاون الأمني، ودعم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وقد مكّنت هذه النظرية من تحليل كيفية توظيف الجزائر لقدراتها الأمنية والعسكرية والدبلوماسية من أجل تكريس دورها كقوة إقليمية فاعلة في مجال الأمن الحدودي، إضافة إلى فهم العلاقة بين الأمن الوطني الجزائري ومتطلبات الدور الإقليمي الذي تسعى الجزائر إلى تعزيزه في محيطها الجيوسياسي.

وتكمن أهمية هذه النظرية في أنها تسمح بفهم السياسات الأمنية الجزائرية ليس فقط من زاوية التهديدات الداخلية، بل أيضًا من زاوية الأدوار الإقليمية والاستراتيجية التي تحاول الجزائر الاضطلاع بها في ظل التحولات الجيوأمنية المعاصرة.

أهمية الدراسة.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمتمثل في إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر في ظل التحولات الأمنية الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011، وما رافقها من تصاعد للتهديدات العابرة للحدود، خاصة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والإرهاب. وتبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أكثر القضايا ارتباطًا بالأمن الوطني الجزائري والاستقرار الإقليمي، بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي الحساس للجزائر واتساع حدودها البرية وتشابك محيطها الأمني.

وتنبع الأهمية العلمية للدراسة من مساهمتها في إثراء حقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية، خاصة ما يتعلق بمفاهيم الأمن الحدودي والحوكمة متعددة المستويات والأمن الإقليمي. كما تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية حديثة للتحولات التي عرفها مفهوم الأمن الحدودي، من خلال الانتقال من المقاربة

الأمنية التقليدية إلى المقاربات المعاصرة القائمة على الأمن الشامل والأمن الذكي والتنسيق المؤسساتي والتعاون الإقليمي.

كما تكتسي الدراسة أهمية أكاديمية بالنظر إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع إعادة هندسة الأمن الحدودي في الجزائر ضمن مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين البعد الأمني والتكنولوجي والجيوسياسي والإنساني، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، وهي مرحلة عرفت تحولات عميقة في البيئة الأمنية الإقليمية لمنطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وتبرز الأهمية العملية للدراسة في محاولتها تحليل السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الجزائر في تعزيز أمنها الحدودي، وتقييم مدى فعالية المقاربات الأمنية الجديدة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. كما تسعى الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا الحديثة والحوكمة الأمنية في تطوير المنظومة الحدودية الجزائرية، بما يمكن أن يسهم في تقديم تصورات وتوصيات عملية قابلة للاستفادة منها في مجال صناعة القرار الأمني والاستراتيجي.

وتكمن أهمية الدراسة كذلك في ارتباطها المباشر بقضايا الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل استمرار التهديدات المرتبطة بعدم الاستقرار الإقليمي، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والهجرة غير المشروعة، وهو ما يجعل من موضوع الأمن الحدودي قضية استراتيجية تتجاوز البعد الأمني لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

كما تساهم الدراسة في فهم طبيعة العلاقة بين التحولات الإقليمية وإعادة تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، من خلال تحليل الكيفية التي دفعت بها الأزمات الإقليمية والتدخلات الدولية الجزائر إلى تطوير مقاربة أمنية أكثر مرونة واستباقية، تقوم على الدمج بين الأمن والتنمية والتكنولوجيا والتعاون الإقليمي.

وتتجلى الأهمية المستقبلية للدراسة في سعيها إلى استشراف آفاق الأمن الحدودي الجزائري في ظل التحولات الجيوأمنية المعاصرة، وتقديم تصور حول متطلبات بناء نموذج أمني متكامل ومستدام قادر على التكيف مع التهديدات المستقبلية، بما يعزز قدرة الجزائر على حماية أمنها الوطني والحفاظ على استقرارها الإقليمي.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي عرفتها منظومة الأمن الحدودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، في ظل التهديدات العابرة للحدود والتغيرات الجيوأمنية التي مست المحيط

الإقليمي والدولي، مع التركيز على دور الحوكمة متعددة المستويات في تعزيز فعالية الأمن الحدودي وحماية الأمن الوطني الجزائري.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في محاولة فهم طبيعة التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011، ومدى تأثيرها على البيئة الأمنية الجزائرية، خاصة في ظل تصاعد الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والإرهاب العابر للحدود. كما تهدف الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تعاملت بها الجزائر مع هذه التحديات من خلال إعادة هندسة منظومتها الأمنية الحدودية وتطوير آليات جديدة لإدارة الحدود.

كما تهدف الدراسة إلى تأصيل المفاهيم النظرية المرتبطة بالأمن الحدودي والحوكمة متعددة المستويات والأمن الإقليمي، مع إبراز التحولات التي عرفها مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية المعاصرة، والانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مفهوم الأمن الشامل والأمن الذكي.

وتسعى الدراسة كذلك إلى تحليل البيئة الجيوأمنية المحيطة بالجزائر، ودراسة انعكاسات الأزمات الإقليمية، خاصة الأزمة الليبية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، على الأمن الحدودي الجزائري والأمن الوطني بصفة عامة.

ومن بين أهداف الدراسة أيضًا، دراسة طبيعة التهديدات العابرة للحدود التي تواجه الجزائر، والمتمثلة أساسًا في الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة وشبكات التهريب والجماعات المسلحة، مع تحليل انعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدولة الجزائرية.

كما تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية المقاربة الجزائرية في إدارة الأمن الحدودي، من خلال تحليل السياسات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز مراقبة الحدود، ودراسة دور الحوكمة الأمنية والتنسيق المؤسساتي والتعاون الإقليمي في مكافحة التهديدات الأمنية المستجدة.

وتسعى الدراسة أيضًا إلى إبراز دور التكنولوجيا الحديثة والأمن الحدودي الذكي في تطوير المنظومة الأمنية الجزائرية، خاصة ما يتعلق بأنظمة المراقبة الرقمية والطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي ونظم الإنذار المبكر.

كما تهدف الدراسة إلى استشراف مستقبل الأمن الحدودي الجزائري، وتحليل الافاق والتصورات المحتملة المرتبطة بتطور التهديدات الأمنية والتحولات الجيوسياسية في المنطقة، مع تقديم تصور حول متطلبات بناء نموذج أمني جزائري متكامل قائم على الحوكمة متعددة المستويات والاستباق الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

دوافع اختيار الموضوع.

إن اختيار موضوع البحث العلمي لا يكون وليد الصدفة، وإنما يرتبط بمجموعة من الدوافع العلمية والمعرفية والواقعية التي تدفع الباحث إلى الاهتمام بقضية معينة دون غيرها، خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوعات ذات أبعاد استراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والتحولات الإقليمية والدولية. ويُعد موضوع "إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر: دور الحوكمة متعددة المستويات في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة (2011–2026)" من المواضيع الراهنة التي فرضت نفسها بقوة في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي، وما أفرزته من تهديدات أمنية عابرة للحدود تمس بصورة مباشرة استقرار الدولة الجزائرية وأمنها القومي.

كما أن التطورات التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011، خاصة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، وما رافقها من تصاعد الصراعات المسلحة وتنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والتدخلات الإقليمية والدولية، جعلت من قضية الأمن الحدودي أحد أهم التحديات الاستراتيجية المطروحة أمام الدولة الجزائرية، الأمر الذي عزز الرغبة العلمية في دراسة هذا الموضوع وتحليل مختلف أبعاده النظرية والعملية.

أولًا: الدوافع الذاتية.

تعود الدوافع الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام العلمي والشخصي بقضايا الأمن والدراسات الاستراتيجية، خاصة تلك المرتبطة بالأمن الحدودي والتحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، باعتبارها من أكثر القضايا تأثيرًا على مستقبل الدول واستقرارها في المرحلة الراهنة.

كما يرجع اختيار الموضوع إلى الرغبة في التعمق في دراسة السياسات الأمنية الجزائرية وتحليل طبيعة المقاربات التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011. إضافة إلى ذلك، يمثل الموضوع مجالًا خصبًا للبحث العلمي لما يتضمنه من تداخل بين الأبعاد الأمنية والسياسية والجيوسياسية والتكنولوجية والإنسانية.

ومن بين الدوافع الذاتية أيضًا، الرغبة في الإسهام الأكاديمي في إثراء الدراسات المتعلقة بالأمن الحدودي والحوكمة الأمنية في الجزائر، خاصة مع محدودية الدراسات التي تناولت موضوع إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي ضمن مقاربة متعددة المستويات تجمع بين الأمن والتكنولوجيا والتنمية والتعاون الإقليمي.

كما أن طبيعة التخصص الأكاديمي في العلوم السياسية والدراسات الأمنية ساهمت بصورة مباشرة في توجيه الاهتمام نحو هذا الموضوع، لما يحمله من أبعاد استراتيجية ترتبط بالأمن القومي الجزائري والتحولات الدولية المعاصرة.

ثانيًا: الدوافع الموضوعية.

تتمثل الدوافع الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في الأهمية الاستراتيجية التي يحتلها الأمن الحدودي بالنسبة للدولة الجزائرية، خاصة في ظل موقعها الجيوسياسي الحساس واتساع حدودها البرية وتشابك محيطها الإقليمي مع مناطق تعرف اضطرابات أمنية وصراعات مسلحة.

كما فرضت التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011 واقعًا أمنيًا جديدًا اتسم بتنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والإرهاب العابر للحدود، وهو ما جعل من إعادة هندسة المنظومة الأمنية الحدودية ضرورة استراتيجية لحماية الأمن الوطني الجزائري والحفاظ على استقرار الدولة.

ومن بين الدوافع الموضوعية كذلك، تنامي أهمية الحوكمة متعددة المستويات في إدارة القضايا الأمنية المعاصرة، خاصة مع تعقد التهديدات العابرة للحدود، الأمر الذي يستدعي دراسة مدى فعالية التنسيق بين مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية في مواجهة هذه التحديات.

كما تبرز أهمية الموضوع من خلال التطور الكبير الذي عرفته التكنولوجيا الأمنية الحديثة، والانتقال نحو الأمن الحدودي الذكي القائم على الرقمنة والذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار وأنظمة المراقبة المتطورة، وهو ما يجعل دراسة التحولات التي عرفتها المنظومة الأمنية الجزائرية أمرًا ذا أهمية علمية وعملية.

إضافة إلى ذلك، فإن ارتباط الموضوع بقضايا الأمن القومي والاستقرار الإقليمي والتنمية الحدودية يجعله من المواضيع الحيوية التي تكتسي أهمية متزايدة في الدراسات السياسية والاستراتيجية المعاصرة، خاصة في ظل استمرار التحولات الجيوأمنية التي تعرفها المنطقة إلى غاية سنة 2026.

الدراسات السابقة.

تُعد الدراسات السابقة من المرتكزات الأساسية في أي بحث علمي، كونها تُمكّن الباحث من الإحاطة العلمية بمختلف الجهود الأكاديمية التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد أبعاده، كما تساعد على تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة، فضلًا عن إبراز الإضافة العلمية التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقها.

ونظرًا لارتباط موضوع الدراسة بالأمن الحدودي والحوكمة الأمنية والتهديدات العابرة للحدود، فقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تناولت قضايا الأمن الحدودي في الجزائر، خاصة

في ظل التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011. ومن بين أبرز هذه الدراسات، دراسة الباحث إبراهيم سعد الشاكر فزاني الموسومة بـ: "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن".

الدراسة الأولى:

دراسة الباحث: إبراهيم سعد الشاكر فزاني بعنوان: "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن" وهي دراسة منشورة في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1، سنة 2022، الصادرة عن جامعة غرداية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية، من خلال التأكيد على أن المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على التشديد الأمني والعسكري لم تعد كافية لوحدها لمواجهة التهديدات المركبة التي تعرفها المناطق الحدودية الجزائرية، خاصة في ظل هشاشة البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الأمن في المناطق الحدودية لا يمكن تحقيقه فقط عبر الأدوات الأمنية والعسكرية، وإنما من خلال تبني مقاربة متكاملة تقوم على الحوكمة الأمنية، بما يسمح بتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والاستقرار من جهة، وضمان التنمية المحلية وحماية حقوق المواطنين وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال تحليل طبيعة التهديدات الأمنية في المناطق الحدودية الجزائرية، ودراسة مختلف المقاربات التي تبنتها الجزائر في إدارة الأمن الحدودي، مع التركيز على دور التنمية والحوكمة الأمنية في تعزيز الاستقرار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التهديدات الأمنية المركبة التي تواجه المناطق الحدودية الجزائرية، كالجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير المشروعة والإرهاب، تفرض ضرورة تبني مقاربة أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد، تقوم على حوكمة الأمن من خلال دعم التنمية وتعزيز الاستقرار وتحقيق التكامل بين الأمن وحقوق المواطن.

وتكمن نقاط القوة في هذه الدراسة في تناولها لموضوع حوكمة الأمن الحدودي من زاوية حديثة تتجاوز المقاربة الأمنية التقليدية، إضافة إلى إبرازها للعلاقة بين الأمن والتنمية والاستقرار الاجتماعي في المناطق الحدودية الجزائرية. كما تتميز الدراسة بمحاولتها تقديم تصور متكامل للأمن الحدودي قائم على التنسيق بين مختلف الفاعلين والمؤسسات.

كما أن الدراسة لم تتناول بصورة تفصيلية دور التكنولوجيا الأمنية الحديثة، كالذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار والرقمنة الأمنية، في تطوير إدارة الأمن الحدودي الجزائري، إضافة إلى محدودية البعد الاستشرافي المتعلق بمستقبل الأمن الحدودي في الجزائر.

وترتبط هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث اهتمامهما المشترك بقضية الأمن الحدودي في الجزائر وأهمية الحوكمة الأمنية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. غير أن الدراسة الحالية تتميز عنها من خلال تركيزها على مفهوم إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي، وتحليل التحولات التي عرفتها المنظومة الأمنية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، مع توظيف مقاربات حديثة ترتبط بالأمن الذكي والحوكمة متعددة المستويات والتحليل الاستشرافي للتهديدات الأمنية المستقبلية.

الدراسة الثانية.

تُعد دراسة الباحثين بن سعدة محمد وعربي عودة فلة، الموسومة بعنوان: "الهجرة غير الشرعية كمتغير حاكم في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري: مقاربة شاملة لتحليل التهديدات والرهانات الإنسانية"، والمنشورة في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 13، العدد 1، بتاريخ 10 جانفي 2026، من الدراسات الحديثة التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور أمني وإنساني متكامل، في ظل التحولات الإقليمية والأمنية التي تشهدها منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها متغيرًا استراتيجيًا مؤثرًا في إعادة تشكيل الأمن المجتمعي الجزائري، حيث انطلقت من فرضية مفادها أن تدفقات الهجرة غير النظامية لم تعد مجرد قضية إنسانية أو اجتماعية، بل تحولت إلى عامل مؤثر في صياغة السياسات الأمنية للدولة الجزائرية، خاصة في ظل تنامي التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشبكات الاتجار بالبشر.

وركزت الدراسة على إبراز العلاقة بين التحولات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي وبين تصاعد موجات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وعبرها، مع تحليل انعكاسات هذه التدفقات على الأمن المجتمعي الجزائري، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية. كما تناولت الدراسة مختلف المسارات الحدودية للهجرة غير الشرعية، خاصة عبر الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، وما ترتب عنها من تحديات مرتبطة بضغط الخدمات الاجتماعية والصحية وتنامي المخاطر الأمنية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أصبحت متغيرًا حاكمًا في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري، الأمر الذي يفرض على الجزائر ضرورة تبني مقاربة أمنية وإنسانية متكاملة، قائمة على التنسيق بين البعد الأمني والبعد التنموي والبعد الحقوقي، بما يسمح بمواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير النظامية دون إغفال الاعتبارات الإنسانية.

وتكمن نقاط القوة في هذه الدراسة في معالجتها الحديثة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن إطار الأمن المجتمعي، إضافة إلى إبرازها للترابط القائم بين التهديدات الأمنية والرهانات الإنسانية. كما تتميز الدراسة بمحاولتها الربط بين التحولات الإقليمية وتداعياتها على الأمن الداخلي الجزائري، فضلًا عن اعتمادها على مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد تجمع بين الأمن والإنسان والتنمية.

غير أن الدراسة، رغم أهميتها العلمية، ركزت بصورة أساسية على تأثير الهجرة غير الشرعية في الأمن المجتمعي، دون التوسع بصورة معمقة في دراسة التحولات التي عرفتها منظومة الأمن الحدودي الجزائرية وآليات إعادة هندستها في مواجهة مختلف التهديدات العابرة للحدود. كما لم تتناول بصورة تفصيلية دور الحوكمة متعددة المستويات والتكنولوجيا الأمنية الحديثة في تطوير إدارة الحدود الجزائرية.

الدراسة الثالثة.

تُعد دراسة الباحثة لعطب بختة، الموسومة بعنوان: "المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بين متطلبات الأمن الوطني وضرورات حماية حقوق المهاجرين السريين"، والمنشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 1، بتاريخ 10 جانفي 2024، من الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من زاوية قانونية وأمنية وإنسانية، في ظل تزايد التحديات المرتبطة بحماية الحدود وتصاعد تدفقات الهجرة غير النظامية عبر الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع التركيز على الكيفية التي تحاول من خلالها الجزائر تحقيق التوازن بين متطلبات حماية الأمن الوطني وضبط الحدود من جهة، واحترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين والالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان من جهة أخرى.

وانطلقت الدراسة من خصوصية الموقع الجغرافي والاستراتيجي للجزائر، باعتبارها دولة عبور رئيسية للهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل الإفريقي نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وهو ما جعلها تواجه تحديات أمنية متزايدة مرتبطة بنشاط الشبكات الإجرامية والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية.

كما ركزت الدراسة على تحليل الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الاستقرار الداخلي الجزائري، خاصة في ظل تنامي الجرائم المرتبطة بالهجرة غير النظامية، الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري إلى تبني مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، ومن بينها الأمر رقم 11/08 لسنة 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم، والقانون رقم 01/09 لسنة 2009 المتعلق بالجرائم المرتبطة بمغادرة التراب الوطني بصورة غير شرعية.

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على مقاربة تحليلية تجمع بين البعدين الأمني والقانوني، من خلال دراسة النصوص التشريعية والإجراءات الأمنية التي تبنتها الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مع إبراز ضرورة مراعاة حقوق المهاجرين السريين في إطار الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد مقاربة مزدوجة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، تقوم من جهة على تشديد الرقابة الأمنية والقانونية على الحدود، ومن جهة أخرى على احترام الاعتبارات الإنسانية وحقوق المهاجرين، بما يعكس محاولة تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني والالتزامات الحقوقية والإنسانية.

وتكمن نقاط القوة في هذه الدراسة في تركيزها على البعد القانوني والمؤسساتي للمقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى إبرازها للعلاقة بين الأمن الوطني وحقوق الإنسان، وهو ما يمنح الدراسة بعدًا تحليليًا متوازنًا يجمع بين المقاربة الأمنية والمقاربة الإنسانية.

كما تتميز الدراسة بتحليلها للتشريعات الجزائرية المنظمة للهجرة غير الشرعية وربطها بالسياق الأمني والإقليمي، فضلًا عن إبرازها للتحديات التي تواجه الجزائر باعتبارها دولة عبور واستقبال للهجرة غير النظامية.

غير أن الدراسة، رغم أهميتها، ركزت بصورة أساسية على البعد القانوني والحقوقي للهجرة غير الشرعية، دون التوسع بصورة معمقة في دراسة التحولات الجيوأمنية المرتبطة بالأمن الحدودي الجزائري، أو تحليل آليات إعادة هندسة المنظومة الأمنية الحدودية في ظل التهديدات العابرة للحدود.

كما أن الدراسة لم تتناول بصورة تفصيلية دور الحوكمة متعددة المستويات والتكنولوجيا الأمنية الحديثة والأمن الحدودي الذكي في تطوير إدارة الحدود الجزائرية، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011.

وترتبط هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث اهتمامهما المشترك بظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، غير أن الدراسة الحالية تتجاوز البعد القانوني للهجرة إلى دراسة

أكثر شمولًا تتعلق بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر، وتحليل دور الحوكمة متعددة المستويات والتكنولوجيا الأمنية والاستشراف الاستراتيجي في مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026.

الدراسة الرابعة.

تُعد دراسة الباحثين رابحي لخضر وسويسي إبراهيم، الموسومة بعنوان: "مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من منظور مقاربة الأمن الإنساني"، والمنشورة في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، بتاريخ 04 ماي 2020، من الدراسات التي تناولت ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من زاوية أمنية وإنسانية حديثة، في ظل التحولات التي شهدها مفهوم الأمن في الدراسات السياسية والاستراتيجية المعاصرة.

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية مقاربة الأمن الإنساني باعتبارها من المقاربات الأمنية الحديثة القادرة على مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال التركيز على الإنسان بوصفه محور العملية الأمنية وغاية السياسات الوقائية والتنموية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تنامي الجريمة المنظمة يرتبط أساسًا بوجود بيئات هشة وغير مستقرة، تنتشر فيها النزاعات المسلحة والإرهاب والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يخلق ظروفًا ملائمة لتوسع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

وركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين الجريمة المنظمة والأوضاع الأمنية والإنسانية داخل الدول والمناطق التي تعرف اضطرابات وصراعات داخلية، حيث اعتبر الباحثان أن غياب الأمن الإنساني، بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يُعد من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تفشي الإجرام المنظم وتوسع أنشطته العابرة للحدود.

كما سعت الدراسة إلى إبراز البعد الوقائي لمقاربة الأمن الإنساني، من خلال التأكيد على أن مكافحة الجريمة المنظمة لا يمكن أن تعتمد فقط على الأدوات الأمنية والعسكرية التقليدية، وإنما تتطلب معالجة الأسباب البنيوية المنتجة لهذه الظاهرة، وعلى رأسها الفقر، والبطالة، وضعف التنمية، والهشاشة الاجتماعية، وانتشار النزاعات المسلحة والإرهاب.

واعتمد الباحثان في هذه الدراسة على مقاربة تحليلية ذات طابع تفسيري، من خلال الربط بين الجريمة المنظمة والأمن الإنساني، مع التركيز على أهمية السياسات الوقائية والتنموية في الحد من انتشار الظاهرة وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة التهديدات الأمنية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مقاربة الأمن الإنساني تمثل إطارًا أكثر شمولًا وفعالية في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، نظرًا لاعتمادها على البعد الوقائي وحماية الإنسان من العوامل المنتجة للإجرام، بدل الاقتصار فقط على الحلول الأمنية الردعية. كما خلصت الدراسة إلى أن نجاح مكافحة الجريمة المنظمة يتطلب تحقيق التنمية وتعزيز الاستقرار وحماية الإنسان من مختلف أشكال التهديد والهشاشة.

وتكمن نقاط القوة في هذه الدراسة في معالجتها الحديثة لظاهرة الجريمة المنظمة من خلال مقاربة الأمن الإنساني، وهو ما يمنحها بعدًا تحليليًا يتجاوز المقاربة الأمنية التقليدية. كما تتميز الدراسة بإبرازها للعلاقة بين التنمية والاستقرار والأمن، وربطها بين تفشي الجريمة المنظمة وغياب الأمن الإنساني في البيئات الهشة وغير المستقرة.

كما ساهمت الدراسة في توضيح أهمية المقاربة الوقائية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال التركيز على معالجة الأسباب البنيوية والهيكلية المنتجة لهذه الظاهرة، بدل الاكتفاء بالمعالجة الأمنية المباشرة.

غير أن الدراسة، رغم أهميتها العلمية، جاءت ذات طابع نظري عام، ولم تتناول بصورة معمقة تطبيقات مقاربة الأمن الإنساني على الحالة الجزائرية أو على واقع الأمن الحدودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد سنة 2011. كما أنها لم تتوسع في تحليل دور الحوكمة الأمنية والتكنولوجيا الحديثة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

إضافة إلى ذلك، لم تتناول الدراسة بصورة تفصيلية التحولات الجيوأمنية التي عرفتها منطقة الساحل وشمال إفريقيا، وانعكاساتها المباشرة على المنظومة الأمنية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بإعادة هندسة الأمن الحدودي ومواجهة التهديدات الهجينة والمعقدة.

وترتبط هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث اهتمامهما المشترك بظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأهمية المقاربات الحديثة في مواجهتها، خاصة مقاربة الأمن الإنساني. غير أن الدراسة الحالية تتميز بكونها تتناول الموضوع ضمن إطار أشمل يتعلق بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر، وتحليل دور الحوكمة متعددة المستويات والأمن الذكي في مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، مع التركيز على الحالة الجزائرية باعتبارها نموذجًا لدراسة التحولات الأمنية والاستراتيجية في المنطقة.

مناقشة الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع المذكرة.

أظهرت الدراسات السابقة التي تم تناولها وجود اهتمام أكاديمي متزايد بقضايا الأمن الحدودي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل وشمال إفريقيا منذ سنة 2011. كما عكست هذه الدراسات التحول الذي عرفته المقاربات الأمنية المعاصرة، من التركيز على البعد الأمني التقليدي إلى تبني مقاربات أكثر شمولًا تقوم على الحوكمة والأمن الإنساني والأمن المجتمعي، وهو ما يعكس تطورًا ملحوظًا في طبيعة المعالجة العلمية للتهديدات العابرة للحدود.

وقد ساهمت دراسة إبراهيم سعد الشاكر فزاني في إبراز أهمية حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية، من خلال التأكيد على أن المقاربة الأمنية التقليدية لم تعد كافية لوحدها لمواجهة التهديدات المركبة التي تعرفها المناطق الحدودية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في ربطها بين الأمن والتنمية والاستقرار المحلي، غير أنها بقيت محصورة بدرجة كبيرة في الجانب المفاهيمي والنظري لحوكمة الأمن، دون التوسع في دراسة التحولات التكنولوجية والأمنية الحديثة التي عرفتها المنظومة الحدودية الجزائرية، خاصة في ظل بروز مفاهيم الأمن الذكي والحوكمة متعددة المستويات.

أما دراسة بن سعدة محمد وعربي عودة فلة، فقد تميزت بتركيزها على الهجرة غير الشرعية باعتبارها متغيرًا حاكمًا في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري، وهو ما يمثل إضافة علمية مهمة من خلال الربط بين الأبعاد الأمنية والإنسانية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير النظامية. غير أن هذه الدراسة ركزت بصورة أساسية على الأمن المجتمعي وتداعيات الهجرة غير الشرعية، دون تحليل معمق للتحولات التي مست البنية الاستراتيجية للأمن الحدودي الجزائري، أو دراسة آليات إعادة هندسة المنظومة الأمنية في ظل تصاعد التهديدات الهجينة والمعقدة.

وفي السياق نفسه، جاءت دراسة لعطب بختة لتسلط الضوء على المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من زاوية قانونية وحقوقية، حيث أبرزت التوازن الذي تحاول الجزائر تحقيقه بين متطلبات حماية الأمن الوطني واحترام حقوق المهاجرين. وقد أضافت هذه الدراسة بعدًا قانونيًا وإنسانيًا مهمًا لموضوع الهجرة غير الشرعية، غير أنها بقيت محصورة في تحليل التشريعات والسياسات القانونية، دون التطرق بصورة معمقة إلى الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والاستراتيجية المرتبطة بإعادة تشكيل الأمن الحدودي الجزائري.

كما قدمت دراسة رابحي لخضر وسويسي إبراهيم معالجة نظرية مهمة لظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال مقاربة الأمن الإنساني، حيث ركزت على العلاقة بين الهشاشة الاجتماعية والنزاعات

المسلحة وتنامي الإجرام المنظم. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبرازها للبعد الوقائي والتنمية البشرية كمدخل لمواجهة الجريمة المنظمة، غير أنها ظلت ذات طابع نظري عام، ولم تتناول بصورة تطبيقية خصوصية الحالة الجزائرية أو التحولات الأمنية التي مست الحدود الجزائرية بعد سنة 2011.

ومن خلال تحليل هذه الدراسات، يتضح أنها ركزت على أبعاد جزئية ومتفرقة من موضوع الأمن الحدودي، سواء من زاوية الحوكمة الأمنية أو الهجرة غير الشرعية أو الأمن الإنساني أو المقاربة القانونية، إلا أنها لم تتناول بصورة شاملة ومتكاملة موضوع إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر ضمن إطار يجمع بين الحوكمة متعددة المستويات والتحولات الجيوأمنية والتكنولوجية والاستراتيجية.

كما يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على البعد الوصفي أو النظري، مع محدودية الدراسات التي تناولت التحولات الاستراتيجية التي عرفتها العقيدة الأمنية الجزائرية بعد سنة 2011، خاصة في ظل تصاعد الفوضى الإقليمية بمنطقة الساحل وشمال إفريقيا، وظهور تهديدات هجينة تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والتدخلات الخارجية.

وتتمثل القيمة المضافة للدراسة الحالية في كونها تسعى إلى تجاوز المعالجات الجزئية السابقة، من خلال تقديم دراسة شاملة ومتكاملة لإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، مع التركيز على دور الحوكمة متعددة المستويات والأمن الذكي والتكنولوجيا الأمنية الحديثة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

كما تتميز الدراسة الحالية بمحاولتها الربط بين الأبعاد الأمنية والجيوسياسية والإنسانية والتكنولوجية، وتحليل التحولات التي عرفتها المنظومة الأمنية الجزائرية في سياق إقليمي ودولي معقد، إضافة إلى اعتمادها على البعد الاستشرافي في دراسة مستقبل الأمن الحدودي الجزائري ومتطلبات تطويره في ظل التحولات الجيوأمنية المعاصرة.

إن الدراسة الحالية لا تُعد تكرارًا للدراسات السابقة، وإنما تمثل امتدادًا علميًا لها وتطويرًا لمقارباتها، من خلال معالجة موضوع الأمن الحدودي الجزائري ضمن رؤية تحليلية شاملة تتماشى مع التحولات العالمية الحديثة في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية.

تحديد المفاهيم والمصطلحات.

تُعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات من الخطوات المنهجية الأساسية في الدراسات العلمية، لما لها من أهمية في ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة وتحديد المدلول العلمي والإجرائي للمفاهيم المستخدمة فيها، خاصة في الدراسات السياسية والأمنية التي تتسم بتعدد المقاربات وتداخل المفاهيم. وتزداد أهمية ذلك

في الدراسات المرتبطة بالأمن الحدودي والحوكمة والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، نظرًا لتطور هذه المفاهيم وتعدد أبعادها القانونية والسياسية والأمنية والإنسانية.

أولًا: مفهوم الأمن الحدودي.

يُعد مفهوم الأمن الحدودي من المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، ويرتبط أساسًا بفكرة حماية حدود الدولة والحفاظ على سيادتها وسلامة إقليمها. ويُشتق مفهوم الحدود في اللغة من معنى الفصل والحاجز الفاصل بين شيئين، بينما يرتبط مفهوم الحدود سياسيًا وقانونيًا بالمجال الذي تمارس فيه الدولة سيادتها وسلطتها القانونية والسياسية.

وقد ميّزت الأدبيات الجيوسياسية بين مصطلحي الحدود (Boundary) والتخوم (Frontier)، حيث يشير مفهوم الحدود إلى الخط السياسي والقانوني الفاصل بين دولتين، في حين يدل مفهوم التخوم على المناطق الحدودية ذات الطابع الجغرافي والبشري المتداخل، والتي غالبًا ما تكون مجالًا للتفاعلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

وفي هذا السياق، عرف عبد الوهاب الكيالي الحدود السياسية بأنها: "الخط الذي يحدد المجال الذي تمارس فيه الدولة سيادتها القانونية والسياسية بصورة كاملة".[2] كما عُرفت الحدود بأنها المجال الذي تتولى الدولة من خلاله تنظيم حركة الأشخاص والبضائع وحماية أمنها القومي من مختلف التهديدات الخارجية.

وترى العديد من المنظمات الدولية أن الأمن الحدودي لم يعد يقتصر على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح يرتبط كذلك بالأبعاد الاقتصادية والإنسانية والتنموية، خاصة في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتنامي الترابط بين الأمن الداخلي والأمن الإقليمي.

ثانيًا: مفهوم الحوكمة متعددة المستويات.

يُعتبر مفهوم الحوكمة متعددة المستويات من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد ظهر بصورة بارزة في الدراسات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وإدارة القضايا العابرة للحدود.

ويعود أصل مفهوم الحوكمة إلى الكلمة اليونانية "Kybernan" التي تعني التوجيه أو القيادة، وقد عرف جيمس روزناو (James N. Rosenau) الحوكمة بأنها مجموعة العمليات والآليات التي يتم من خلالها توجيه وتنظيم العلاقات داخل المجتمع دون الاعتماد فقط على السلطة الرسمية للدولة.[3]

---

[1] القضاة، محمد سعيد. "الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في المشرق العربي: تاريخيًا ونظريًا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1-2، 2014، ص683.

[2] الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، مادة "حدود سياسية".

[3] James N. Rosenau, "Governance in the Twenty-first Century", Global Governance, Vol.1, No.1, Winter 1995, p.14

أما مفهوم الحوكمة متعددة المستويات (Multi-level Governance)، فقد ارتبط أساسًا بالدراسات التي تناولت آليات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، حيث استخدمه الباحث غاري ماركس (Gary Marks) للإشارة إلى نمط جديد من الإدارة يقوم على توزيع السلطة واتخاذ القرار بين مستويات متعددة، تشمل المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.[1]

وتعرف الحوكمة متعددة المستويات بأنها عملية تنسيق وتفاعل بين مختلف الفاعلين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، على مستويات متعددة، من أجل إدارة القضايا العامة وتحقيق الأهداف المشتركة، خاصة في المجالات العابرة للحدود كالأمن والهجرة والجريمة المنظمة.

كما تُعرفها الأمم المتحدة بأنها آلية تقوم على الشراكة والتنسيق بين مختلف المؤسسات والفاعلين لضمان فعالية السياسات العمومية وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار.[2]

وفي إطار هذه الدراسة، يُقصد بالحوكمة متعددة المستويات مجموع الآليات والتنسيقات التي تعتمدها الجزائر بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية، إضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي، من أجل إدارة الأمن الحدودي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود.

ثالثًا: مفهوم الجريمة المنظمة.

تُعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر الأمنية المعاصرة، نظرًا لطابعها العابر للحدود وقدرتها على تهديد أمن الدول واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتعرف الجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي تقوم به جماعات أو تنظيمات منظمة تتميز بالاستمرارية والتخطيط والهيكل التنظيمي، وتهدف إلى تحقيق الربح أو النفوذ من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وغسل الأموال والفساد والابتزاز.[3]

وقد عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لسنة 2000 الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب جريمة خطيرة أو أكثر للحصول على منفعة مالية أو مادية".[4]

---

[1] Robert Chrabąszcz and Marcin Zawicki, "The Evolution of Multi-level Governance: The Perspective on EU Anti-crisis Policy in Southern-European Eurozone States", Zarządzanie Publiczne, No.38, 2016, p.18

[2] الأمم المتحدة، ورقة السياسات: الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، سورابايا، إندونيسيا، 2016، ص2.

[3] كوكي يوسف داود، الجريمة المنظمة، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص16.

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، 2000، المادة 2.

وفي هذه الدراسة، يُقصد بالجريمة المنظمة مختلف الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود التي تمارسها شبكات منظمة تستهدف الأمن الوطني الجزائري، خاصة في المناطق الحدودية، من خلال التهريب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والهجرة غير المشروعة.

رابعًا: مفهوم الهجرة غير المشروعة.

تُعد الهجرة غير المشروعة من أبرز الظواهر العابرة للحدود التي شهدت تصاعدًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، خاصة في مناطق الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ويُستخدم في الأدبيات السياسية والقانونية عدد من المصطلحات للإشارة إلى هذه الظاهرة، مثل: الهجرة السرية، والهجرة غير الشرعية، والهجرة غير النظامية، والهجرة غير القانونية. ويشير مفهوم الهجرة غير المشروعة إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى بطرق مخالفة للقوانين المنظمة للهجرة والإقامة.[1]

كما يُطلق في بعض المجتمعات المغاربية مصطلح "الحرقة" على هذا النوع من الهجرة، في إشارة إلى تجاوز الحدود بصورة سرية مع التخلي عن الوثائق والروابط القانونية والاجتماعية بحثًا عن واقع جديد في دول الاستقبال.[2]

غير أن العديد من المنظمات الدولية، خاصة الحقوقية منها، تتحفظ على استعمال مصطلح "الهجرة غير الشرعية" أو "غير القانونية"، باعتبار أن الهجرة في حد ذاتها حق من حقوق الإنسان، وأن وصف المهاجر بغير الشرعي يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن: "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، ويحق لكل فرد مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده والعودة إليه".[3]

ولهذا تفضل المنظمات الدولية استعمال مصطلح "الهجرة غير النظامية" أو "الهجرة السرية"، باعتبارهما أكثر انسجامًا مع المقاربة الحقوقية والإنسانية للهجرة.[4]

---

[1] محمد الأمين البشري، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص11.

[2] عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، أعمال ملتقى قسنطينة، 2008، ص137.

[3] صايش عبد المالك، "مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 11/08 المتعلق بتعديل قانون العقوبات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، العدد 1، 2011، ص17.

[4] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1990، المادة 2.

حدود الدراسة:

يُعد تحديد حدود الدراسة من الخطوات المنهجية الأساسية في البحث العلمي، إذ يسمح بضبط مجال الدراسة وتحديد أبعادها الزمنية والمكانية والموضوعية بصورة دقيقة، بما يضمن التركيز على الإشكالية الرئيسية للدراسة وتفادي التوسع غير المنهجي في معالجة الموضوع. كما تساعد حدود الدراسة على توضيح الإطار الذي تتحرك ضمنه عملية التحليل العلمي، خاصة في الدراسات السياسية والأمنية التي تتسم بتشابك المتغيرات وتداخل المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وانطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة الموسوم بـ: "إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي: دور الحوكمة متعددة المستويات في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة – دراسة حالة الجزائر"، فقد تم تحديد حدود الدراسة وفق الأبعاد الآتية:

الحدود الزمنية:

تمتد الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2011 إلى سنة 2026، وهي فترة ارتبطت بتحولات جيوأمنية عميقة مست البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالجزائر، خاصة مع اندلاع أحداث ما يعرف بـ"الربيع العربي" سنة 2011، وما نتج عنها من انهيار مؤسسات الدولة في بعض الدول المجاورة، وتصاعد النزاعات المسلحة، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وقد شكلت هذه المرحلة نقطة تحول استراتيجية في العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث دفعت الجزائر إلى إعادة هندسة منظومتها الأمنية الحدودية، من خلال تعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير آليات التدخل الأمني والعسكري، واعتماد مقاربات جديدة قائمة على الأمن الذكي والحوكمة الأمنية متعددة المستويات.

أما سنة 2026، فتمثل الامتداد الزمني الذي يسمح بتحليل التحولات الراهنة واستشراف مستقبل الأمن الحدودي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية المتجددة والتحولات الجيوسياسية المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي.

الحدود المكانية.

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باعتبارها حالة الدراسة الرئيسية، مع التركيز على المناطق الحدودية الجزائرية، خاصة الحدود الجنوبية والشرقية التي تُعد من أكثر المناطق تأثرًا بالتحولات الأمنية والإقليمية المرتبطة بمنطقة الساحل الإفريقي وليبيا.

كما تشمل الدراسة المحيط الإقليمي للجزائر، خاصة دول الساحل وشمال إفريقيا، بالنظر إلى الترابط القائم بين الأمن الحدودي الجزائري والتحولات الأمنية في هذه المناطق، وما تفرضه من تحديات مرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والتدخلات الإقليمية والدولية.

ويعود اختيار الجزائر كحالة للدراسة إلى خصوصية موقعها الجيوسياسي واتساع حدودها البرية، إضافة إلى كونها من الدول التي تبنت مقاربة أمنية متطورة في إدارة الحدود، تقوم على الدمج بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية والتنموية.

الحدود الموضوعية.

تتمحور الحدود الموضوعية للدراسة حول تحليل التحولات التي عرفتها منظومات الأمن الحدودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، مع التركيز على دور الحوكمة متعددة المستويات في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة.

كما تركز الدراسة على تحليل السياسات الأمنية والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لإعادة هندسة منظومتها الحدودية، من خلال دراسة أبعاد الأمن الحدودي الذكي، والتكنولوجيا الأمنية الحديثة، وآليات التنسيق المؤسساتي والتعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة التهديدات الأمنية.

وتتناول الدراسة كذلك انعكاسات التحولات الإقليمية والجيوسياسية على الأمن الوطني الجزائري، مع تحليل العلاقة بين الأمن الحدودي والأمن القومي والأمن الإنساني، إضافة إلى دراسة تداعيات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية.

وفي المقابل، لا تتناول الدراسة مختلف القضايا الأمنية الداخلية بصورة تفصيلية إلا في حدود ارتباطها المباشر بالأمن الحدودي والتهديدات العابرة للحدود، وذلك حفاظًا على التركيز المنهجي والانسجام العلمي مع إشكالية الدراسة وأهدافها.

هيكلة الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الإشكالية المطروحة والأهداف العلمية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول رئيسية مترابطة ومتكاملة، تم اعتمادها وفق تسلسل منطقي ومنهجي يجمع بين التأصيل النظري والتحليل الجيوأمني والدراسة الاستراتيجية التطبيقية، بما يسمح بالإحاطة الشاملة بمختلف أبعاد موضوع "إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر: دور الحوكمة متعددة المستويات في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة".

وقد تم تصميم الخطة وفق مقاربة هرمية متدرجة، تبدأ بالتأصيل المفاهيمي والنظري، ثم الانتقال إلى تحليل البيئة الأمنية والتهديدات العابرة للحدود، وصولًا إلى دراسة التحولات الاستراتيجية التي عرفتها المنظومة الأمنية الجزائرية وآفاق تطويرها مستقبلاً.

فقد خُصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري والجيوأمني للدراسة، باعتباره الأساس العلمي والمنهجي الذي تنطلق منه مختلف التحليلات اللاحقة. حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور مفهوم الأمن الحدودي والتحولات التي مست الدراسات الأمنية المعاصرة، خاصة في ظل الانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مفاهيم الأمن الشامل والأمن الإنساني والأمن الذكي.

كما تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال عرض أهم المقاربات والنظريات المفسرة لموضوع الأمن الحدودي، وعلى رأسها مقاربة المركب الأمني الإقليمي، ومقاربة الأمن الإنساني، ونظرية الحوكمة متعددة المستويات، ونظرية الدور، مع تحليل مدى ملاءمتها لتفسير التحولات الأمنية الجزائرية.

وتضمن الفصل كذلك دراسة البيئة الجيوأمنية المحيطة بالجزائر، وتحليل تداعيات التحولات الإقليمية التي عرفتها منطقة الساحل وشمال إفريقيا منذ سنة 2011، وانعكاساتها على الأمن الحدودي الجزائري، خاصة في ظل تصاعد الفوضى الأمنية والإرهاب والجريمة المنظمة والتدخلات الخارجية.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص لتحليل التهديدات العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، باعتباره الفصل الذي يركز على الجانب التحليلي والواقعي للتهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر. حيث تم تناول طبيعة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير المشروعة، وشبكات التهريب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، مع دراسة امتداداتها الإقليمية والدولية.

كما ركز هذا الفصل على تحليل تداعيات هذه التهديدات على الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، مع إبراز تأثيرها على الاستقرار الداخلي والتنمية والأمن المجتمعي.

وتناول الفصل أيضًا العلاقة بين هشاشة البيئة الإقليمية وتنامي التهديدات الهجينة، إضافة إلى تحليل دور التكنولوجيا الحديثة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود في تطوير أنماط التهديد الأمني المعاصر.

في حين خُصص الفصل الثالث لدراسة التحولات الاستراتيجية التي عرفتها منظومة الأمن الحدودي في الجزائر وآفاق إعادة هندستها، باعتباره الفصل التطبيقي والاستشرافي في الدراسة. حيث تم التطرق إلى السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 2011 لتعزيز أمنها الحدودي، من خلال تطوير المقاربة الأمنية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية.

كما تناول الفصل دور الحوكمة متعددة المستويات في إدارة الأمن الحدودي الجزائري، وتحليل آليات التنسيق بين مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية والسياسية، إضافة إلى دراسة دور التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة التهديدات العابرة للحدود.

وركز الفصل كذلك على التحول نحو الأمن الحدودي الذكي، من خلال دراسة توظيف التكنولوجيا الحديثة كالرقمنة والذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار وأنظمة المراقبة الذكية والإنذار المبكر في إدارة الحدود الجزائرية.

كما تضمن الفصل بعدًا استشرافيًا من خلال تحليل مستقبل الأمن الحدودي الجزائري في ظل التحولات الجيوأمنية المتسارعة، مع تقديم سيناريوهات مستقبلية وتصورات استراتيجية حول متطلبات بناء نموذج أمني جزائري متكامل ومستدام قادر على مواجهة التهديدات الأمنية المستقبلية.

وفي ختام الدراسة، تم تخصيص خاتمة عامة تضمنت عرضًا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية الرئيسية، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات العلمية والعملية التي يمكن أن تسهم في تطوير منظومة الأمن الحدودي الجزائري وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والتحديات العلمية والمنهجية التي ارتبطت بطبيعة الموضوع المدروس، خاصة وأنه يتعلق بقضايا أمنية واستراتيجية حساسة ترتبط بالأمن الحدودي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، وهي من المواضيع التي تتسم بالتعقيد والتداخل وتشابك الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية والجيوسياسية.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة، النقص الواضح في الإحصائيات الدقيقة والبيانات الرسمية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في الجزائر، خاصة ما يتعلق بالأرقام الحقيقية الخاصة بتدفقات المهاجرين غير النظاميين، وشبكات التهريب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات. ويرجع ذلك إلى الطبيعة السرية لهذه الأنشطة، إضافة إلى حساسية المعطيات المرتبطة بالأمن الوطني، وهو ما يجعل الوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة أمرًا بالغ الصعوبة.

كما واجهت الدراسة إشكالية غياب قواعد بيانات متخصصة ومحدثة بصورة دورية حول التهديدات العابرة للحدود، الأمر الذي فرض الاعتماد على مصادر متفرقة ومتباينة، ومحاولة المقارنة والتحليل بين مختلف المعطيات المتاحة من أجل بناء تصور علمي متكامل حول الظاهرة.

كما أن طبيعة الموضوع فرضت تحديًا آخر يتمثل في سرعة التحولات الأمنية والجيوسياسية التي تعرفها منطقة الساحل وشمال إفريقيا، الأمر الذي يجعل البيئة الأمنية محل الدراسة متغيرة بصورة مستمرة، وهو ما يتطلب متابعة دائمة للتطورات الإقليمية والدولية المرتبطة بالتهديدات العابرة للحدود.

وتكمن إحدى الإشكاليات الجوهرية التي واجهت الدراسة في أن موضوع الأمن الحدودي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية لا يمكن فهمه بصورة كاملة من خلال الدراسات النظرية فقط، بل يتطلب معطيات ميدانية دقيقة وإجابات مباشرة من صناع القرار والفاعلين الأمنيين والمؤسسات المختصة، باعتبارهم الأكثر اطلاعًا على طبيعة التهديدات وآليات إدارتها. غير أن الوصول إلى هذه المعطيات يبقى محدودًا بسبب الاعتبارات الأمنية والسيادية.

ورغم هذه الصعوبات، فقد سعت الدراسة إلى تجاوز مختلف العراقيل المنهجية والعلمية من خلال الاعتماد على مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، والاستفادة من الدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية والمراجع القانونية والأمنية المتاحة، بما يسمح بتقديم معالجة علمية متكاملة لموضوع الدراسة في حدود الإمكانيات والمعطيات المتوفرة.

الفصل الأول

التحولات النظرية والمفاهيمية لإعادة هندسة الأمن الحدودي في ظل الحوكمة الأمنية المعاصرة

تمهيد

شهدت الدراسات الأمنية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست طبيعة مفهوم الأمن ووظائف الدولة وآليات إدارة الحدود، خاصة في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتنامي ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في المقاربات الأمنية التقليدية التي كانت ترتكز أساسًا على البعد العسكري الصلب وحماية السيادة الإقليمية للدولة، مقابل بروز مقاربات أمنية جديدة أكثر شمولًا ومرونة تقوم على الحوكمة الأمنية والتنسيق متعدد المستويات والتكامل بين الأبعاد الأمنية والتنموية والتكنولوجية والإنسانية.[1]

وفي هذا السياق، برز مفهوم "إعادة هندسة الأمن الحدودي" باعتباره أحد المفاهيم الحديثة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، والذي يعكس الانتقال من منطق "حراسة الحدود" إلى منطق "إدارة الحدود الشاملة"، القائم على توظيف التكنولوجيا الحديثة والتعاون المؤسساتي والإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات المعقدة والهجينة. كما أصبح الأمن الحدودي يرتبط بصورة متزايدة بمفاهيم الأمن الإنساني والأمن الشبكي والأمن الذكي، في ظل تراجع فعالية المقاربات الأمنية التقليدية أمام الطبيعة المتحولة للتهديدات المعاصرة.[2]

وقد ارتبطت هذه التحولات النظرية والمفاهيمية بالتغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث توسع مفهوم الأمن ليشمل قضايا غير عسكرية كالهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والأزمات البيئية والصحية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى انتقال الدراسات الأمنية من التركيز الحصري على أمن الدولة إلى الاهتمام بأمن الإنسان والمجتمع والتنمية والاستقرار الإقليمي.[3]

وفي ظل هذه التحولات، أصبحت الحدود لم تعد مجرد خطوط جغرافية فاصلة بين الدول، بل تحولت إلى فضاءات ديناميكية للتفاعل الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما فرض إعادة صياغة فلسفة إدارة الحدود وفق مقاربات تقوم على المرونة والتنسيق والتكامل بدل الانغلاق والعسكرة التقليدية. كما ظهر مفهوم "الحدود الذكية" التي تعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة والاستشعار المبكر في إدارة التهديدات العابرة للحدود.[4]

---

[1] عبد الأمير عباس الحيالي، "تغير مفهوم ووظيفة الحدود"، مجلة الفتح، العدد 91، 2022، ص222

[2] عبد السلام محمد، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008، ص4

[3] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, 2003, p.44.

[4] James N. Rosenau, "Governance in the Twenty-First Century", Global Governance, Vol.1, No.1, 1995, p.14.

ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي واتساع حدودها البرية التي تتجاوز ستة آلاف كيلومتر، إضافة إلى وقوعها ضمن فضاء إقليمي مضطرب يتميز بتنامي الأزمات الأمنية والسياسية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا. وقد ازدادت حدة هذه التهديدات منذ سنة 2011 عقب أحداث ما يسمى بـ"الربيع العربي"، وما نتج عنها من انهيار مؤسسات الدولة في بعض دول الجوار وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة.[1]

كما أدى الانفلات الأمني في ليبيا وتفاقم الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء إلى ارتفاع وتيرة التهريب العابر للحدود، سواء تعلق الأمر بالمخدرات أو الأسلحة أو المحروقات أو العملات أو الاتجار بالبشر والهجرة السرية، الأمر الذي جعل من الأمن الحدودي أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولة الجزائرية. ولذلك، أصبحت معادلة "أمن الحدود يساوي أمن الدولة" تمثل أحد المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية المعاصرة.[2]

وفي هذا الإطار، سعت الجزائر إلى إعادة هندسة منظومتها الأمنية الحدودية من خلال تبني مقاربات شاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والتكنولوجية والتنموية والدبلوماسية، إضافة إلى تعزيز التنسيق المؤسساتي والتعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود .

ومن هنا، يسعى هذا الفصل إلى دراسة التحولات النظرية والمفاهيمية التي مست الأمن الحدودي في ظل الحوكمة الأمنية المعاصرة، من خلال تحليل تطور مفهوم الأمن والحدود، وبيان طبيعة التحولات التي عرفتها إدارة الحدود، إضافة إلى إبراز التحديات الجديدة المرتبطة بإعادة هندسة الأمن الحدودي في البيئات الإقليمية الهشة والمعقدة، مع التركيز على الحالة الجزائرية ضمن محيطها المغاربي والساحلي .

[1] ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011، ص39

[2] Henri Plagnol et François Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne, Rapport d'information, Assemblée nationale française, 06 mars 2012, p.22.

المبحث الأول: التحول الإبستمولوجي لمفهوم الأمن الحدودي في الدراسات الأمنية المعاصرة.

شهد مفهوم الأمن الحدودي خلال العقود الأخيرة تحولات إبستمولوجية عميقة مست طبيعة المفهوم ذاته، ومرجعياته النظرية، ووحدات تحليله، وأدواته التطبيقية، وذلك بفعل التحولات التي عرفها النظام الدولي وتنامي التهديدات العابرة للحدود وتراجع فعالية المقاربات الأمنية التقليدية في مواجهة المخاطر الجديدة. فقد انتقل الأمن الحدودي من كونه مجرد أداة لحماية السيادة الترابية للدولة وضبط حدودها الجغرافية، إلى منظومة أمنية شاملة تهدف إلى إدارة المخاطر والتهديدات المركبة ذات الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والتكنولوجية.[1]

وفي هذا السياق، أصبحت الحدود لا تُفهم فقط باعتبارها خطوطًا فاصلة بين الدول، وإنما باعتبارها فضاءات استراتيجية للتفاعل الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أدى إلى بروز مقاربات جديدة ترتكز على إدارة الحدود الشاملة، والتنسيق متعدد المستويات، والأمن الشبكي، والحوكمة الأمنية المعاصرة.[2]

كما ساهمت التحولات الكبرى التي شهدها حقل الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة في توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز البعد العسكري التقليدي، حيث برزت تهديدات جديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والأزمات البيئية والصحية، وهو ما دفع الباحثين إلى إعادة صياغة المفاهيم الأمنية وفق مقاربات أكثر شمولًا وتعقيدًا.[3]

ويُعد هذا التحول الإبستمولوجي انعكاسًا للتطورات التي عرفتها نظريات العلاقات الدولية، خاصة مع بروز الاتجاهات النقدية والبنائية وما بعد البنيوية، والتي ساهمت في تجاوز الرؤية الواقعية التقليدية التي كانت تختزل الأمن في حماية الدولة والقوة العسكرية، نحو مقاربات تركز على الإنسان والمجتمع والهوية والتنمية والاستقرار الإقليمي.[4]

---

[1] حمزة حسام، دوائر الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص68

[2] عبد السلام محمد، أمن الحدود في المنطقة العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008، ص4

[3] مدين علي وآخرون، التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص34-37

[4] نور الدين بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص55

ففي التصور التقليدي، ارتبط الأمن أساسًا بمفهوم البقاء وحماية الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، حيث اعتبرت المدرسة الواقعية أن البيئة الدولية تتسم بالفوضوية والصراع المستمر، الأمر الذي يجعل الدولة الفاعل المركزي في تحقيق الأمن من خلال القوة والردع العسكري.[1] وقد انعكس هذا التصور على مفهوم الأمن الحدودي الذي ارتبط أساسًا بحماية الوحدة الترابية للدولة ومنع الاختراقات الخارجية عبر الحدود.

وفي هذا الإطار، عرف باري بوزان الأمن بأنه "القدرة على الحفاظ على الكينونة والاستقلالية والانسجام الوظيفي للمجتمعات والدول في مواجهة التهديدات".[2] ويبرز من خلال هذا التعريف الطابع التقليدي للأمن الذي يركز على بقاء الدولة وحماية قيمها الأساسية.

كما اعتبر أرنولد وولفرز أن الأمن يعني "غياب التهديدات الموجهة نحو القيم المكتسبة، وغياب الخوف من التعرض للهجوم على تلك القيم".[3] ويعكس هذا التعريف بدوره هيمنة المنظور الواقعي الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث تم اختزال الأمن في الأبعاد العسكرية والاستراتيجية المرتبطة بالصراع بين القوى الكبرى.

غير أن التحولات المتسارعة التي عرفها النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أدت إلى إعادة النظر في هذا التصور التقليدي للأمن، نتيجة تصاعد التهديدات غير التقليدية التي تجاوزت قدرة الدولة الوطنية على احتوائها بصورة منفردة. فقد أصبحت التهديدات المعاصرة أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وتشمل الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة، والأزمات البيئية، والأوبئة، والجرائم السيبرانية.[4]

---

[1] مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مصر: مكتبة مدبولي، 2003، ص41

[2] باري بوزان، الشعوب والدول والخوف، ترجمة مركز الدراسات العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص107-108

[3] أرنولد وولفرز، "الأمن القومي كرمز غامض"، ضمن: جيمس دوبريت وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985، ص214

[4] روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة: دار المعرفة، 1970، ص83.

ومن هنا، توسعت الدراسات الأمنية لتشمل مختلف أبعاد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح الأمن مفهومًا متعدد الأبعاد والمستويات، يرتبط بالأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وليس فقط بالأمن العسكري[1].

وقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن والدراسات النقدية للأمن في إحداث هذا التحول المعرفي، حيث ركزت على مفهوم "الأمن المجتمعي" الذي يهتم بحماية الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات من التهديدات الداخلية والخارجية.[2] كما اعتبرت هذه المقاربات أن الأمن لم يعد حكرًا على الدولة، بل أصبح يشمل الأفراد والجماعات والهويات الاجتماعية ..

وفي هذا السياق، يرى أولي ويفر أن الأمن عملية اجتماعية وسياسية يتم من خلالها "أمننة" القضايا وتحويلها إلى تهديدات وجودية تستدعي إجراءات استثنائية.[3] ويعني ذلك أن التهديدات الأمنية ليست معطى ثابتًا، بل تُبنى اجتماعيًا وسياسيًا وفق طبيعة الإدراك والخطاب الأمني السائد.

كما ركزت المقاربة البنائية على البعد السوسيو–تاريخي للحدود، معتبرة أن الحدود ليست مجرد معطى جغرافي ثابت، بل هي بناء اجتماعي وسياسي قابل لإعادة التشكيل وفق التفاعلات الدولية والتحولات الجيوسياسية.[4]

أما الاتجاهات ما بعد البنيوية، فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما اعتبرت أن الحدود المعاصرة لم تعد مجرد خطوط فاصلة بين الدول، وإنما أصبحت منظومات شبكية متداخلة تعتمد على التكنولوجيا والرقمنة والمراقبة الذكية وتبادل المعلومات الاستباقية.[5]

وفي ضوء هذه التحولات، انتقل الأمن الحدودي من منطق "حراسة الحدود" إلى منطق "إدارة الحدود الشاملة"، التي تقوم على التكامل بين البعد الأمني والبعد التنموي والبعد الإنساني، مع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة البيومترية.[6]

---

[1] فريدريك غروس وآخرون، "من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الفكر السياسي، العدد 32، 2008، ص5–7

[2] أولي ويفر، "الأمن والمجتمع"، ضمن دراسات مدرسة كوبنهاغن، كوبنهاغن: معهد دراسات السلام، 1995، ص44

[3] ناصيف يونس حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص122

[4] محمد أيوب، معضلة الأمن في العالم الثالث، لندن: دار لين راينر للنشر، 1995، ص8–12

[5] علي شفيق العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب: دار نشر المعرفة، 1990، ص97.

[6] العماد حسن تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2004، ص66

كما أصبح التعاون الإقليمي والدولي أحد المرتكزات الأساسية للأمن الحدودي المعاصر، خاصة في ظل عجز الدولة الوطنية بمفردها عن مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وهو ما أدى إلى بروز أنماط جديدة من الحوكمة الأمنية متعددة المستويات.

وفي هذا الإطار، تبرز الحالة الجزائرية كنموذج مهم لفهم هذا التحول الإبستمولوجي، خاصة في ظل موقع الجزائر ضمن فضاء إقليمي مضطرب يتميز بتنامي التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وليبيا، الأمر الذي دفع الدولة الجزائرية إلى إعادة هندسة منظومتها الأمنية الحدودية وفق مقاربات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والتكنولوجيا والتعاون الإقليمي.

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن من المقاربة التقليدية إلى الأمن المركب.

شهد مفهوم الأمن خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست بنيته النظرية ومرجعياته المعرفية وأدواته التحليلية، حيث انتقل من المقاربة التقليدية التي اختزلت الأمن في حماية الدولة وسيادتها الترابية بواسطة القوة العسكرية، إلى مقاربة أكثر شمولًا وتعقيدًا تعرف اليوم بمفهوم "الأمن المركب" أو "الأمن متعدد الأبعاد". وقد ارتبط هذا التحول بالتغيرات البنيوية التي عرفها النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتصاعد تأثير العولمة وتنامي التهديدات العابرة للحدود.[1]

ففي ظل البيئة الدولية التقليدية، ارتبط الأمن ارتباطًا وثيقًا بالدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، حيث انصب الاهتمام أساسًا على حماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية في مواجهة التهديدات العسكرية الخارجية. وقد هيمنت المدرسة الواقعية على هذا التصور، معتبرة أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية والصراع الدائم، وأن بقاء الدولة يعتمد على امتلاك القوة العسكرية وتحقيق التوازن الاستراتيجي. [2]

ويؤكد كينيث والتز أن بنية النظام الدولي الفوضوية تفرض على الدول البحث المستمر عن وسائل القوة لضمان بقائها وأمنها، وهو ما جعل الأمن في التصور التقليدي مرادفًا للقدرة العسكرية والردع

[1] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، ص56

[2] كينيث والتز، "تأملات حول نظرية السياسة الدولية"، ضمن: روبرت كيوهان، الواقعية الجديدة ونقادها، نيويورك: جامعة كولومبيا، 1986، ص322

الاستراتيجي.[1] كما اعتبر لوسيان بواييه أن الأمن في سياق الحرب الباردة ارتبط أساسًا بحماية الدولة من التهديدات الخارجية والمحافظة على توازن القوى الدولي.[2]

وفي هذا الإطار، عرف باري بوزان الأمن بأنه "القدرة على الحفاظ على الكينونة والاستقلالية والانسجام الوظيفي للدولة والمجتمع ضد أي تهديد معادٍ".[3] ويُظهر هذا التعريف ارتباط الأمن التقليدي بمفهوم البقاء والدفاع عن الدولة باعتبارها المرجعية الأساسية للأمن .

كما ركزت الدراسات الأمنية التقليدية على التهديدات العسكرية والسياسية باعتبارها المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار، وهو ما أدى إلى هيمنة المقاربة الجيوسياسية والعسكرية على الفكر الأمني طوال مرحلة الحرب الباردة.[4] وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على السياسات الأمنية للدول التي اعتمدت على بناء الجيوش، وإقامة التحالفات العسكرية، وتطوير استراتيجيات الردع النووي والتوازن الاستراتيجي .

غير أن التحولات الدولية التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة ساهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن بصورة جذرية، خاصة مع بروز تهديدات جديدة لم تعد مرتبطة فقط بالحروب التقليدية، بل شملت الأزمات الاقتصادية، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والأوبئة، والتغيرات المناخية، والتهديدات السيبرانية.[5]

وقد أدى هذا التحول إلى توسع حقل الدراسات الأمنية وظهور ما يعرف بمفهوم "الأمن المركب"، الذي يقوم على تجاوز الطابع العسكري الضيق للأمن نحو رؤية متعددة الأبعاد تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية.[6]

وفي هذا السياق، يشير ديفيد بالدوين إلى أن الأمن لم يعد مفهومًا ثابتًا أو أحادي البعد، بل أصبح مفهومًا نسبيًا ومتغيرًا يرتبط بطبيعة التهديدات والسياقات السياسية والاجتماعية المختلفة.[7] كما يرى أن

---

[1] كينيث والتز، المرجع نفسه، ص325

[2] لوسيان بواييه، أزمة الأسس، باريس، 1994، ص44

[3] باري بوزان، الشعوب والدول والخوف، لندن: هارفستر ويتشيف، 1983، ص36.

[4] جاك فونتانيل، الحروب والصراعات الاقتصادية، فرنسا: منشورات الجامعات، 2005، ص51

[5] فريدريك غروس وآخرون، "من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الفكر السياسي، العدد 32، 2008، ص5-7

[6] باري بوزان وأولي ويفر وياب دي وايلد، الأمن: إطار جديد للتحليل، لندن: لين راينر، 1998، ص21-22.

[7] ديفيد بالدوين، "مفهوم الأمن"، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 23، العدد 1، 1997، ص13

التحولات الجديدة فرضت إعادة التفكير في الأسئلة الجوهرية المتعلقة بمن يجب حمايته؟ وما الذي يشكل تهديدًا؟ وما الوسائل المناسبة لتحقيق الأمن؟[1]

ومن هنا، برزت المقاربات النقدية والبنائية التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن وربطه بقضايا الهوية والتنمية والاستقرار المجتمعي. فقد اعتبرت مدرسة كوبنهاغن أن الأمن لا يتعلق فقط بحماية الدولة، وإنما يشمل حماية المجتمع والهوية والقيم الثقافية من التهديدات الوجودية.[2]

ويؤكد أولي ويفر أن الأمن أصبح عملية اجتماعية وسياسية تقوم على "الأمننة"، أي تحويل بعض القضايا إلى تهديدات أمنية تستوجب اتخاذ إجراءات استثنائية.[3] ويعكس هذا الطرح الانتقال من التصور المادي للأمن إلى التصور الخطابي والبنائي الذي يركز على إدراك التهديدات وصياغتها سياسيًا وإعلاميًا.

كما ساهمت العولمة في تعميق هذا التحول، حيث أصبحت التهديدات الأمنية ذات طبيعة عابرة للحدود، ولم يعد بإمكان الدولة الوطنية مواجهتها بصورة منفردة.[4] ولذلك، ظهر مفهوم "الأمن المركب" الذي يقوم على الترابط والتداخل بين المستويات المحلية والإقليمية والدولية للأمن .

وفي هذا الإطار، يرى باري بوزان أن العولمة والتحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أدت إلى إعادة هيكلة المنظومات الأمنية داخل الدول وبينها، مما جعل الأمن أكثر ارتباطًا بالتفاعلات الإقليمية والدولية.[5] كما يطرح بوزان تساؤلًا جوهريًا حول ما إذا كانت "الأمننة" ستصبح جزءًا من الممارسة اليومية للدول في ظل غياب التهديدات العسكرية التقليدية المباشرة.[6]

---

[1] ديفيد بالدوين، المرجع نفسه، ص16

[2] أولي ويفر، "السلام والأمن: مفهومان وعلاقتهما"، ضمن: تحليل الأمن المعاصر وأبحاث السلام في كوبنهاغن، 2004، ص54

[3] أولي ويفر، المرجع نفسه، ص57.

[4] أليكس ماكليود، "الدراسات الأمنية: من البنائية المهيمنة إلى البنائية النقدية"، مجلة الثقافات والصراعات، العدد 54، 2004، ص18

[5] باري بوزان، "إعادة التفكير في الأمن بعد الحرب الباردة"، مجلة التعاون والصراع، المجلد 32، 1997، ص17

[6] ماريان ستون، "الأمن حسب بوزان: تحليل أمني شامل"، سلسلة أوراق الأمن والتكنولوجيا، 2009، ص9

ومن هنا، ظهر مفهوم "مركب الأمن الإقليمي" الذي يفترض أن أمن أي دولة لا يمكن فصله عن أمن محيطها الإقليمي، وأن التهديدات الأمنية أصبحت مترابطة بصورة تجعل استقرار الدول مرتبطًا باستقرار جيرانها.[1]

كما أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف الفواعل الأمنية، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في المجال الأمني، بل برزت المنظمات الدولية، والشركات الأمنية الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والشبكات العابرة للحدود كفاعلين مؤثرين في إنتاج الأمن وإدارته.[2]

وعلى مستوى الأدوات، انتقلت السياسات الأمنية من الاعتماد الحصري على القوة العسكرية إلى توظيف أدوات جديدة تشمل التنمية، والدبلوماسية الوقائية، والتعاون الإقليمي، وإدارة الأزمات، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.[3]

كما ارتبط مفهوم الأمن المركب بفكرة "الأمن الإنساني"، التي تجعل الإنسان محور العملية الأمنية، وتركز على حماية الأفراد من الفقر، والجوع، والعنف، والتمييز، والأوبئة، والكوارث البيئية، وليس فقط من التهديدات العسكرية.[4]

وفي هذا السياق، أصبح الأمن مفهومًا ديناميكيًا متعدد المستويات، يتداخل فيه المحلي بالإقليمي والدولي، ويتقاطع فيه الأمن العسكري مع الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وهو ما يعكس التحول من المقاربة التقليدية للأمن إلى مقاربة الأمن المركب والشامل.

يتضح من خلال التطور المفاهيمي لمصطلح الأمن أن الدراسات الأمنية المعاصرة تجاوزت الطابع التقليدي الذي كان يربط الأمن حصريًا بالدولة والقوة العسكرية، نحو مقاربة أكثر شمولًا ترتكز على التفاعل بين مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

كما يُستنبط أن التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ساهمت بصورة مباشرة في إعادة تشكيل طبيعة التهديدات الأمنية، حيث أصبحت التهديدات غير التقليدية والعابرة للحدود أكثر تأثيرًا من التهديدات

---

[1] باري بوزان، "أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين"، مجلة الشؤون الدولية، المجلد 67، العدد 3، 1991، ص433

[2] ريتشارد جونز، الأمن والاستراتيجية والنظرية النقدية، كولورادو: دار لين راينر، 1999، ص61.

[3] لورانس كلاوس وجوزيف ناي، "تأملات في الاقتصاد والسياسة في الاقتصاد الدولي"، واشنطن: مؤسسة بروكينغز، 1975، ص63-69

[4] ألين لوبوف، "الأمن والتنمية: الفاعلون والتوافقات"، مجلة إفريقيا المعاصرة، العدد 218، 2006، ص69-71

العسكرية التقليدية، وهو ما فرض على الدول تبني سياسات أمنية مركبة تقوم على التعاون والتنسيق متعدد المستويات بدل الاكتفاء بالمقاربات العسكرية الصلبة .

ويبرز أيضًا أن مفهوم الأمن المركب يعكس انتقال مركز الثقل في الدراسات الأمنية من "أمن الدولة" إلى "أمن الإنسان والمجتمع"، مع الإبقاء على الدولة كفاعل محوري ضمن شبكة معقدة من الفواعل الأمنية الرسمية وغير الرسمية.

كما أن هذا التحول المفاهيمي ساهم في بروز مقاربات جديدة للأمن الحدودي ترتكز على الحوكمة الأمنية، وإدارة المخاطر، والأمن الشبكي، والتكنولوجيا الذكية، بدل المقاربات التقليدية القائمة على العسكرة والانغلاق الحدودي.

أدى التحول الذي عرفته الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة إلى بروز اتجاهات نقدية سعت إلى تجاوز الطرح الواقعي التقليدي الذي اختزل الأمن في البعد العسكري وحماية الدولة وحدودها الجغرافية. فقد أصبحت التحولات الدولية المرتبطة بالعولمة، وتصاعد التهديدات اللامتماثلة، وتنامي الفواعل غير الحكومية، عوامل دفعت الباحثين إلى إعادة التفكير في طبيعة الأمن ووحداته المرجعية ومصادر تهديده. وفي هذا السياق، ظهرت المقاربات النقدية باعتبارها محاولة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، مع التركيز على الإنسان والمجتمع بدل الدولة فقط[1].

ورغم هذا التحول المعرفي، بقيت المدرسة الواقعية تمثل المرجعية الأساسية لفهم قضايا الحدود والأمن القومي، انطلاقًا من اعتبار الدولة الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، وأن بقاءها يرتبط بقدرتها على حماية سيادتها الترابية ومنع الاختراقات الخارجية[2]. فحسب "كينيث والتز"، فإن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تفرض على الدول الاعتماد على قدراتها الذاتية لتعزيز أمنها وضبط حدودها في مواجهة الأخطار المحتملة[3]. لذلك ارتبط الأمن الحدودي في الفكر الواقعي بمنطق الردع العسكري، وبناء التحصينات، وتعزيز الانتشار الأمني والعسكري في المناطق الحدودية الحساسة .

غير أن تصاعد التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب الدولي، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وتهريب السلاح والمخدرات، كشف محدودية المقاربة الواقعية التقليدية في التعامل مع المخاطر الجديدة، خاصة أنها تهديدات لا تصدر بالضرورة عن جيوش نظامية أو دول معادية، بل عن شبكات مرنة وعابرة للفضاءات الجغرافية والسيادية[4]. وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور مفهوم "الأمننة" ضمن أدبيات مدرسة

كوبنهاغن، والذي يقوم على تحويل بعض القضايا من مجرد مشكلات سياسية أو اجتماعية إلى قضايا أمن قومي تستوجب إجراءات استثنائية[5]

ويؤكد "باري بوزان" و"أولي ويفر" أن الأمن لا يُعطى بشكل موضوعي ثابت، وإنما يتم بناؤه من خلال الخطاب السياسي والمؤسساتي الذي يصنف ظاهرة معينة باعتبارها تهديدًا وجوديًا للدولة أو المجتمع[6]. ووفق هذا التصور، أصبحت الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود تُقدَّم في العديد من الدول باعتبارها تهديدات مباشرة للأمن الوطني والاستقرار المجتمعي، الأمر الذي شرعن توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية، وتشديد الرقابة الحدودية، واعتماد سياسات استثنائية في إدارة الحدود.

كما ساهمت المقاربات النقدية في توسيع النقاش حول طبيعة الحدود نفسها، حيث لم تعد تُفهم فقط باعتبارها خطوطًا جغرافية جامدة، بل فضاءات ديناميكية للتفاعل الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي[7]. فالعولمة والتدفقات البشرية والتكنولوجية أعادت تشكيل وظيفة الحدود، وجعلت من التحكم فيها عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والتنموية والإنسانية. ولذلك أصبح الأمن الحدودي في الدراسات المعاصرة يرتبط بإدارة المخاطر وليس فقط بمنع التسلل أو حماية السيادة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية المقاربات النقدية في تفسير التحولات التي عرفتها السياسات الأمنية للدول، خاصة في المناطق الهشة مثل منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، حيث أدت هشاشة الدول المجاورة وتفكك بعض المؤسسات الأمنية بعد أحداث 2011 إلى تحويل الحدود إلى فضاءات مفتوحة أمام التهديدات العابرة للحدود[8]. وقد دفع ذلك الدولة الجزائرية إلى إعادة هندسة منظومتها الحدودية عبر تعزيز المقاربة الاستباقية، وتوسيع التنسيق الأمني والاستخباراتي، والانتقال من مجرد حراسة الحدود إلى إدارة أمنية شاملة متعددة المستويات.

ومن ثمّ، فإن التحول من المقاربة الواقعية التقليدية إلى المقاربات النقدية لا يعني إلغاء دور الدولة أو تراجع أهمية الحدود، وإنما يعكس انتقال الدراسات الأمنية من التصور الضيق للأمن إلى تصور مركب وشامل يربط بين الأمن الوطني، والأمن الإنساني، والأمن الإقليمي، في ظل عالم تتشابك فيه التهديدات وتتجاوز الحدود التقليدية للدولة القومية.

المطلب الثاني: إعادة هندسة المنظومات الأمنية كمدخل لإدارة التهديدات المعقدة.

أفرزت التحولات المتسارعة في البيئة الأمنية الدولية أنماطًا جديدة من التهديدات التي تجاوزت القدرات التقليدية للدولة الوطنية، الأمر الذي فرض ضرورة إعادة هندسة المنظومات الأمنية وفق مقاربات أكثر

مرونة وشمولية، تقوم على التكامل بين البعد التكنولوجي، والاستخباراتي، والمؤسساتي، والرقمي. فلم تعد المنظومات الأمنية التقليدية القائمة على مركزية القرار والاعتماد على القوة الصلبة قادرة على مواجهة التهديدات المعقدة والمتداخلة، خاصة في ظل تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجمات السيبرانية، والإرهاب الشبكي، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر والأسلحة. ومن ثمّ، أصبح التحول نحو إعادة هندسة المنظومات الأمنية يمثل خيارًا استراتيجيًا لإعادة بناء الوظائف الأمنية على أسس استباقية تعتمد على إدارة المخاطر والتحليل الذكي للمعطيات بدل الاكتفاء بردود الفعل التقليدية.

وتقوم إعادة الهندسة الأمنية على مبدأ إعادة التفكير الجذري في طبيعة العمليات والهياكل والإجراءات الأمنية، من خلال الانتقال من البيروقراطية الجامدة إلى الإدارة الشبكية المرنة، بما يسمح بتكامل الأجهزة الأمنية وتنسيق أدوارها وفق منطق الحوكمة الأمنية الحديثة. وفي هذا السياق، يشير باري بوزان إلى أن التحولات الأمنية المعاصرة أدت إلى توسيع مفهوم الأمن من المجال العسكري الضيق إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما فرض إعادة تعريف أدوات الضبط والحماية داخل الدولة الحديثة[1]. كما يرى أولي ويفر أن الأمن المعاصر لم يعد يرتبط فقط بالدفاع العسكري، بل أصبح يتطلب القدرة على إدارة المخاطر المتغيرة داخل المجتمع وفي الفضاءات العابرة للحدود[2]

وتبرز أهمية إعادة الهندسة الأمنية في قدرتها على إعادة تنظيم الوظائف الأمنية وفق مقاربة تكاملية، حيث تتحول الأجهزة الأمنية من وحدات منفصلة إلى منظومات مترابطة تعتمد على تدفق المعلومات بصورة آنية، مع توظيف الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي للبيانات الضخمة من أجل التنبؤ بالتهديدات قبل وقوعها. وقد أكدت الدراسات الحديثة أن نجاح المنظومات الأمنية المعاصرة يرتبط بقدرتها على تطوير آليات الإنذار المبكر، وربط قواعد البيانات الأمنية، وتحديث نظم الاتصال والتنسيق العملياتي بين مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية[3]. كما أن التحول الرقمي فرض على الدول بناء منظومات سيبرانية قادرة على حماية البنى التحتية الحيوية من الاختراقات والهجمات الرقمية التي أصبحت تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني[4].

[1] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (London: Lynne Rienner Publishers, 1998), pp. 21-23.
[2] Ole Waever, "Peace and Security: Two Concepts and Their Relationship," in Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, ed. Stefano Guzzini and Dietrich Jung (London: Routledge, 2004), p. 56.
[3] Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis," Security Discussion Papers Series, Spring 2009, pp. 5-6.
[4] Godart D., Sécurité Informatique: Risques, Stratégies et Solutions, 2e éd. (Belgique: Éditions des CCI de Wallonie, 2005), pp. 41-43.

وفي هذا الإطار، برز مفهوم "الأمن الذكي" باعتباره أحد أهم التحولات البنيوية في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يقوم على دمج التكنولوجيا الرقمية ضمن بنية العمل الأمني من خلال استخدام أنظمة التعرف البيومتري، والطائرات المسيرة، وكاميرات المراقبة الذكية، وتقنيات الاستشعار عن بعد، بالإضافة إلى أنظمة تحليل السلوك والتنبؤ بالمخاطر. وقد ظهر مفهوم "الحدود الذكية" لأول مرة في الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 2001، قبل أن يتوسع داخل الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الحدود الذكية سنة 2013، والذي اعتمد على الرقمنة البيومترية وتبادل البيانات الأمنية لتسهيل حركة الأفراد والبضائع مع الحفاظ على الأمن الحدودي [1] .

ويعكس هذا التحول انتقال الدولة من مفهوم "الحدود الصلبة" إلى "الحدود الرقمية"، حيث أصبحت المراقبة الأمنية تتم عبر شبكات معلوماتية مترابطة تتجاوز الحواجز الجغرافية التقليدية. ويرى دافيد نيومان أن الحدود المعاصرة لم تعد مجرد خطوط فاصلة بين الدول، بل تحولت إلى فضاءات أمنية متحركة يتم التحكم فيها بواسطة التكنولوجيا والمعلومات والرقابة الذكية[2]. كما يؤكد كارين بوشيه وآخرون أن أمن الحدود أصبح ممارسة أمنية معقدة تقوم على دمج المراقبة التقنية بالتنسيق الاستخباراتي والتعاون الإقليمي والدولي[3].

وقد ساهمت الرقمنة الأمنية في تعزيز فعالية المنظومات الأمنية من خلال تقليص الزمن العملياتي لاتخاذ القرار، وتحسين إدارة الأزمات، ورفع كفاءة الاستجابة للتهديدات العابرة للحدود. إلا أن هذا التحول الرقمي أفرز في المقابل تحديات جديدة، أبرزها تصاعد الهجمات السيبرانية، وتنامي مخاطر اختراق قواعد البيانات، وتهديد الخصوصية الرقمية، فضلًا عن اتساع الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وتشير بعض الدراسات إلى أن الهجمات السيبرانية أصبحت تحدث بوتيرة متسارعة عالميًا، ما يفرض ضرورة بناء حوكمة سيبرانية فعالة تقوم على إدارة المخاطر وحماية الأنظمة المعلوماتية الحيوية.[4]

ومن هذا المنطلق، أصبحت إدارة المخاطر الأمنية العابرة للحدود ترتكز على مقاربة وقائية متعددة المستويات، تقوم على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات الدولية، إضافة إلى تطوير أنظمة المراقبة الذكية وتعزيز الضبط القانوني والتنسيق القضائي بين الدول المجاورة. فالمخاطر المعاصرة لم تعد ذات طبيعة محلية، بل أصبحت شبكية وعابرة للحدود، الأمر الذي يجعل أمن الدولة

[1] Deloitte, Smart Borders: Increasing Security Without Sacrificing Mobility (United Kingdom: Deloitte Development, 2014), pp. 6-7.
[2] David Newman, "On Borders and Power: A Theoretical Framework," Journal of Borderlands Studies, Vol. 18, No. 1 (2003), p. 13.
[3] Karine Boucher-Côté et al., "Border Security as Practice: An Agenda for Research," Security Dialogue, Vol. 45, No. 3 (2014), p. 196.
[4] Strobl and Pancholi, Cyber Security Governance and Digital Transformation, Maryland Institute Report, 2018, p. 11.

مرتبطًا بأمن محيطها الإقليمي والدولي[1]. وقد أشار محمد أيوب إلى أن هشاشة البنى السياسية والاقتصادية في دول الجنوب تجعلها أكثر عرضة للتهديدات العابرة للحدود، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة وتداخل الأزمات الأمنية والاجتماعية[2] .

وفي السياق ذاته، تؤكد المقاربات النقدية للأمن أن مواجهة المخاطر المعقدة لا يمكن أن تعتمد فقط على الأدوات العسكرية، بل تتطلب معالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنتجة للتهديدات، مثل الفقر، والتهميش، وضعف التنمية، وانهيار الحوكمة المحلية. ولهذا أصبحت التنمية والأمن يشكلان بعدين متلازمين في الاستراتيجيات الأمنية الحديثة، حيث ترتبط فعالية الأمن بقدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالتوازي مع تحديث أدواتها التقنية والمؤسساتية [3] .

كما أن نجاح إعادة هندسة المنظومات الأمنية يظل مرتبطًا بقدرة الدولة على تكوين رأس مال بشري مؤهل للتعامل مع البيئة الرقمية الحديثة، من خلال تدريب الكوادر الأمنية على التحليل الاستراتيجي، وإدارة الأزمات، وتقنيات الأمن السيبراني، والاستخبارات الرقمية. فالعنصر البشري ما يزال يمثل الحلقة الأكثر حساسية داخل أي منظومة أمنية، سواء باعتباره أداة للحماية أو مصدرًا للثغرات والاختراقات الأمنية[4]. ولذلك، فإن التحول نحو الأمن الذكي لا يقتصر على تحديث الوسائل التقنية فحسب، بل يشمل أيضًا تحديث الثقافة الأمنية وآليات صنع القرار داخل المؤسسات.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن إعادة هندسة المنظومات الأمنية تمثل تحولًا إبستمولوجيًا ووظيفيًا في فهم الأمن وإدارته، حيث انتقلت الدولة من منطق "الدفاع التقليدي" إلى منطق "الإدارة الذكية للمخاطر". كما أصبح الأمن المعاصر قائمًا على الدمج بين التكنولوجيا، والتعاون الدولي، والحوكمة الرقمية، والتحليل الاستباقي للتهديدات، بما يسمح ببناء منظومات أمنية مرنة وقادرة على التكيف مع بيئة دولية تتسم بالتعقيد وعدم اليقين.

[1] Rand Corporation, Managing International Borders: Balancing Security with the Licit Flow of People and Goods (California: RAND Corporation, 2018), pp. 4-5.
[2] Mohamed Ayoob, The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995), pp. 8-12.
[3] Aline Leboeuf, "Sécurité et Développement: Acteurs et Consensus," Afrique Contemporaine, No. 218 (2006), pp. 69-71.
[4] Léopold E. et Lhoste S., La Sécurité Informatique, 3e éd. (Paris: Presses Universitaires de France, 2007), pp. 52-55.

المطلب الثالث: الحدود في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات جيوسياسية عميقة أعادت صياغة مفهوم الحدود ووظائفها، فلم تعد الحدود مجرد خطوط فاصلة بين الكيانات السياسية وفق التصور الويستفالي التقليدي، بل أصبحت فضاءات ديناميكية تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى بروز أنماط جديدة من التهديدات العابرة للحدود، وأعاد تعريف مفاهيم السيادة والرقابة والأمن القومي. وفي هذا السياق، ارتبطت التحولات الجيوسياسية بتنامي العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية وصعود الفاعلين من غير الدول، بما أدى إلى تآكل الحدود التقليدية وتحولها إلى مجالات مفتوحة للتدفقات البشرية والمالية والمعلوماتية، وهو ما فرض على الدول إعادة التفكير في آليات إدارة الحدود والسيادة الوطنية في ظل بيئة دولية متشابكة ومعقدة.[1]

لقد أدى تصاعد العولمة إلى إضعاف القدرة التقليدية للدولة الوطنية على التحكم الكامل في حدودها، حيث أصبحت حركة رؤوس الأموال والمعلومات والتجارة العابرة للقارات تتجاوز القيود الجغرافية والسياسية الكلاسيكية، الأمر الذي انعكس على مفهوم السيادة ذاته، إذ لم تعد الدولة قادرة على احتكار المجالين الأمني والاقتصادي كما كان سائداً خلال مرحلة الحرب الباردة. ويرى "زبغنيو بريجنسكي" أن التحولات الجيوسياسية الجديدة فرضت إعادة توزيع مراكز القوة والنفوذ في العالم، ما جعل الحدود تخضع لاعتبارات جيواقتصادية أكثر من كونها حواجز عسكرية صلبة[2]. كما ساهمت التكتلات الاقتصادية الإقليمية، خاصة التجربة الأوروبية، في تراجع الوظيفة التقليدية للحدود عبر تعزيز حرية التنقل والتكامل الاقتصادي، وهو ما أدى إلى نشوء فضاءات فوق قومية تتجاوز منطق الدولة الوطنية المغلقة .[3]

وفي السياق ذاته، ارتبط تآكل الحدود التقليدية بظهور الفضاء الرقمي والسيبراني الذي ألغى عملياً الحواجز الجغرافية التقليدية، إذ أصبحت الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والتدخلات الرقمية العابرة للحدود، تشكل تهديدات مباشرة للأمن القومي للدول دون الحاجة إلى اختراق مادي للحدود. وقد أشار "مارتن غريفيث" إلى أن التحولات التكنولوجية المعاصرة أدت إلى إعادة تعريف المجال الجيوسياسي من المجال الترابي إلى المجال المعلوماتي، حيث أصبحت السيطرة على تدفقات البيانات والمعلومات تمثل شكلاً جديداً

[1] الصديقي سعيد، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة"، ضمن: أمين سمير (محرر)، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 112

[2] Zbigniew Brzezinski, Le Grand Echiquier : L'Amérique et le reste du monde, Paris, Editions Bayard, 1997, p. 41.

[3] Sven Biscop, "The ENP, Security and Democracy in the Context of the European Security Strategy", in Richard Whitman & Stefan Wolff (eds.),

من أشكال القوة والنفوذ الدولي[1]. كما ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تجاوز الرقابة الحدودية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد المخاوف المرتبطة بالحرب الإدراكية والتأثير الخارجي على الاستقرار الداخلي للدول .

ومن جهة أخرى، أفرزت التحولات الجيوسياسية الجديدة ما يعرف بالجيوبوليتيك الحدودي، الذي يقوم على توظيف الجغرافيا والحدود كأداة لإعادة إنتاج التهديدات الأمنية وتعزيز المصالح الاستراتيجية للدول. ففي العديد من الحالات، تحولت المناطق الحدودية إلى فضاءات للصراعات بالوكالة والتهريب والجريمة المنظمة، الأمر الذي جعل الحدود مناطق توتر دائم تستخدمها الدول لتبرير السياسات الأمنية والعسكرية وتعزيز الإنفاق الدفاعي. ويؤكد "سفين بيسكوب" أن السياسات الأمنية الأوروبية الجديدة تعاملت مع الحدود باعتبارها خطوطاً متقدمة لإدارة المخاطر العابرة للحدود، وليس فقط كآليات دفاعية لحماية الإقليم الوطني[2]. كما أصبحت التهديدات المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة أدوات لإعادة إنتاج الخطاب الأمني وتوسيع صلاحيات الدولة الأمنية .

وفي الإطار ذاته، ارتبط الجيوبوليتيك الحدودي بتنامي ظاهرة عسكرة الحدود وتحويل المناطق الحدودية إلى مجالات أمنية مغلقة، خاصة في الدول التي تواجه تحديات مرتبطة بالتهريب أو الإرهاب أو النزاعات الإقليمية. وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بالحدود الجزائرية أن تنامي التهديدات العابرة للحدود، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، أدى إلى تعزيز المقاربة الأمنية في إدارة الحدود من خلال تكثيف المراقبة العسكرية وتطوير آليات الضبط الحدودي[3]. كما ساهمت شبكات التهريب والجريمة المنظمة في إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمعات الحدودية، حيث تحولت بعض المناطق الحدودية إلى فضاءات اقتصادية غير رسمية قائمة على الاقتصاد الموازي والأنشطة غير المشروعة [4] .

كما أدت التحولات الجيوسياسية الراهنة إلى بروز ما يعرف بالحدود الهجينة، وهي حدود لم تعد تعتمد فقط على الحواجز المادية والجغرافية، بل أصبحت تجمع بين الأبعاد المادية والرقمية والقانونية والأمنية. فالحدود الحديثة لم تعد تنحصر في نقاط العبور التقليدية، وإنما امتدت إلى الفضاء السيبراني وقواعد البيانات وأنظمة المراقبة البيومترية وشبكات الذكاء الاصطناعي. وقد ساهمت الثورة الرقمية في إنتاج مفهوم "الحدود

[1] Martin Griffiths, 50 Key Thinkers in International Relations, London, Routledge, 1999, p. 191.
[2] Sven Biscop, op.cit., p. 82.
[3] حدادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 68
[4] باسعيد محمد خالد، "تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب"، مجلة آفاق فكرية، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص 102-103

الذكية"، التي تعتمد على الرقمنة والبيانات البيومترية والتقنيات الحديثة لإدارة تدفقات الأفراد والبضائع بشكل أكثر دقة وفعالية، وهو ما يعكس انتقال الدولة من الرقابة المكانية التقليدية إلى الرقابة الرقمية المتقدمة [1] .

وفي هذا السياق، أصبحت السيادة الوطنية تواجه تحديات غير مسبوقة نتيجة تداخل الفضاءات المادية والرقمية، حيث لم تعد الدولة قادرة على التحكم المطلق في التدفقات العابرة للحدود، سواء تعلق الأمر بالمعلومات أو الأموال أو التهديدات الأمنية. وقد أشار "ألكسندر دوغين" إلى أن التحولات الجيوبوليتيكية المعاصرة أفرزت أنماطاً جديدة من الصراع تقوم على السيطرة على المجالات الجغرافية والاقتصادية والثقافية في آن واحد، الأمر الذي جعل الحدود فضاءات لإعادة تشكيل موازين القوى الدولية[2]. كما أن صعود الفاعلين من غير الدول، مثل الشركات متعددة الجنسيات والتنظيمات العابرة للحدود، ساهم في إضعاف الاحتكار التقليدي للدولة لمجال السيادة والضبط الحدودي .

وتبعاً لذلك، فإن الحدود في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة لم تعد مجرد أدوات للفصل الجغرافي، بل أصبحت آليات لإدارة المخاطر والتفاعلات العابرة للحدود ضمن بيئة دولية تتسم بالتشابك والتعقيد. فالدولة الحديثة باتت مطالبة بإعادة صياغة استراتيجياتها الحدودية بما يتلاءم مع التحولات الرقمية والجيواقتصادية والأمنية الراهنة، من خلال الجمع بين المقاربات الأمنية التقليدية وآليات التعاون الإقليمي والدولي والتكنولوجيا الذكية، بما يضمن الحفاظ على السيادة الوطنية دون الانغلاق عن محيطها الإقليمي والدولي.

تكشف التحولات الجيوسياسية المعاصرة أن الحدود لم تعد تؤدي وظيفتها التقليدية باعتبارها خطوطاً ثابتة تفصل بين سيادات وطنية مغلقة، بل أصبحت فضاءات ديناميكية لإدارة التدفقات والتهديدات والمصالح المتشابكة. فالعولمة والثورة الرقمية وصعود الفاعلين من غير الدول أدت إلى إضعاف القدرة الاحتكارية للدولة في التحكم الكامل بحدودها، الأمر الذي فرض انتقال مفهوم الأمن الحدودي من الحماية العسكرية الصلبة إلى إدارة المخاطر المركبة والمتعددة الأبعاد. وقد أظهرت الدراسة أن تآكل الحدود التقليدية لا يعني اختفاء الدولة الوطنية، بل يعكس تحوّل أدوات السيادة من السيطرة المادية المباشرة إلى أنماط جديدة من الضبط الرقمي والرقابة الذكية والتنسيق الأمني العابر للحدود.

[1] Deloitte, Smart Borders: Increasing Security without Sacrificing Mobility, UK, Deloitte Development, 2014, p. 6.

[2] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص 149-150

كما يتضح أن الجيوبوليتيك الحدودي أصبح أداة مركزية لإعادة إنتاج التهديدات وتبرير السياسات الأمنية والعسكرية، حيث تُستخدم قضايا الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة كمرتكزات لإعادة تشكيل الاستراتيجيات الأمنية للدول، خاصة في المناطق الحدودية الهشة. وفي المقابل، أفرزت هذه التحولات ما يعرف بالحدود الهجينة التي تجمع بين البعد الجغرافي والمجال السيبراني والرقابة البيومترية، بما يعكس انتقال الصراع من المجال الترابي التقليدي إلى المجال الرقمي والمعلوماتي. ومن ثم، فإن فعالية السياسات الحدودية الحديثة أصبحت مرتبطة بقدرة الدول على تحقيق توازن بين حماية السيادة الوطنية والانفتاح على آليات التعاون الإقليمي والدولي، بما يسمح بمواجهة التهديدات العابرة للحدود ضمن بيئة دولية تتسم بالتشابك والتعقيد وعدم اليقين .

المبحث الثاني: الحوكمة متعددة المستويات وإدارة الأمن الحدودي.

يشكل مفهوم الحوكمة متعددة المستويات أحد أبرز التحولات المعاصرة في إدارة الأمن الحدودي، حيث انتقلت الدولة من المقاربة الأمنية المركزية التقليدية إلى مقاربة تشاركية تقوم على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين، وذلك بهدف مواجهة التهديدات العابرة للحدود التي أصبحت تتسم بالتعقيد والتشابك وعدم القدرة على الاحتواء ضمن الأدوات الأمنية الكلاسيكية. فالتحديات المرتبطة بالإرهاب الدولي، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والتهريب العابر للحدود، فرضت على الدول تبني أنماط جديدة من الإدارة الأمنية تقوم على التنسيق الأفقي والعمودي بين مختلف المستويات المؤسساتية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان[1] .

وفي هذا السياق، ترتكز الحوكمة متعددة المستويات على فكرة أن أمن الحدود لم يعد مسؤولية الأجهزة العسكرية والأمنية المركزية فقط، بل أصبح عملية مركبة تتداخل فيها السلطات المحلية والمجتمعات الحدودية والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث يؤدي كل مستوى دوراً وظيفياً مكملاً للمستويات الأخرى. فالمستوى المحلي يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات الأمنية من خلال مساهمة الجماعات المحلية والسكان في توفير المعلومات الاستباقية، وتعزيز الرقابة المجتمعية، والمشاركة في برامج التنمية المحلية التي تقلل من قابلية المجتمعات الحدودية للانخراط في الأنشطة غير المشروعة[2]. وقد أظهرت التجارب الحدودية في العديد من الدول الإفريقية أن هشاشة التنمية والتهميش الاجتماعي في المناطق الحدودية يسهمان بشكل مباشر في انتشار شبكات التهريب والجريمة المنظمة، ما يجعل التنمية المحلية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية الشاملة[3].

أما على المستوى الوطني، فتتولى الدولة الجزائرية مهمة وضع الاستراتيجيات الأمنية وصياغة التشريعات وتنسيق عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية والجمارك وأجهزة الاستخبارات، إضافة إلى إدارة السياسات المرتبطة بحماية السيادة الوطنية وتأمين المجال الترابي للدولة. غير أن التحولات الأمنية المعاصرة أثبتت محدودية المقاربة المركزية الصرفة، خاصة في ظل التهديدات المركبة التي تتطلب سرعة الاستجابة

[1] Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", Cultures & Conflits, No. 31-32, 1998, p. 7.
[2] David Newman, "On Borders and Power: A Theoretical Framework", Journal of Borderlands Studies, Vol. 18, No. 1, 2003, p. 13.
[3] Meena Krishnendra, "Border Theory and Globalization: Perspectives from the South", International Studies, Vol. 50, No. 1-2, 2013, p. 2.

ومرونة التنسيق بين مختلف المؤسسات[1]. ولذلك اتجهت العديد من الدول إلى اعتماد اللامركزية الأمنية وتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الفعالية في إدارة الأزمات والتهديدات الحدودية .

كما برز المستوى الإقليمي كفاعل محوري في إدارة الأمن الحدودي، خاصة في المناطق التي تعرف هشاشة أمنية وصراعات عابرة للحدود، حيث أصبحت آليات التعاون الإقليمي ضرورة استراتيجية لمواجهة التهديدات المشتركة. وفي هذا الإطار، سعت المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، إلى تطوير استراتيجيات جماعية لإدارة الحدود تقوم على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الدوريات المشتركة، وتعزيز التعاون الأمني والقانوني بين الدول المتجاورة[2]. وقد أكدت "استراتيجية الاتحاد الإفريقي لحوكمة الحدود" أن تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية يقتضي الانتقال من مفهوم الحدود المغلقة إلى مفهوم الحدود التعاونية التي تجمع بين الأمن والتنمية والتكامل الاقتصادي [3] .

وفي السياق ذاته، يبرز المستوى الدولي من خلال الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، في وضع الأطر القانونية والمعايير الدولية المنظمة لإدارة الحدود والهجرة واللجوء، بما يضمن حماية حقوق الإنسان ومكافحة التهديدات العابرة للحدود في الوقت نفسه. وقد أدى تصاعد أزمات الهجرة الدولية واللجوء والنزاعات المسلحة إلى تعزيز الطابع الدولي لقضايا الأمن الحدودي، حيث أصبحت إدارة الحدود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة العالمية والهياكل الدولية للتنسيق الأمني والإنساني[4].

ومن جهة أخرى، كشفت التجارب الأمنية الحديثة أن فعالية الحوكمة متعددة المستويات ترتبط بقدرة الدولة على تحقيق التكامل بين البعد الأمني والبعد التنموي في المناطق الحدودية، إذ إن الاقتصار على الحلول الأمنية الصلبة غالباً ما يؤدي إلى نتائج محدودة في ظل استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، تؤكد الدراسات المتعلقة بالمناطق الحدودية الجزائرية أن استمرار التهديدات الأمنية في المناطق الجنوبية والشرقية يرتبط أيضاً بضعف التنمية المحلية والهشاشة الاجتماعية، ما يجعل من حوكمة

[1] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed., Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, p. 36.

[2] Rick "Ozzie" Nelson et al., Border Security in a Time of Transformation: Two International Case Studies—Poland and India, Washington D.C., Center for Strategic and International Studies, 2010, pp. 3-5.

[3] الاتحاد الإفريقي، مسودة استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود، أديس أبابا، 2020، ص 11

[4] Aline Leboeuf, "Sécurité et développement : acteurs et consensus", Afrique Contemporaine, No. 218, 2006, p. 95.

الأمن مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة[1]. كما أن اعتماد الدولة على التنمية الحدودية وتحسين البنى التحتية والخدمات العمومية يسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والسكان المحليين، ويحد من استغلال الجماعات الإجرامية والتهريب للفجوات التنموية القائمة .

إلى جانب ذلك، ساهمت الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في تعزيز فعالية الحوكمة متعددة المستويات من خلال تطوير أنظمة المراقبة الذكية، وتبادل البيانات الأمنية، والإنذار المبكر، وربط المؤسسات الأمنية والإدارية ضمن شبكات معلوماتية متكاملة. فقد أدى التحول الرقمي إلى إعادة صياغة أنماط التنسيق الأمني، حيث أصبحت البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي أدوات مركزية في تحليل المخاطر والتنبؤ بالتهديدات العابرة للحدود[2]. غير أن هذا التحول الرقمي يطرح تحديات جديدة مرتبطة بحماية البيانات والسيادة الرقمية والجرائم السيبرانية، وهو ما يفرض ضرورة تطوير أطر قانونية ومؤسساتية قادرة على مواكبة البيئة الأمنية الجديدة .

إن الحوكمة متعددة المستويات تمثل تحولاً نوعياً في إدارة الأمن الحدودي، لأنها تقوم على تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة نحو مقاربة شاملة تدمج بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي والدولي، وتستند إلى تنسيق مستمر بين مختلف الفاعلين والمؤسسات. كما تعكس هذه المقاربة إدراكاً متزايداً بأن الأمن الحدودي لم يعد مسألة عسكرية محضة، بل أصبح قضية مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، الأمر الذي يجعل نجاح السياسات الحدودية مرهوناً بمدى قدرة الدول على بناء منظومات أمنية مرنة، تشاركية، ومتعددة المستويات قادرة على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والأمنية المعاصرة.

المطلب الأول: الإطار النظري للحوكمة متعددة المستويات.

يُعدّ الإطار النظري للحوكمة متعددة المستويات من أبرز المقاربات الحديثة التي برزت في حقل العلاقات الدولية والإدارة العامة من أجل تفسير التحولات العميقة التي عرفتها طبيعة السلطة وآليات صناعة القرار في ظل العولمة وتزايد التهديدات العابرة للحدود، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد القادر على احتكار إدارة القضايا الأمنية والتنموية، بل أصبحت السلطة موزعة بين مستويات متداخلة تشمل المحلي، الوطني،

[1] حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن"، مجلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية، العدد 12، 2021، ص 144-145

[2] Deloitte, Smart Borders: Increasing Security without Sacrificing Mobility, UK, Deloitte Development, 2014, p. 6.

الإقليمي، والدولي، ضمن شبكة معقدة من التفاعلات المؤسسية والسياسية والاجتماعية. وقد ارتبط ظهور هذا المفهوم بتنامي الحاجة إلى تجاوز المقاربة المركزية التقليدية للدولة، خاصة مع تعقد المشكلات الأمنية والاقتصادية والبيئية التي لم يعد بالإمكان معالجتها بواسطة المؤسسات الحكومية الكلاسيكية فقط، وإنما عبر إشراك فواعل متعددة حكومية وغير حكومية ضمن منظومة تشاركية مرنة قادرة على تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف المستويات.[1] ويؤكد "جيمس روزناو" أن الحوكمة متعددة المستويات تمثل تحولا من "الحكومة" إلى "الحوكمة"، أي من السلطة الهرمية المغلقة إلى نمط تشاركي يقوم على التشبيك والتفاعل بين المؤسسات والفاعلين المختلفين داخل البيئة الدولية المعاصرة .[2]

وفي هذا السياق، تقوم الحوكمة متعددة المستويات على مبدأ التداخل الوظيفي بين مختلف مستويات القرار، حيث تتوزع الصلاحيات بين المؤسسات المركزية والسلطات المحلية والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني، بما يسمح بخلق آليات مرنة لإدارة القضايا المعقدة، خاصة الأمنية منها. وقد أشار "مارك لافي" و"جوتا ويلدس" إلى أن التحولات العالمية المرتبطة بالعولمة وانتشار الفاعلين غير الدوليين ساهمت في إعادة تشكيل مفهوم السلطة الأمنية، بحيث أصبحت القرارات الأمنية نتاج تفاعل جماعي بين شبكات متعددة الفواعل وليس قراراً سيادياً مركزياً صرفاً.[3] وانطلاقاً من ذلك، فإن إدارة الأمن الحدودي لم تعد عملية عسكرية محضة ترتبط بحماية الحدود الجغرافية فقط، بل أصبحت عملية حوكمة شاملة تشمل التنمية المحلية، إدارة الهجرة، مكافحة الجريمة المنظمة، وتنسيق التعاون الإقليمي والدولي .

وترتكز الحوكمة متعددة المستويات على بعدين أساسيين؛ أولهما البعد العمودي الذي يعكس العلاقة التكاملية بين المستويات المختلفة للسلطة، من المحلي إلى الدولي، وثانيهما البعد الأفقي الذي يقوم على التنسيق بين المؤسسات والقطاعات المختلفة داخل المستوى الواحد.[4] ويظهر هذا التداخل بوضوح في قضايا الأمن الحدودي، حيث تتقاطع أدوار الجيش، والجمارك، وأجهزة الشرطة، والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية، ضمن شبكة وظيفية متداخلة تهدف إلى إدارة التهديدات العابرة للحدود بطريقة جماعية. وقد أصبحت

[1] ميشال غوديبه وآخرون، الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم، ترجمة محمد سليم قاللة وقيس الهمامي، مخبر الابتكار والاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، دون سنة نشر، ص158-166

[2] James N. Rosenau, The Study of World Politics, Routledge, USA & Canada, 2006, pp.130-131.

[3] James N. Rosenau, The Study of World Politics, Routledge, USA & Canada, 2006, p.167.

[4] Mark Laffy and Jutta Weldes, "Policing and Global Governance," in Power in Global Governance, edited by Michael Barnett and Raymond Duvall, Cambridge University Press, 2005, p.59.

هذه المقاربة ضرورية في ظل تصاعد المخاطر الأمنية المركبة المرتبطة بالإرهاب، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر، والجريمة السيبرانية، وهي تهديدات تتجاوز قدرة الدولة الوطنية منفردة على احتوائها[1] .

ومن جهة أخرى، ترتبط الحوكمة متعددة المستويات بفكرة "الأمن التعاوني" الذي يقوم على بناء شراكات أمنية عابرة للحدود بين الدول والمؤسسات الدولية، بما يسمح بإدارة المخاطر المشتركة بطريقة جماعية. وفي هذا الإطار، يرى "إيمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" أن المجتمعات الأمنية الحديثة تقوم على بناء الثقة والتنسيق المؤسسي بين الفاعلين، بما يقلل احتمالات الصراع ويعزز الاستقرار الإقليمي.[2] ويبرز هذا التصور بشكل واضح في إدارة المناطق الحدودية، حيث أصبح الأمن مرتبطاً بمدى قدرة الدول على تطوير آليات التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات والتنسيق العملياتي مع دول الجوار، إلى جانب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الاختراقات الأمنية .

كما أن الحوكمة متعددة المستويات تعكس تحولا جوهريا في طبيعة السيادة الوطنية، حيث لم تعد السيادة تعني الانغلاق والاحتكار الكامل للقرار، بل أصبحت مرتبطة بقدرة الدولة على إدارة شبكات التعاون والتنسيق مع الفاعلين الآخرين.[3] وقد ساهمت العولمة والتطور التكنولوجي في تعزيز هذا الاتجاه، خاصة مع بروز الفضاء السيبراني وتزايد الاعتماد على التقنيات الرقمية في إدارة الحدود ومراقبة التهديدات الأمنية. ولذلك، أصبحت الحوكمة الأمنية المعاصرة تعتمد على الدمج بين الأمن التقليدي والأمن الرقمي ضمن مقاربة شاملة تتجاوز الحدود الجغرافية نحو ما يعرف بـ "الأمن الشبكي"، الذي يقوم على التكامل بين المؤسسات الأمنية والتكنولوجية والإدارية .

ويرتبط هذا الإطار النظري بشكل مباشر بموضوع الدراسة المتعلق بإدارة الأمن الحدودي في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة، إذ إن التهديدات العابرة للحدود التي تواجهها الجزائر، مثل الإرهاب العابر للحدود، والهجرة غير النظامية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، تفرض تبني نموذج حوكمة متعددة المستويات قادر على تحقيق التكامل بين المقاربة الأمنية والتنموية.[4] فالمناطق الحدودية الجزائرية لم تعد مجرد فضاءات جغرافية للحماية العسكرية، وإنما أصبحت فضاءات استراتيجية تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية

[1] Owen Greene, "Environmental Issues," in The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, edited by John Baylis and Steve Smith, Oxford University Press, New York, 2001, pp.389-397.
[2] Emanuel Adler and Michael Barnett, "Security Communities in Theoretical Perspective," in Security Communities, Cambridge University Press, United Kingdom, 1998, pp.30-57.
[3] Michael Barnett and Martha Finnemore, "The Power of Liberal International Organizations," in Power in Global Governance, Cambridge University Press, 2005, pp.151-167.
[4] Jan Aart Scholte, "Global Civil Society," in Perspectives on World Politics, Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2006, pp.238-249.

والاجتماعية، الأمر الذي يفرض إشراك الفاعلين المحليين، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير البنية التكنولوجية للرقابة الحدودية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار ضمن رؤية شاملة ومستدامة .

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الحوكمة متعددة المستويات تمثل إطاراً نظرياً متقدماً لفهم التحولات التي طرأت على إدارة الأمن الحدودي في البيئة الدولية المعاصرة، حيث انتقل مفهوم الأمن من الحماية العسكرية الضيقة إلى إدارة شاملة للمخاطر والتهديدات العابرة للحدود، ضمن شبكة متعددة الفاعلين والمستويات. كما أن نجاح هذه المقاربة يبقى رهيناً بمدى قدرة الدول على تحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن، ومتطلبات التنمية، واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يجعل الحوكمة الأمنية الحديثة مدخلاً أساسياً لإعادة هندسة المنظومات الحدودية في ظل عالم متشابك ومتغير باستمرار.

المطلب الثاني: الفاعلون الأمنيون في منظومة الحوكمة الحدودية.

شهد مفهوم الحوكمة تحولات عميقة في الفكر السياسي والإداري المعاصر، خاصة مع تزايد تعقيد التهديدات الأمنية وتراجع قدرة الدولة الوطنية على احتكار إدارة المجال الأمني بصورة منفردة، وهو ما أدى إلى الانتقال من مفهوم "الحكومة" القائم على السلطة المركزية الهرمية إلى مفهوم "الحوكمة" الذي يقوم على التشبيك والتنسيق بين فاعلين متعددين حكوميين وغير حكوميين ضمن منظومة تشاركية متداخلة المستويات.[1] وقد ارتبط هذا التحول بالسياقات الدولية الجديدة التي فرضتها العولمة والثورة التكنولوجية وتنامي التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والتهديدات السيبرانية، وهي قضايا لم تعد قابلة للمعالجة عبر الأدوات التقليدية للدولة فقط، وإنما تتطلب انخراط فاعلين متعددين ضمن إطار تشاركي للأمن وإدارة المخاطر.[2]

وانطلاقاً من ذلك، أصبحت الحوكمة الأمنية تعبر عن نمط جديد لإدارة الأمن يقوم على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الدولة ومجموعة من الفاعلين غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني، والشركات الأمنية الخاصة، والمؤسسات البحثية، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام، ضمن عملية جماعية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وضمان فعالية الاستجابة الأمنية.[3] ويؤكد "فرانسيس فوكوياما" أن الحوكمة لا تتعلق فقط بامتلاك السلطة، بل بقدرة المؤسسات على إدارة الموارد والتهديدات بكفاءة وفعالية وشفافية.[4] وبهذا

[1] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص226-230

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، ص10-28

[3] محمد علي خوجه، المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، عمان: دار الثقافة للنشر، 2015، ص19

[4] Francis Fukuyama, "What Is Governance?", Center for Global Development, January 2013, pp.1-18.

المعنى، أصبحت الحوكمة الأمنية مرتبطة بمدى قدرة الدولة على تنسيق العلاقات بين مختلف الفاعلين داخل البيئة الأمنية المعاصرة، بدل الاكتفاء بالمقاربة السيادية التقليدية القائمة على الاحتكار المطلق للقوة.

وفي سياق الدراسة الحالية المتعلقة بإدارة الأمن الحدودي، تبرز أهمية الحوكمة الأمنية باعتبارها مقاربة ضرورية لمواجهة التهديدات الأمنية المركبة التي تعرفها المناطق الحدودية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي جعلت الحدود فضاءات مفتوحة أمام تدفقات غير مشروعة متعددة الأبعاد. فالمقاربة التقليدية للأمن الحدودي، التي كانت تعتمد على الرقابة العسكرية الصارمة، لم تعد كافية أمام تشابك التهديدات العابرة للحدود، وهو ما فرض الانتقال نحو مقاربة تشاركية تشمل الأجهزة الأمنية، والسلطات المحلية، والفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات الدولية، ضمن إطار حوكمة متعددة المستويات قادر على إدارة المخاطر الأمنية بصورة شاملة .[1]

وقد ساهمت التحولات المفاهيمية للحوكمة في توسيع دائرة الفاعلين الأمنيين، حيث لم يعد الأمن مسؤولية الدولة وحدها، بل أصبح عملية اجتماعية وسياسية تشاركية تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والتنموية والحقوقية. ويرى "إلكو كافالسكي" أن الحوكمة الأمنية العالمية تعكس تعقيد البيئة الأمنية الدولية، حيث تتفاعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ضمن شبكات مرنة لإدارة الأزمات والتهديدات.[2] كما تشير "إلكه كراهمان" إلى أن الحوكمة الأمنية الحديثة تقوم على منطق الشبكات الأمنية التي تتجاوز الهياكل البيروقراطية التقليدية، وتعتمد على التعاون والتنسيق بين مستويات متعددة من السلطة والفاعلين .[3]

وفي هذا الإطار، أصبحت الحوكمة متعددة المستويات آلية مركزية لإدارة التهديدات الأمنية المعاصرة، لأنها تسمح بدمج المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ضمن منظومة أمنية متكاملة. فالمستوى المحلي يمثل خط الدفاع الأول من خلال المجتمعات الحدودية والسلطات المحلية التي تمتلك المعرفة الميدانية بالتهديدات، بينما يضطلع المستوى الوطني بوضع الاستراتيجيات والتشريعات الأمنية، في حين يسهم المستوى الإقليمي والدولي في تعزيز التعاون الاستخباراتي وتنسيق الجهود لمكافحة التهديدات العابرة للحدود.[4] ويؤكد "روبرت جيرفس" أن الأنظمة الأمنية الحديثة تقوم على التعاون المتبادل وتبادل المعلومات

[1] عمار بوضياف، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص34

[2] Kavalski, E., "The Complexity of Global Security Governance: An Analytical Overview", Global Society, Vol.22, No.4, 2008, pp.423-443.

[3] Krahmann, E., "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", International Affairs, Vol.18, No.1, 2005, pp.15-30.

[4] Eilstrup-Sangiovanni, M., "Network Theory and Security Governance", Handbook on Governance and Security, University of Akron, 2014, pp.41-62.

بين الفاعلين المختلفين، لأن الأمن في البيئة الدولية المعاصرة أصبح مترابطاً بصورة تجعل تهديد أمن دولة معينة ينعكس مباشرة على محيطها الإقليمي والدولي .[1]

كما ترتبط الحوكمة متعددة المستويات بفكرة "الأمن الإنساني" الذي يركز على حماية الأفراد والمجتمعات إلى جانب حماية الدولة، وهو ما ينسجم مع أهداف الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل كيفية إعادة هندسة المنظومات الأمنية الحدودية بصورة تحقق التوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات التنمية والاستقرار الاجتماعي. فالمناطق الحدودية الهشة لا يمكن تأمينها فقط عبر الانتشار العسكري، وإنما من خلال تعزيز التنمية المحلية، وتحسين البنية التحتية، وتوسيع المشاركة المجتمعية، بما يقلل من فرص استغلال السكان المحليين من قبل شبكات التهريب والجريمة المنظمة .[2]

ومن جهة أخرى، أدى التطور التكنولوجي والتحول الرقمي إلى إعادة تشكيل مفهوم الحوكمة الأمنية، حيث أصبحت الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات أدوات أساسية في إدارة الأمن الحدودي. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور أنماط جديدة من الحوكمة الرقمية التي تعتمد على تبادل المعلومات الفوري والتنسيق الشبكي بين المؤسسات الأمنية والمدنية، بما يسمح بتحقيق سرعة الاستجابة والتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.[3] ويبرز هذا الأمر بوضوح في سياسات "الحدود الذكية" التي تعتمد على الأنظمة البيومترية، والطائرات دون طيار، وقواعد البيانات المشتركة، ضمن إطار تعاوني متعدد المستويات لإدارة الحدود وتأمينها .

إن الحوكمة الأمنية متعددة المستويات تمثل مدخلاً نظرياً وعملياً ضرورياً لفهم التحولات التي تشهدها إدارة الأمن الحدودي في البيئة الدولية الراهنة، حيث لم يعد الأمن شأناً سيادياً مغلقاً، بل أصبح عملية تشاركية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. كما أن نجاح هذه المقاربة يرتبط بمدى قدرة الدولة على تحقيق التنسيق بين مختلف الفاعلين، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي، بما يسمح بإدارة فعالة ومستدامة للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، وهو ما يتوافق بصورة مباشرة مع أهداف الدراسة الرامية إلى تحليل دور الحوكمة متعددة المستويات في إعادة هندسة المنظومات الأمنية ومواجهة التهديدات المعقدة في المناطق الحدودية .

[1] Jervis, R., "Security Regimes", International Organization, Vol.36, No.2, Spring 1982, pp.357-378.

[2] حسن عثمان، منظمات المجتمع المدني: المفاهيم والأنواع والوظائف، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017، ص6

[3] G.C Nwizu & Alozie, C.C., "Africa and the Challenges of Security Governance in the 21st Century", African Journal of Politics and Administrative Studies, Vol.11, No.1, 2018, pp.46-60.

في ظل التحولات الجيوسياسية والأمنية المعاصرة، أصبحت إدارة الأمن الحدودي تتجاوز المقاربة التقليدية المرتبطة بالدولة الوطنية نحو نموذج تشاركي متعدد المستويات، تشارك فيه منظمات إقليمية ودولية، ومؤسسات عسكرية وأمنية، إلى جانب المجتمع المحلي والفاعلين العابرين للحدود، ضمن منظومة حوكمة أمنية تهدف إلى مواجهة التهديدات المركبة والعابرة للحدود. ويرتبط هذا التحول مباشرة بموضوع الدراسة المتعلق بدور الحوكمة متعددة المستويات في إعادة هندسة المنظومات الأمنية، حيث إن طبيعة التهديدات الحالية، كالإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والتهريب، جعلت من المستحيل على الدولة منفردة احتواء هذه المخاطر دون بناء شبكات تعاون إقليمية ودولية فعالة [1]

وتلعب المنظمات الإقليمية والدولية دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة الأمنية الحدودية من خلال وضع الأطر القانونية والمعايير المشتركة، وتنسيق الجهود الأمنية والاستخباراتية بين الدول، إضافة إلى دعم بناء القدرات التقنية والمؤسساتية للدول التي تواجه تحديات أمنية معقدة.[2] ففي السياق الإفريقي، ساهم الاتحاد الإفريقي في تطوير مقاربة شاملة لإدارة الحدود ترتكز على التعاون الأمني والتنمية المشتركة، باعتبار أن هشاشة المناطق الحدودية تشكل بيئة خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة.[3] كما تضطلع الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بدور مهم في إدارة تدفقات الهجرة واللاجئين وفق مقاربة توازن بين الأمن واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يعكس التحول من مفهوم "أمن الدولة" إلى مفهوم "الأمن الإنساني" القائم على حماية الأفراد والمجتمعات .[4]

وفي الإطار نفسه، أصبحت المنظمات الإقليمية أدوات أساسية لتنسيق السياسات الأمنية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة في المناطق التي تعرف هشاشة أمنية وجيوسياسية. ويشير "باري بوزان" إلى أن الأمن الإقليمي أصبح قائماً على الترابط بين الدول ضمن ما يعرف بـ "مركب الأمن الإقليمي"، حيث إن تهديد أمن دولة معينة ينعكس مباشرة على أمن الدول المجاورة.[5] ومن هذا المنطلق، فإن إدارة الحدود لم تعد مرتبطة فقط بالسيادة الوطنية، بل أصبحت جزءاً من منظومة أمن جماعي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يفرض على الدول تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان فعالية الاستجابة للمخاطر المشتركة .

[1] Barry Buzan, Ole Waever & Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, London, 1998, pp.21-24.

[2] James N. Rosenau, The Study of World Politics, Routledge, USA & Canada, 2006, pp.130-131.

[3] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم، جنيف، 2022، ص45-52

[4] مسودة استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود، الاتحاد الإفريقي، 2020، ص12-18

[5] Barry Buzan, People, States and Fear, Harvester Wheatsheaf, London, 1983, pp.106-112.

ومن جهة أخرى، يشكل المجتمع المحلي أحد أهم الفاعلين في الحوكمة الأمنية متعددة المستويات، خاصة في المناطق الحدودية التي غالباً ما تعاني من التهميش التنموي والهشاشة الاقتصادية. فالسكان المحليون يمثلون خط الدفاع الأول ضد التهديدات العابرة للحدود بحكم معرفتهم بالمجال الجغرافي والامتدادات الاجتماعية والثقافية عبر الحدود.[1] ولذلك، فإن إشراك المجتمع المحلي في السياسات الأمنية يساهم في تعزيز فعالية الرقابة الحدودية والحد من استغلال السكان من قبل شبكات التهريب والجماعات المسلحة. كما أن المقاربة التنموية للمناطق الحدودية تُعد جزءاً أساسياً من الحوكمة الأمنية الحديثة، إذ إن غياب التنمية وارتفاع معدلات البطالة والفقر يشكل بيئة مواتية لانتشار الأنشطة غير المشروعة .[2]

وفي السياق ذاته، برز دور الفاعلين العابرين للحدود بصورة متزايدة في تشكيل البيئة الأمنية المعاصرة، سواء تعلق الأمر بالشركات الأمنية الخاصة، أو شبكات الجريمة المنظمة، أو المنظمات غير الحكومية، أو الجماعات المسلحة العابرة للحدود. وقد أدى هذا التعدد في الفاعلين إلى تعقيد المشهد الأمني، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في المجال الأمني، بل أصبحت تواجه فواعل تمتلك موارد مالية وتقنية وشبكات نفوذ عابرة للحدود.[3] ويرى "إلكه كراهمان" أن الحوكمة الأمنية الحديثة تقوم على إدارة العلاقات بين الدولة وهذه الفواعل ضمن شبكات أمنية متداخلة، وهو ما يفرض تطوير آليات جديدة للتنسيق والرقابة والمساءلة .[4]

كما أن نجاح المؤسسات العسكرية والأمنية في إدارة الحدود أصبح مرتبطاً بقدرتها على التنسيق مع الفاعلين الآخرين ضمن إطار الحوكمة متعددة المستويات. فالمؤسسة العسكرية لم تعد تعمل بمعزل عن المجتمع المحلي أو الهيئات المدنية والمنظمات الدولية، بل أصبحت جزءاً من شبكة أمنية متكاملة تتقاسم فيها المؤسسات الأدوار والمعلومات والموارد.[5] ويبرز هذا التوجه بوضوح في التجربة الجزائرية، حيث دفعت التهديدات الإقليمية المتزايدة على الحدود الجنوبية والشرقية إلى تعزيز التنسيق بين الجيش الوطني الشعبي،

[1] حسن عثمان، منظمات المجتمع المدني: المفاهيم والأنواع والوظائف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص33-41

[2] عمار بوضياف، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص55-59

[3] محمد علي خوجه، المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2015، ص19-26

[4] Krahmann, E., "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", International Affairs, Vol.18, No.1, 2005, pp.15-30.

[5] Robert Jervis, "Security Regimes", International Organization, Vol.36, No.2, 1982, pp.357-378.

وأجهزة الأمن، والسلطات المحلية، مع توسيع التعاون الأمني مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية، بما يسمح ببناء مقاربة شاملة لإدارة الحدود ومواجهة التهديدات المركبة .

إن الحوكمة متعددة المستويات تمثل إطاراً تفسيرياً وعملياً لفهم التحولات التي طرأت على إدارة الأمن الحدودي، حيث أصبح الأمن نتاج تفاعل مستمر بين المؤسسات العسكرية والأمنية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المحلي، والفاعلين العابرين للحدود. كما أن نجاح هذه المقاربة يظل رهيناً بمدى قدرة الدولة على تحقيق التنسيق والتكامل بين هذه المستويات المختلفة، بما يسمح بإعادة هندسة المنظومات الأمنية بصورة تتلاءم مع طبيعة التهديدات الجديدة، وهو ما ينسجم بصورة مباشرة مع أهداف الدراسة المتعلقة بتحليل دور الحوكمة متعددة المستويات في إدارة الأمن الحدودي ومواجهة التهديدات المعقدة والعابرة للحدود.

المطلب الثالث: التكامل المؤسساتي والتنسيق الأمني متعدد المستويات.

يُعدّ التكامل المؤسساتي والتنسيق الأمني متعدد المستويات من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأمن الحدودي ومواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي أعادت تشكيل طبيعة التهديدات الأمنية وأدوات التعامل معها. فلم تعد المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على الفصل الوظيفي بين الأجهزة قادرة على الاستجابة للتهديدات المركبة التي تجمع بين الإرهاب، والتهريب، والهجرة غير النظامية، والجريمة السيبرانية، بل أصبح من الضروري اعتماد نموذج تشاركي يقوم على التكامل بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، ضمن إطار حوكمة أمنية متعددة المستويات يربط المحلي بالإقليمي والدولي. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في المناطق الحدودية التي تحولت إلى فضاءات مفتوحة أمام الفاعلين العابرين للحدود، الأمر الذي يفرض تنسيقاً دائماً بين مختلف الأجهزة الأمنية لضمان سرعة الاستجابة وفعالية التدخلات الأمنية.[1]

ويعكس التنسيق البيني بين الأجهزة الأمنية أحد أهم مظاهر التكامل المؤسساتي، حيث تسعى الدول إلى تجاوز حالة التشتت المؤسساتي من خلال إنشاء غرف عمليات مشتركة، ومراكز قيادة موحدة، وآليات للتنسيق العملياتي بين الجيش، والدرك، والجمارك، وأجهزة الاستخبارات، وشرطة الحدود، بما يسمح بتوحيد الجهود وتفادي تضارب الاختصاصات. وتبرز أهمية هذا التنسيق في مواجهة التنظيمات الإجرامية التي

[1] البشري، محمد الأمين. التحقيق في الجرائم المستحدثة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 44-47

تعتمد على المرونة والانتشار الشبكي، إذ تتطلب مكافحتها تبادلاً فورياً للمعلومات وتنسيقاً ميدانياً عالي المستوى. كما أن التحولات الأمنية المعاصرة أظهرت أن نجاح العمليات الحدودية لم يعد مرتبطاً فقط بالقوة العسكرية، وإنما بمدى قدرة المؤسسات الأمنية على العمل ضمن منظومة متكاملة تقوم على التعاون والتنسيق وتوزيع الأدوار الوظيفية بشكل دقيق.[1]

وفي السياق ذاته، أصبح تبادل المعلومات والاستخبارات الأمنية يشكل العمود الفقري لأي استراتيجية فعالة لإدارة الأمن الحدودي، نظراً لأن التهديدات العابرة للحدود تعتمد بشكل كبير على السرعة، والتخفي، واستخدام التقنيات الحديثة. ولذلك، اتجهت الدول والمنظمات الإقليمية إلى تطوير قواعد بيانات مشتركة، وأنظمة رقمية للرصد والتحليل، وشبكات اتصال استخباراتية تسمح بتتبع تحركات الجماعات الإجرامية والإرهابية عبر الحدود. كما ساهمت الثورة الرقمية في تعزيز مفهوم الاستخبارات التعاونية، التي تقوم على التكامل بين المعلومات العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما يساعد على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها. ويبرز هنا الدور المتزايد للمنظمات الأمنية الإقليمية والدولية في تسهيل تبادل المعلومات، مثل الإنتربول والأفريبول، اللذين يساهمان في دعم التعاون الأمني بين الدول وملاحقة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.[2]

غير أن فعالية تبادل المعلومات تواجه جملة من التحديات المرتبطة باعتبارات السيادة الوطنية، وحماية المعطيات الاستخباراتية الحساسة، وغياب الثقة بين بعض الدول، إضافة إلى الفوارق التقنية واللوجستية بين الأجهزة الأمنية. كما أن تعدد الفاعلين الأمنيين قد يؤدي أحياناً إلى تضارب في مصادر المعلومات أو تأخر في اتخاذ القرار، الأمر الذي يستوجب تطوير أطر قانونية وتنظيمية واضحة تحكم عمليات التنسيق والتبادل الاستخباراتي. ومن هذا المنطلق، برزت أهمية الحوكمة الأمنية كإطار مؤسساتي يضمن التوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات الشفافية والمساءلة، بما يسمح بتعزيز فعالية الأجهزة الأمنية دون الإضرار بحقوق الإنسان أو مبادئ السيادة الوطنية.[3]

---

[1] حلبي، علي عبد الرزاق. الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص 91–95

[2] يونس الباشا، فائزة. الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 122–128

[3] ساعد، الهادي. التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني. الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2017، ص 73–79

وفي ظل تصاعد التهديدات اللاتماثلية، برز مفهوم الأمن التعاوني بوصفه مقاربة حديثة تقوم على بناء الشراكات الأمنية الإقليمية والدولية لمواجهة المخاطر المشتركة. ويعتمد هذا النموذج على الانتقال من منطق الأمن القومي الضيق إلى منطق الأمن الجماعي القائم على التعاون والتنسيق وتقاسم الأعباء الأمنية بين الدول. وقد تجسد ذلك من خلال تنامي الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف، وإنشاء مراكز تنسيق إقليمية، وتنظيم دوريات حدودية مشتركة، فضلاً عن تبادل الخبرات والتدريبات العسكرية والتقنية. ويُعدّ الأمن التعاوني استجابة مباشرة لطبيعة التهديدات العابرة للحدود التي لا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بمفردها، خاصة في المناطق التي تعاني هشاشة أمنية وتداخلات جيوسياسية معقدة، كما هو الحال في منطقة الساحل والصحراء.[1]

وترتبط هذه المقاربة ارتباطاً وثيقاً بأهداف الدراسة المتعلقة بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في ظل الحوكمة متعددة المستويات، إذ إن تحقيق الأمن الحدودي لم يعد رهيناً بالإجراءات العسكرية الصرفة، بل أصبح يعتمد على بناء شبكات تعاون مؤسساتي تجمع بين الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين ضمن رؤية أمنية شاملة. فالتنسيق الأمني متعدد المستويات يساهم في تعزيز فعالية الاستجابة للتهديدات، وتطوير آليات الإنذار المبكر، وتحسين إدارة الأزمات الحدودية، فضلاً عن دعم التنمية والاستقرار في المناطق الحدودية التي غالباً ما تشكل بيئة خصبة للجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. كما يسمح هذا التكامل بتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية التي أعادت صياغة مفهوم الحدود والسيادة والأمن في النظام الدولي المعاصر.

[1] لخضاري، منصور. تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر: من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 25-31

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة كتهديدات هجينة للأمن الحدودي.

يشكل تصاعد الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة أحد أبرز التهديدات الهجينة التي تواجه الأمن الحدودي في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة، حيث أصبحت الحدود الجغرافية فضاءات مفتوحة أمام أنشطة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، مستفيدة من هشاشة بعض الدول، وتنامي الفجوات التنموية، والتطور التكنولوجي الذي سهل عمليات التنقل والاتصال والتمويل غير المشروع. ولم تعد هذه التهديدات ذات طبيعة تقليدية يمكن احتواؤها عبر الأدوات الأمنية الكلاسيكية، بل تحولت إلى ظواهر مركبة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، مما فرض على الدول إعادة النظر في منظوماتها الحدودية وتبني مقاربات متعددة المستويات تجمع بين الردع الأمني، والتنسيق الاستخباراتي، والتنمية المحلية، والتعاون الدولي.[1]

وتُعدّ الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات التي تمس الأمن الحدودي، نظراً لقدرتها على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، واعتمادها على شبكات مرنة تتجاوز حدود الدولة الوطنية. وتشمل هذه الأنشطة تهريب الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والاتجار بالبشر، وتهريب الوقود والسلع، وهي أنشطة ترتبط غالباً ببيئات حدودية هشة تعاني ضعف الرقابة وغياب التنمية. وقد ساهمت العولمة والانفتاح الاقتصادي في تعزيز قدرة التنظيمات الإجرامية على التوسع عبر الحدود، مستفيدة من التطور الرقمي وشبكات الاتصال الحديثة لتنسيق عملياتها وتبييض عائداتها المالية. كما أن هذه الشبكات لا تعمل بمعزل عن السياق السياسي والأمني، بل ترتبط أحياناً بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية، الأمر الذي يجعلها تهديداً هجينا يمزج بين الجريمة والأمن والسياسة.[2]

وفي السياق ذاته، تمثل الهجرة غير المشروعة أحد أبرز التحديات المرتبطة بالأمن الحدودي، خاصة في المناطق التي تشهد أزمات سياسية واقتصادية وصراعات مسلحة. فالهجرة غير النظامية لم تعد مجرد حركة بشرية بحثاً عن فرص اقتصادية، بل تحولت إلى ظاهرة معقدة تستغلها شبكات التهريب والجريمة المنظمة لتحقيق أرباح مالية ضخمة عبر استغلال المهاجرين ونقلهم بطرق غير قانونية. وتبرز خطورة هذه الظاهرة في ارتباطها بالاتجار بالبشر، وتزوير الوثائق، واستغلال الفئات الهشة، فضلاً عن إمكانية تسلل

[1] قارة، وليد. "الإجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية." مجلة دفاتر السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 9، 2013، ص 77-84

[2] غريب، حكيم. "الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري." مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 212-219

عناصر إجرامية أو متطرفة عبر المسارات غير النظامية، مما يزيد من تعقيد إدارة الحدود ويضاعف التحديات الأمنية أمام الدول.[1]

وتكشف التجارب الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، عن التداخل الواضح بين الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، حيث أصبحت بعض المناطق الحدودية فضاءات لنشاط شبكات التهريب العابرة للحدود التي تستفيد من ضعف مؤسسات الدولة وصعوبة التحكم في الامتدادات الصحراوية الواسعة. كما أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية تدفع بعض السكان المحليين إلى الانخراط في اقتصاد التهريب باعتباره بديلاً اقتصادياً في ظل محدودية فرص التنمية. ومن ثمّ، فإن مقاربة هذه التهديدات لا يمكن أن تقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فقط، بل تستوجب إدماج البعد التنموي والاجتماعي ضمن سياسات الأمن الحدودي، بما يضمن تقليص البيئات الحاضنة للجريمة والحد من شبكات التهريب والهجرة غير المشروعة.[2]

كما ترتبط الجريمة المنظمة والفساد بعلاقة عضوية تؤثر بشكل مباشر على فعالية المنظومات الأمنية والحدودية، إذ تعمل الشبكات الإجرامية على اختراق المؤسسات الإدارية والأمنية عبر الرشوة والفساد لتسهيل أنشطتها غير القانونية. ويؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الدولة على فرض سيادتها على الحدود، وتقويض الثقة في المؤسسات، وخلق بيئة مواتية لانتشار الاقتصاد غير الرسمي والجريمة العابرة للحدود. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن غياب الحوكمة الرشيدة وضعف آليات الرقابة والمساءلة يشكلان عاملاً رئيسياً في توسع الجريمة المنظمة، خاصة في المناطق الحدودية التي تعاني هشاشة مؤسساتية وتنموية.[3]

ومن جهة أخرى، فإن الطبيعة الهجينة لهذه التهديدات فرضت تحولات جوهرية في مفهوم الأمن الحدودي، حيث لم يعد الأمن مقتصراً على حماية الحدود من الاختراق العسكري، وإنما أصبح يشمل مكافحة الشبكات الإجرامية، وضبط تدفقات الهجرة غير النظامية، وتأمين الفضاءات الرقمية والاقتصادية المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة. ولذلك، اتجهت الدول إلى تعزيز التكامل المؤسساتي والتعاون الإقليمي والدولي، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق العمليات الأمنية، وتطوير الأطر القانونية الخاصة

[1] بوبية، نبيل. المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 98-105

[2] محمد نور عثمان الحسن، وياسر عوض المبارك. الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 52-63

[3] قادة، شهيدة. "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه." مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، قطر، ماي 2019، ص 41-48

بمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. كما برزت أهمية الحوكمة متعددة المستويات في إدارة هذه التهديدات، عبر إشراك الفاعلين المحليين والمنظمات الإقليمية والدولية في بناء استراتيجيات أمنية شاملة تتجاوز المقاربة الأمنية الضيقة.[1]

وترتبط هذه التهديدات مباشرة بعنوان الدراسة المتعلق بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في إطار الحوكمة متعددة المستويات، إذ تكشف الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة عن محدودية النماذج التقليدية في إدارة الحدود، وضرورة الانتقال نحو مقاربات تشاركية تعتمد على التنسيق الأمني، والتنمية المحلية، والتعاون الإقليمي، وتفعيل آليات الإنذار المبكر والمراقبة الذكية. فالتحديات الأمنية المعاصرة لم تعد مرتبطة فقط بحماية الحدود الفيزيائية، بل أصبحت تشمل إدارة التدفقات البشرية والاقتصادية والرقمية العابرة للحدود، بما يفرض بناء منظومات أمنية مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية المتسارعة.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة الدولية: المفهوم، الأنماط وآليات النشاط.

يمثل مفهوم الجريمة المنظمة الدولية أحد أكثر التهديدات الهجينة تعقيداً بالنسبة للأمن الحدودي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، إذ تجاوزت هذه الظاهرة الطابع الإجرامي التقليدي لتتحول إلى شبكات عابرة للحدود تمتلك قدرة عالية على التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة، مستفيدة من هشاشة بعض الدول، واتساع الفضاءات الحدودية، والتطور التكنولوجي، والانفتاح الاقتصادي العالمي. وقد أسهمت العولمة في إعادة تشكيل بنية الإجرام المنظم من خلال تسهيل حركة الأموال والأشخاص والبضائع، بما جعل الحدود الوطنية أقل قدرة على احتواء الأنشطة غير المشروعة، الأمر الذي انعكس مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي، خاصة في المناطق الحدودية الرخوة التي أصبحت فضاءات مفتوحة أمام التهريب، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، وتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية. وفي هذا السياق، عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 الجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي تمارسه جماعة منظمة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تعمل بصورة مستمرة بهدف تحقيق منفعة مادية أو مالية من خلال ارتكاب جرائم خطيرة عابرة للحدود، وهو تعريف يعكس الطابع البنيوي والاحترافي لهذه الشبكات

[1] كناي، نور الدين. آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 74-81

الإجرامية وقدرتها على التغلغل داخل المؤسسات والمجتمعات عبر آليات الفساد والاختراق التنظيمي[1]. كما اعتبر مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة المنعقد بجنيف سنة 1975 أن الجريمة المنظمة تتسم بالتعقيد والاتساع، وتقوم بها مجموعات ذات تنظيم هرمي تسعى لتحقيق الثروة والنفوذ على حساب استقرار المجتمعات، مع ارتباطها أحياناً بالفساد السياسي والاقتصادي.[2]

وتتعدد أنماط الجريمة المنظمة الدولية بصورة تجعلها متداخلة ومتشابكة ضمن اقتصاد إجرامي عالمي موازٍ، حيث يمثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أحد أهم مصادر التمويل بالنسبة للشبكات الإجرامية، خاصة في مناطق العبور الحدودية التي تتحول إلى ممرات استراتيجية لنقل المواد المحظورة نحو الأسواق الدولية[3]. كما برز الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين باعتباره من أخطر الأنشطة المرتبطة بالأزمات الإنسانية والهشاشة الاجتماعية، إذ تستغل الشبكات الإجرامية أوضاع الفقر والنزاعات المسلحة لدفع الأفراد نحو الهجرة غير المشروعة مقابل أرباح مالية ضخمة، وهو ما جعل الحدود الجنوبية لدول المغرب العربي والساحل الإفريقي فضاءات حيوية لهذه الأنشطة[4]. كذلك تشكل جرائم غسل الأموال آلية مركزية لاستمرار المنظمات الإجرامية، حيث يتم إدماج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد الرسمي عبر شركات وهمية واستثمارات تجارية وعقارية لإخفاء مصادرها الحقيقية[5]. أما الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فيرتبط بصورة مباشرة بتغذية النزاعات المسلحة والجماعات الإرهابية، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الرقابة الحدودية والانهيار المؤسساتي[6]. وإلى جانب ذلك، ظهرت الجريمة السيبرانية كأحد الأبعاد الحديثة للإجرام المنظم، مستفيدة من الثورة الرقمية لتوسيع عمليات الاختراق والابتزاز الإلكتروني والقرصنة العابرة للحدود، بما يعكس التحول من الإجرام التقليدي إلى الإجرام الشبكي المعولم .

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، الأمم المتحدة، 2000، المادة 2، ص 5–6

[2] مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، جنيف، 1975، ص 14

[3] قارة وليد، "الإجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية"، مجلة دفاتر السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 09، 2013، ص 118–120

[4] محمد نور عثمان الحسن، المبارك ياسر عوض، الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 77–81

[5] محي الدين عوض محمد، جرائم غسيل الأموال، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 41–45

[6] يونس الباشا فائزة، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 93–97

وتعتمد المنظمات الإجرامية الدولية على جملة من الآليات الاحترافية التي تمكنها من الاستمرار والتوسع رغم الجهود الأمنية الدولية. فهي تستفيد من البنية الشبكية المرنة التي تجعل تفكيكها أمراً معقداً، حيث تعمل وفق خلايا مستقلة جغرافياً لكنها مترابطة تنظيمياً، بما يسمح باستمرار النشاط حتى في حالة سقوط بعض الفروع[1]. كما تلجأ هذه الشبكات إلى توظيف خبراء في المحاسبة والقانون والتكنولوجيا لإدارة عمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي وتأمين الاتصالات المشفرة، إضافة إلى اعتمادها على العنف والترهيب والفساد كوسائل لفرض النفوذ وضمان الصمت داخل البيئات المحلية[2]. وتبرز خطورة هذه التنظيمات في قدرتها على اختراق المؤسسات الرسمية عبر الرشوة والفساد الإداري، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف فعالية الدولة وتقويض الثقة في المؤسسات الأمنية والقضائية. وفي الحالة الجزائرية، ارتبطت الجريمة المنظمة بامتدادات جغرافية معقدة في منطقة الساحل والصحراء، حيث تتداخل شبكات التهريب مع الجماعات الإرهابية في فضاءات حدودية شاسعة يصعب مراقبتها بشكل كامل، مما يجعل التهديدات الأمنية أكثر تشابكاً وتعقيداً[3]

وقد دفعت الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم المجتمع الدولي إلى تطوير آليات تعاون أمني وقضائي متعددة المستويات، تقوم على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق العمليات الميدانية، وتوحيد التشريعات الجنائية، خاصة في إطار اتفاقية باليرمو التي شكلت المرجعية القانونية الأساسية لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية[4]. كما تلعب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية دوراً محورياً في ملاحقة المطلوبين وتنسيق الجهود الأمنية بين الدول، إلى جانب تزايد أهمية المقاربات الإقليمية في مواجهة شبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود، خصوصاً في المناطق التي تعاني من هشاشة أمنية وهيكلية. ومن هنا، فإن إدارة الأمن الحدودي لم تعد ترتبط فقط بالمراقبة العسكرية للحدود، بل أصبحت رهينة بقدرة الدولة على بناء منظومة حوكمة أمنية متكاملة تقوم على التنسيق بين المؤسسات الأمنية، والتعاون الدولي، والتنمية المحلية، بما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق الإنسانية في ظل بيئة دولية متغيرة ومعقدة .

---

[1] حلبي علي عبد الرزاق، الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 56-60

[2] شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 112-118

[3] بوبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 88-92

[4] ساعد الهام، التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2017، ص 133-140

المطلب الثاني: الهجرة غير المشروعة بين الأبعاد الإنسانية والتحديات الأمنية.

تمثل الهجرة غير المشروعة إحدى أبرز التهديدات الهجينة التي تواجه الأمن الحدودي في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة، نظراً لتداخل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية مع الانعكاسات الأمنية والسيادية للدول. فقد تحولت هذه الظاهرة من مجرد حركة انتقال غير نظامية للأفراد إلى قضية دولية معقدة ترتبط بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبالتفاوت التنموي بين الشمال والجنوب، إضافة إلى النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في العديد من المناطق، خاصة في إفريقيا والساحل والصحراء. وفي هذا السياق، أصبحت الهجرة غير المشروعة تشكل تحدياً استراتيجياً للدول، بما فيها الجزائر، التي بحكم موقعها الجغرافي تعد دولة عبور واستقبال في آن واحد، الأمر الذي يفرض ضرورة بناء مقاربة متوازنة تجمع بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات الأمن الحدودي، وهو ما يتقاطع مباشرة مع أهداف الدراسة المتعلقة بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي وفق مقاربة الحوكمة متعددة المستويات.

وتتجلى الأبعاد الإنسانية للهجرة غير المشروعة في كونها انعكاساً مباشراً للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الدول المصدرة للهجرة، حيث تدفع البطالة والفقر والنزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع المعيشية آلاف الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم عبر طرق الهجرة السرية أملاً في الوصول إلى فضاءات أكثر استقراراً[1]. وقد تحولت شبكات التهريب إلى فاعل رئيسي في استغلال هشاشة المهاجرين، من خلال الاتجار بالبشر والعمل القسري والاستغلال الجنسي، ما جعل الهجرة غير المشروعة ترتبط بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان[2]. كما تشهد طرق العبور، خاصة في البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، حوادث متكررة تؤدي إلى وفاة آلاف المهاجرين سنوياً نتيجة الغرق أو الجوع أو سوء المعاملة، الأمر الذي دفع المنظمات الدولية إلى التأكيد على ضرورة تبني مقاربة إنسانية تقوم على حماية الكرامة الإنسانية وتوفير الرعاية الصحية والإغاثية للفئات الهشة[3]. وفي هذا الإطار، برز مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد لفهم الهجرة، حيث لم يعد الأمن مقتصراً على حماية الحدود فقط، بل أصبح يشمل حماية الأفراد من التهديدات البنيوية المرتبطة بالفقر والعنف والحرمان الاجتماعي[4]

---

[1] الأخضر عمر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 11-13

[2] أمبارك إدريس طاهر الدغاري، "مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها"، المجلة الليبية العالمية، العدد 08، جامعة بنغازي، 2016، ص 44-47

[3] سوسن حسين، "الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص 74-76

[4] جليد سليم المبروك، "الهجرة غير الشرعية بين الحلول والمعاناة"، مجلة المسلح، 2017، ص 5-8

وفي المقابل، تثير الهجرة غير المشروعة جملة من التحديات الأمنية المرتبطة بحماية السيادة الوطنية وضبط الحدود، إذ ترى الدول المستقبلة أن التدفقات غير النظامية قد تشكل تهديداً للاستقرار الداخلي، خاصة عندما ترتبط بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود[1]. وتستغل عصابات التهريب مسارات الهجرة السرية في نقل المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، مستفيدة من هشاشة الرقابة الحدودية واتساع المناطق الصحراوية الوعرة[2]. كما تنظر بعض المقاربات الأمنية إلى احتمال تسلل عناصر متطرفة أو إرهابية عبر شبكات الهجرة غير النظامية، وهو ما جعل الهجرة ترتبط في الخطاب الأمني المعاصر بمفهوم التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود[3]. إضافة إلى ذلك، تفرض التدفقات البشرية الكبيرة ضغوطاً اقتصادية واجتماعية على الدول المستقبلة، سواء من حيث الخدمات الصحية والسكنية أو من حيث فرص العمل والتماسك الاجتماعي، وهو ما يؤدي أحياناً إلى تصاعد النزعات الشعبوية والخطابات المعادية للمهاجرين.[4]

ومن ثم، فإن معالجة ظاهرة الهجرة غير المشروعة تقتضي تبني مقاربة شاملة ومتعددة المستويات تجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، بدلاً من الاقتصار على الحلول الأمنية الصرفة. فالتجارب الدولية أثبتت أن تشديد الرقابة الحدودية وحده لا يكفي للحد من الظاهرة، ما لم يتم العمل على معالجة الأسباب البنيوية الدافعة للهجرة، من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، ودعم الاستقرار السياسي في الدول المصدرة للهجرة[5]. كما يبرز التعاون الدولي والإقليمي باعتباره آلية أساسية لتنسيق الجهود الأمنية والقانونية وتبادل المعلومات بشأن شبكات التهريب والجريمة المنظمة، خاصة في إطار الشراكات الأورو متوسطية والتعاون الإفريقي في مجال إدارة الحدود[6]. وفي الحالة الجزائرية، اعتمدت الدولة مقاربة تجمع بين البعد الأمني والبعد الإنساني، من خلال تعزيز مراقبة الحدود الجنوبية، وتفكيك شبكات التهريب، وفي الوقت

[1] دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، 2014، ص 102-106

[2] عبد الله سعود السراني، "العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011، ص 33-39

[3] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة الفكر، العدد 05، ص 55-58

[4] أحمد عارف أرحيل الكفارنة، "الهجرة غير المشروعة من العالم الثالث وانعكاساتها على المجتمع الأوروبي"، 2017، ص 21-24

[5] أحمد طعيبة ومليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة بسكرة، العدد 15، 2016، ص 88-92

[6] جواد الفرخ، "التعاون الثنائي المغربي-الأوروبي في المجال الأمني"، مدونات مكتوب، 2010، ص 14-17

نفسه توفير الرعاية الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين وفق الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان[1]. وعليه، فإن فعالية إدارة الأمن الحدودي في مواجهة الهجرة غير المشروعة ترتبط بمدى قدرة الدولة على بناء منظومة حوكمة أمنية متكاملة تقوم على التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية، والانفتاح على التعاون الدولي، وإدماج التنمية المحلية ضمن الاستراتيجيات الوقائية طويلة المدى .

المطلب الثالث: الترابط بين شبكات الجريمة المنظمة ومسارات الهجرة غير النظامية.

يمثل الترابط بين شبكات الجريمة المنظمة ومسارات الهجرة غير النظامية أحد أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الدول في البيئة الدولية المعاصرة، نظراً لتحول الهجرة غير النظامية من ظاهرة اجتماعية وإنسانية إلى نشاط اقتصادي إجرامي عابر للحدود تديره شبكات احترافية تمتلك قدرات تنظيمية ومالية ولوجستية معقدة. وفي هذا السياق، أصبحت الجماعات الإجرامية تستثمر في هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في دول المصدر والعبور، مستغلة ضعف التنمية والنزاعات المسلحة لتوسيع أنشطتها المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وغسل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات، وهو ما أدى إلى بروز تهديدات هجينة تمس بشكل مباشر الأمن الحدودي والسيادة الوطنية للدول، خاصة في الفضاءات الحدودية المفتوحة بمنطقة الساحل والصحراء.[2]

وتتجلى العلاقة البنيوية بين الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية في اعتماد الشبكات الإجرامية على نفس المسارات اللوجستية والبنى السرية المستخدمة في نقل المهاجرين غير النظاميين وتهريب المخدرات والأسلحة والسلع المحظورة، حيث تقوم هذه الجماعات بتطوير اقتصاد إجرامي موازٍ قائم على التحكم في المعابر الحدودية غير الرسمية وفرض الإتاوات على المهاجرين وشبكات النقل غير الشرعي. كما تستفيد التنظيمات الإجرامية من التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة لتنسيق عملياتها عبر الحدود، مستغلة ضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق الحدودية الممتدة، الأمر الذي يجعل من مكافحة هذه الشبكات عملية معقدة تتطلب تنسيقاً أمنياً واستخباراتياً متعدد المستويات بين الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية.[3]

---

[1] الهجرة غير الشرعية: الجزائر اعتمدت مقاربة شاملة تقوم على الموازنة بين الأمن والبعد الإنساني"، التلفزيون الجزائري، 2026

[2] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 15 نوفمبر 2000، المادة 2، ص 3

[3] فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 244

وفي إطار هذا الترابط، تؤكد الدراسات الأمنية المعاصرة أن شبكات تهريب المهاجرين أصبحت تعتمد على أساليب تنظيمية مرنة تقوم على اللامركزية وتقسيم الأدوار داخل الشبكة الإجرامية، حيث تتولى مجموعات محددة عمليات الاستقطاب والنقل والإيواء والتزوير والتمويل، بما يسمح باستمرارية النشاط الإجرامي وتقليل احتمالات الاختراق الأمني. كما تعتمد هذه الشبكات على الفساد الإداري والمالي واختراق بعض المؤسسات المحلية لتسهيل حركة العبور، وهو ما يهدد فعالية السياسات الأمنية التقليدية ويعزز الحاجة إلى تطوير مقاربة حوكمة أمنية تشاركية قائمة على التكامل المؤسساتي والتعاون العابر للحدود.[1]

كما أن العلاقة بين شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة المتطرفة أصبحت أكثر وضوحاً في مناطق النزاعات والهشاشة الأمنية، خاصة بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تتقاطع مصالح شبكات التهريب مع الجماعات الإرهابية من خلال توفير الحماية للمسارات غير الشرعية مقابل التمويل أو تقاسم الأرباح. وقد أدى هذا التداخل إلى تحول بعض المناطق الحدودية إلى فضاءات رمادية يصعب إخضاعها للرقابة الكاملة، مما ساهم في تصاعد التهديدات الأمنية المركبة المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة في آن واحد، وهو ما يفرض على الدول إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي وفق مقاربة شاملة تدمج الأمن بالتنمية والتعاون الإقليمي.[2]

وفي هذا الإطار، برزت أهمية بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، باعتباره إطاراً قانونياً دولياً يهدف إلى تجريم تهريب المهاجرين وتعزيز التعاون القضائي والأمني بين الدول، مع ضرورة حماية حقوق المهاجرين وعدم معاملتهم كمجرمين. كما لعبت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية دوراً محورياً في تنسيق عمليات الملاحقة الدولية وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بشبكات التهريب والاتجار بالبشر، غير أن فعالية هذه الجهود تبقى مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية والتنسيق الأمني متعدد المستويات بين الدول.[3]

وترتبط هذه التحولات مباشرة بموضوع الدراسة المتعلق بإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي، إذ لم تعد المقاربات الأمنية التقليدية القائمة على الرقابة العسكرية الصارمة كافية لمواجهة التهديدات الهجينة

---

[1] هدي حامد قشقوش، الجريمة المنظمة: القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 21

[2] كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، عمان: دار الثقافة، ط1، 2001، ص 38.

[3] عبد الإله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010، ص 74

الجديدة، بل أصبح من الضروري تبني مقاربة الحوكمة متعددة المستويات التي تقوم على التكامل بين المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتفعيل التعاون الإقليمي والدولي، وإشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة. كما أن تعزيز التنمية بالمناطق الحدودية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين يمثلان آلية وقائية أساسية لتجفيف البيئة الحاضنة للأنشطة الإجرامية والحد من استغلال الفئات الهشة من قبل شبكات التهريب المنظمة.

خاتمة الفصل الأول:

شكّل الفصل الأول إطاراً نظرياً وتحليلياً لفهم التحولات التي عرفتها منظومات الأمن الحدودي في ظل تصاعد التهديدات الأمنية المركبة المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، حيث تم التوصل إلى أن المقاربات الأمنية التقليدية القائمة على الضبط العسكري والرقابة الحدودية الصارمة لم تعد كافية لمواجهة التحديات العابرة للحدود، خاصة مع بروز فاعلين جدد غير حكوميين، وتزايد الترابط بين الشبكات الإجرامية والتنظيمات العابرة للأوطان. وقد أبرزت الدراسة أن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها النظام الدولي ساهمت في إعادة تشكيل طبيعة التهديدات الأمنية، لتصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً، الأمر الذي فرض على الدول مراجعة تصوراتها التقليدية للأمن الحدودي وتبني نماذج أكثر مرونة وتكاملاً .

كما أظهر هذا الفصل أن الحوكمة متعددة المستويات أصبحت تمثل إحدى أهم المقاربات الحديثة في إدارة الأمن الحدودي، باعتبارها تقوم على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع تعزيز آليات التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والفاعلين غير الحكوميين. وقد تبين أن نجاح هذه المقاربة يرتبط بقدرتها على تحقيق التكامل المؤسساتي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى دمج البعد التنموي والإنساني ضمن الاستراتيجيات الأمنية، بما يسمح بمعالجة الأسباب العميقة للتهديدات الأمنية وليس فقط نتائجها المباشرة .

وفي السياق ذاته، أبرز الفصل أن الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة تمثلان تهديدين هجينين للأمن الحدودي، نظراً لما تفرزه من تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية تمس استقرار الدول وسيادتها. كما اتضح أن شبكات التهريب والاتجار بالبشر أصبحت تعتمد على أنماط تنظيمية عابرة للحدود تستفيد من هشاشة بعض المناطق الحدودية وضعف التنمية وانتشار النزاعات المسلحة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، وهو ما يزيد من تعقيد مهمة الأجهزة الأمنية والعسكرية في ضبط الحدود وتأمينها .

وتوصل الفصل كذلك إلى أن المقاربة الأمنية الفعالة لم تعد ترتكز فقط على الأدوات الردعية والعسكرية، بل أصبحت تتطلب بناء شراكات أمنية إقليمية ودولية، وتعزيز التعاون الاستخباراتي، وتطوير آليات الأمن التعاوني، إلى جانب دعم التنمية المحلية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان الحدوديين. كما برهنت الدراسة على أن إشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأمن الحدودي يسهم في تعزيز الاستقرار والحد من البيئة الحاضنة للجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية .

وانطلاقاً من ذلك، يمكن التأكيد أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر وفي غيرها من الدول لم تعد خياراً ظرفياً، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التهديدات المعاصرة. وعليه، فإن تبني نموذج الحوكمة متعددة المستويات يمثل مدخلاً أساسياً لبناء منظومة أمنية متكاملة قادرة على التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية، وتحقيق التوازن بين حماية السيادة الوطنية واحترام الأبعاد الإنسانية والتنموية المرتبطة بإدارة الحدود .

الفصل الثاني

واقع منظومات الأمن الحدودي في الجزائر وتحديات مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة

تمهيد

تُعدّ الحدود الوطنية أحد أهم محددات السيادة والأمن في الدولة الحديثة، إذ ترتبط مباشرة بقدرتها على ضبط المجال الترابي وحماية استقرارها الداخلي والخارجي. وفي الحالة الجزائرية، تكتسب المنظومة الحدودية أهمية استراتيجية خاصة بحكم الامتداد الجغرافي الكبير الذي يتجاوز 6700 كيلومتر، وما يرافقه من تعقيدات أمنية ناتجة عن تداخل الجغرافيا الصحراوية مع هشاشة الأوضاع الأمنية في دول الجوار، خاصة في فضاء الساحل الإفريقي. هذا الواقع جعل من إدارة الحدود مسألة أمن قومي بامتياز، تتطلب مقاربة متعددة المستويات تتجاوز البعد العسكري التقليدي نحو مقاربة أمنية شاملة ومندمجة[1].

وفي هذا الإطار، تعتمد الجزائر على منظومة أمنية حدودية متكاملة تقودها مؤسسات الجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية والإدارية، مثل حرس الحدود والدرك الوطني والجمارك والأمن الوطني، بهدف تأمين الشريط الحدودي ومراقبة مختلف المسالك الصحراوية والمعابر غير النظامية[2]. وتقوم هذه المنظومة على مبدأ الانتشار العملياتي المستمر، مدعومة بآليات الاستعلام الأمني والمراقبة الميدانية، بما يسمح بالاستجابة السريعة لمختلف التهديدات المحتملة[2].

غير أن هذه المنظومة تواجه تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، في مقدمتها تنامي نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي تشمل شبكات تهريب المخدرات والأسلحة والوقود والسلع المدعمة، إضافة إلى شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين[3]. وقد ساهمت التحولات الإقليمية في الساحل الإفريقي في تعزيز نشاط هذه الشبكات، مستفيدة من ضعف السيطرة الأمنية في بعض المناطق واتساع الرقعة الجغرافية الحدودية وصعوبة مراقبتها بشكل كامل[4].

وفي سياق متصل، يُعدّ تهريب المخدرات من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الحدودي في الجزائر، حيث تسعى شبكات الجريمة المنظمة إلى استخدام المسالك الصحراوية لتمرير كميات كبيرة من المخدرات نحو شمال إفريقيا وأوروبا. وقد أظهرت العمليات الأمنية النوعية التي نفذتها مختلف الأجهزة المختصة قدرة

[1] بولعشبة خويمة، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007، ص21.

[2] بيبيمون وليد، ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2012، ص39.

[3] بلّيذو وعيمت، الجوانب القانونية لعمارة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2014، ص15.

[4] حدي عبد الفتاح العلوان، "محددات البيئة الآمنة للمجتمعات السكنية"، مجلة الهندسة، 2011، ص61.

ملحوظة على إحباط هذه المحاولات وحجز كميات معتبرة من المخدرات الصلبة، خصوصاً الكوكايين والمؤثرات العقلية[1].

كما تُشكل الهجرة غير المشروعة تحدياً متزايداً، بالنظر إلى الموقع الجغرافي للجزائر باعتبارها دولة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط، ما جعلها تستقبل تدفقات بشرية غير نظامية قادمة من دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء[2]. وقد أدى ذلك إلى بروز شبكات إجرامية متخصصة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، تعمل في نطاقات إقليمية واسعة ومعقدة، تمتد أحياناً عبر عدة دول قبل الوصول إلى الوجهة النهائية[3].

ورغم هذه التحديات، فقد اعتمدت الجزائر مقاربة مزدوجة في التعامل مع الظاهرة، تقوم على البعد الأمني من جهة، من خلال تعزيز الرقابة الحدودية وتفكيك الشبكات الإجرامية، والبعد الدبلوماسي الأمني من جهة أخرى، عبر تطوير التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات مع دول الجوار، خاصة في إطار الآليات المشتركة لتأمين الحدود[4]. وهو ما يعكس تحولاً في طبيعة السياسة الأمنية الجزائرية من مقاربة ردعية تقليدية إلى مقاربة شاملة تقوم على الحوكمة الأمنية متعددة المستويات.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تحليل واقع المنظومة الأمنية الحدودية في الجزائر، من خلال إبراز بنيتها المؤسساتية وآليات اشتغالها، مع الوقوف على أهم التحديات المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، وتقييم مدى فعالية المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة.

---

[1] توفيق خيشو، المدينة والتأثير الأمني بالنسيج الحضري، مذكرة ماجستير، قسنطينة، 2009، ص41.

[2] محمد توفيق محمد الحاج حسن، الأمن الحضري والجريمة في المدن الفلسطينية، رسالة ماجستير، نابلس، 2007، ص50.

[3] حوم صالح داود سلمان الزبيدي، "المناطق العشوائية في بغداد"، مجلة ديالى، 2011، ص13.

[4] ميدوني شايب الذراع، سياسة التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، بسكرة، 2014، ص55.

المبحث الأول: البنية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للحدود الجزائرية.

تتموضع الحدود الجزائرية، التي يتجاوز امتدادها 6343 كيلومتراً، ضمن بنية جيوسياسية وجيواستراتيجية شديدة التعقيد والحساسية، تتقاطع فيها أبعاد المتوسط مع العمق المغاربي والامتداد الإفريقي، بما يجعل من المجال الحدودي الجزائري مجالاً حيوياً يتجاوز وظيفته التقليدية كخط فاصل سياسي إلى كونه فضاءً استراتيجياً لإنتاج الأمن وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية[1].

وقد أدت التحولات المتسارعة في البيئة الدولية والإقليمية إلى إعادة تعريف وظيفة الحدود، بحيث لم تعد مجرد حواجز سيادية جامدة، بل أصبحت فضاءات ديناميكية لإدارة التهديدات العابرة للحدود، وفي مقدمتها الجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة، والتهريب بمختلف أنواعه، وهو ما فرض على الجزائر تطوير مقاربة أمنية متعددة الأبعاد تجمع بين الردع العسكري والتنسيق الأمني والتعاون الإقليمي[2].

وفي هذا السياق، تتأسس العقيدة الأمنية الجزائرية على مبدأ ثابت يتمثل في حماية السيادة الوطنية وضمان الاستقرار الداخلي عبر بناء منظومة دفاعية استباقية، لا تقتصر على الاستجابة للتهديدات بل تسعى إلى منع تشكلها في الفضاءات الحدودية، من خلال تعزيز المراقبة الميدانية وتطوير القدرات الاستخباراتية وتوسيع دائرة الانتشار العملياتي[3].

كما أن التحولات الجيوسياسية الراهنة، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وامتداد التنافس الدولي نحو الموارد الاستراتيجية في المتوسط، جعلت من الجزائر فاعلاً محورياً في معادلة الأمن الإقليمي، حيث تحولت من مجرد دولة عبور جغرافي إلى مركز توازن استراتيجي يعيد تشكيل ديناميات القوة في محيطها الحيوي[4].

وبناءً عليه، يسعى هذا المبحث إلى تحليل البنية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للحدود الجزائرية من خلال إبراز امتداداتها الإقليمية، وتحديد طبيعة التهديدات المرتبطة بها، وبيان كيفية توظيف الجزائر لموقعها الجغرافي في بناء قوة أمنية ودبلوماسية متوازنة.

[1] وزارة الدفاع الوطني، التقرير السنوي حول الوضع الأمني في الحدود الجزائرية، الجزائر، 2023، ص15.

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية للأمن، تحولات الأمن الحدودي في شمال إفريقيا، الجزائر، 2022، ص21.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول مراقبة الحدود ومكافحة التهريب، الجزائر، 2021، ص18.

[4] المجلس الأعلى للأمن، الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي، الجزائر، 2024، ص24.

أولاً: الامتداد المغاربي والواجهة الغربية والشرقية.

تتميز الحدود الجزائرية الغربية والجنوبية الغربية بخصوصية سياسية وأمنية معقدة، إذ ترتبط أساساً بالعلاقة مع المغرب والصحراء الغربية، وهي حدود تتسم بحالة من الجمود السياسي وإغلاق المعابر البرية، مما جعلها فضاءً حساساً لمختلف أنشطة التهريب غير المشروع، خاصة تهريب السلع والأسلحة والمخدرات[1].

أما على المستوى الشرقي، فإن الحدود مع تونس وليبيا تمثل امتداداً استراتيجياً بالغ الأهمية، حيث تشكل تونس شريكاً تقليدياً في التنسيق الأمني، في حين تمثل ليبيا مصدر تهديد متغير بفعل الانقسام السياسي والهشاشة الأمنية وانتشار الجماعات المسلحة، وهو ما دفع الجزائر إلى تعزيز حضورها العسكري والاستخباراتي على هذا المحور الحدودي[2].

وتعكس هذه المعطيات أن الحدود الشرقية والغربية للجزائر لم تعد مجرد فضاءات تماس جغرافي، بل تحولت إلى خطوط تماس أمنية تتطلب إدارة دقيقة قائمة على الجمع بين القوة الصلبة والدبلوماسية الأمنية، بهدف منع انتقال التهديدات نحو الداخل الوطني.

ثانياً: العمق الإفريقي ومنطقة الساحل والصحراء.

تشكل الحدود الجنوبية الجزائرية مع مالي والنيجر أحد أخطر الفضاءات الجيوسياسية في محيطها الإقليمي، نظراً لارتباطها المباشر بمنطقة الساحل والصحراء التي تُعد من أكثر المناطق هشاشة أمنية في العالم، حيث تنشط فيها شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة العابرة للحدود[3].

وقد أدى هذا الوضع إلى تحول الجنوب الجزائري إلى مجال أمني استراتيجي بامتياز، يستوجب اعتماد مقاربة مزدوجة تقوم على الردع العسكري من جهة، وعلى التنمية المحلية من جهة أخرى، من خلال إطلاق مشاريع تنموية تهدف إلى تعزيز الاستقرار في المناطق الحدودية وربطها بالمركز الوطني[4].

كما تعمل الجزائر على تعزيز التعاون الأمني الإقليمي مع دول الجوار في إطار مقاربة تقوم على تبادل المعلومات وتنسيق العمليات الميدانية، بهدف تفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والحد من تدفقات الهجرة غير النظامية نحو الشمال.

---

[1] بوضياف، عبد القادر، الديناميات الأمنية في الحدود الغربية الجزائرية، مجلة الدراسات الجيوسياسية، 2020، ص33.

[2] لعروسي، سمير، الأمن الحدودي الجزائري والتحديات الليبية، مجلة العلوم السياسية، 2021، ص45.

[3] بن يوسف، محمد، الساحل الإفريقي والجريمة المنظمة، مجلة الأمن الإفريقي، 2022، ص52.

[4] وزارة التخطيط والتنمية، التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية، الجزائر، 2023، ص27.

ثالثاً: الواجهة البحرية والبعد الاقتصادي الاستراتيجي.

يمثل الشريط الساحلي الجزائري، الممتد على أكثر من 1200 كيلومتر، واجهة استراتيجية نحو الفضاء المتوسطي، حيث يشكل محوراً رئيسياً للأمن الاقتصادي من خلال تصدير الطاقة والمبادلات التجارية مع أوروبا[1].

وفي ظل التنافس الدولي المتزايد على الموارد الطاقوية، أصبح البحر المتوسط فضاءً استراتيجياً لإعادة تشكيل التوازنات بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وهو ما يدفع الجزائر إلى تبني سياسة بحرية قائمة على حماية سيادتها الاقتصادية وتعزيز حضورها كفاعل طاقوي موثوق في السوق الدولية.

كما تسعى الجزائر إلى الحفاظ على استقلالية قرارها الاقتصادي وعدم الانخراط في محاور دولية متصارعة، من خلال بناء شراكات متوازنة تضمن لها الاستفادة من موقعها الجغرافي دون المساس بسيادتها السياسية.

رابعاً: العقيدة الأمنية وإدارة الفضاء الحدودي.

تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى مبدأين أساسيين: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والدفاع الصارم عن السيادة الوطنية، وهو ما يترجم في تبني استراتيجية أمنية استباقية تهدف إلى تأمين الحدود قبل تحول التهديدات إلى الداخل الوطني.

وفي هذا الإطار، تعتمد الجزائر على منظومة متكاملة تشمل الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني، وحرس الحدود، والأجهزة الاستخباراتية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية التقنية للمراقبة الحدودية، بما يسمح برصد التحركات المشبوهة في الزمن الحقيقي[2].

كما أن التحول نحو إدارة أمنية حديثة للحدود يعكس انتقال الجزائر من منطق الأمن التقليدي إلى منطق الأمن الشامل، الذي يدمج بين البعد العسكري والاقتصادي والتنموي، في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء استقرار مستدام في الفضاء الحدودي.

يتضح من خلال تحليل البنية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للحدود الجزائرية أن هذه الأخيرة لم تعد مجرد حدود سيادية تقليدية، بل أصبحت مجالاً حيوياً لإنتاج الأمن وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. كما أن التحديات المتزايدة المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة تفرض على الجزائر الاستمرار

[1] الهيئة الوطنية للموانئ، التقرير البحري الاستراتيجي، الجزائر، 2024، ص19.

[2] زغدود، فاطمة، الجيواقتصاد المتوسطي وأمن الطاقة، مجلة الاقتصاد الدولي، 2025، ص41.

في تطوير مقاربتها الأمنية نحو نموذج أكثر شمولية ومرونة، يدمج بين الردع العسكري والدبلوماسية الأمنية والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والاستراتيجية للحدود الجزائرية.

تشكل الحدود أحد المرتكزات الأساسية في بناء الدولة الحديثة، إذ لا تقتصر وظيفتها على تحديد المجال الجغرافي لممارسة السيادة الوطنية، بل تتجاوز ذلك لتصبح أداة استراتيجية لإدارة الأمن القومي وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع المحيط الإقليمي والدولي. وفي الحالة الجزائرية تكتسب الحدود أهمية استثنائية بالنظر إلى الامتداد الجغرافي الشاسع للدولة الجزائرية، التي تعد أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، إذ تمتد حدودها البرية على أكثر من 6343 كيلومتراً وتتوزع على سبع دول مجاورة، فضلاً عن واجهة بحرية متوسطية تتجاوز 1200 كيلومتر، وهو ما يجعلها في تماس مباشر مع فضاءات جيوسياسية متعددة ومتداخلة تشمل المجال المغاربي والمتوسطي والإفريقي على حد سواء[1].

ويمنح هذا الموقع الجزائر خصائص جيوسياسية فريدة جعلتها تحتل موقعاً محورياً في معادلات الأمن والاستقرار الإقليمي، حيث تتوسط فضاءً استراتيجياً يمتد من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى عمق الساحل والصحراء الإفريقية جنوباً. وتبرز أهمية هذا التموقع في ظل التحولات الدولية الراهنة التي أعادت الاعتبار للعامل الجغرافي بوصفه محدداً رئيسياً في صياغة السياسات الأمنية والاستراتيجيات الدفاعية للدول، خاصة مع تصاعد التنافس الدولي حول مصادر الطاقة ومسارات النقل والتجارة العابرة للأقاليم[2].

ومن الناحية الجغرافية، تتميز الحدود الجزائرية بتنوع كبير في خصائصها الطبيعية، حيث تمتد عبر مناطق ساحلية وجبلية وهضبية وصحراوية، الأمر الذي يفرض تحديات متباينة تتعلق بآليات المراقبة والحماية وإدارة المخاطر. فالحدود الشمالية ترتبط بالمجال البحري المتوسطي الذي يشكل منفذاً استراتيجياً للتبادل الاقتصادي والتجاري مع أوروبا، بينما تمتد الحدود الجنوبية عبر فضاءات صحراوية واسعة قليلة

[1] عبد الله، نجيب. المفاوضات السياسية وتوزيع الحدود. الجزائر: دار العلوم، 2020، ص 62-69.

[2] زروقي، فتيحة. تهريب الحدود في الصحراء الكبرى: دراسة سوسيولوجية. مذكرة ماجستير، جامعة تمنراست، 2021، ص 77-84.

الكثافة السكانية، ما يجعلها أكثر عرضة للتهديدات العابرة للحدود المرتبطة بالتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والجماعات المسلحة[1].

وتشير المعطيات الجغرافية إلى أن الجزائر تتقاسم حدوداً طويلة مع كل من المغرب بطول 1559 كيلومتراً، ومالي بحوالي 1376 كيلومتراً، وتونس بـ965 كيلومتراً، وليبيا بـ982 كيلومتراً، والنيجر بـ956 كيلومتراً، وموريتانيا بـ463 كيلومتراً، إضافة إلى 42 كيلومتراً مع الصحراء الغربية، وهو ما يجعلها الدولة المغاربية الوحيدة التي تتصل حدودياً بجميع دول المنطقة تقريباً، الأمر الذي يمنحها أهمية استراتيجية كبيرة، لكنه في الوقت نفسه يضاعف من حجم الأعباء الأمنية الملقاة على عاتق مؤسساتها العسكرية والأمنية[2].

ولا تقتصر أهمية الحدود الجزائرية على بعدها الجغرافي فحسب، بل تمتد إلى بعدها الاستراتيجي المرتبط بموقع الجزائر داخل منظومة الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. فالتدهور الأمني الذي شهدته ليبيا منذ سنة 2011، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، جعل من الحدود الجزائرية خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات غير النمطية التي تستهدف استقرار الدولة والمجتمع. وقد دفعت هذه التحولات الجزائر إلى إعادة هندسة مقاربتها الأمنية الحدودية من خلال تعزيز الانتشار العسكري، وتطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية، وتوسيع قدرات الاستعلام والاستشراف الاستراتيجي[3].

وفي هذا السياق، يؤكد عدد من الباحثين أن البيئة الجيوأمنية المضطربة المحيطة بالجزائر أصبحت أحد أهم محددات السياسة الأمنية الوطنية، حيث أدى تزايد بؤر التوتر في دول الجوار إلى انتقال مفهوم الأمن الحدودي من مجرد حماية الخطوط الفاصلة بين الدول إلى إدارة فضاءات التهديد الممتدة خارج الحدود الوطنية. وبذلك أصبحت الجزائر مطالبة بتطوير مقاربة شاملة تقوم على الدمج بين الأدوات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والتنموية من أجل احتواء المخاطر القادمة من محيطها الإقليمي[4].

---

[1] بوحديبة، فيصل. "أمننة الحدود الجزائرية الليبية بعد 2011: المقاربات والآليات الدبلوماسية والأمنية". مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 2022، ص 113-131.

[2] بن جيلالي، مصطفى. "تأثير البيئة الجيوأمنية المضطربة في دول الجوار على الاستقرار الوطني الجزائري". كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2024، ص 44-59.

[3] بوقاعدة، توفيق. "التهديدات الأمنية غير النمطية على الحدود الجنوبية الجزائرية: دراسة في الأبعاد والمخرجات الراهنة". مجلة السياسة والمجتمع، جامعة مستغانم، 2024، ص 87-106.

[4] المرصد الجيوأمني لمنطقة شمال إفريقيا والساحل. تقييم التهديدات الحدودية العابرة. المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، التقرير الاستراتيجي، 2026، ص 15-39.

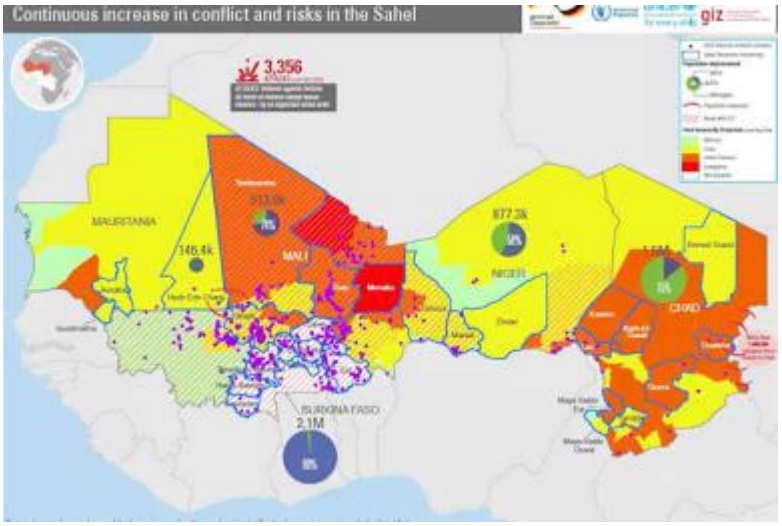

خريطة بؤر النزاع والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي[1]

كما تبرز الأهمية الاستراتيجية للحدود الجزائرية في ارتباطها المباشر بالأمن الاقتصادي للدولة، إذ تمر عبر المجال الحدودي العديد من شبكات نقل الطاقة وخطوط المبادلات التجارية، فضلاً عن ارتباط المناطق الحدودية بمشاريع تنموية وهيكلية تهدف إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي بين الجزائر وعمقها الإفريقي. وقد أدى ذلك إلى تحول المناطق الحدودية من فضاءات هامشية إلى مجالات استراتيجية تستقطب اهتمام صناع القرار الأمني والاقتصادي على حد سواء، خاصة في ظل التوجه نحو تعزيز الحضور الجزائري داخل القارة الإفريقية وتوسيع الشراكات الاقتصادية جنوباً[2].

لقد أثبتت التطورات الأمنية التي شهدتها البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر خلال السنوات الأخيرة أن الموقع الجغرافي للدولة الجزائرية يمثل في الوقت نفسه مصدر قوة استراتيجية ومصدراً لتحديات أمنية متزايدة. فالأزمة الليبية التي اندلعت منذ سنة 2011 وما نتج عنها من انهيار جزئي لمؤسسات الدولة وانتشار الجماعات المسلحة دفعت الجزائر إلى إعادة صياغة مقاربتها الأمنية تجاه حدودها الشرقية. وقد تجسد ذلك في تعزيز الانتشار العسكري على طول الحدود الجزائرية الليبية الممتدة لحوالي 982 كيلومتراً، وإنشاء منظومات مراقبة إلكترونية متطورة، فضلاً عن تكثيف الدوريات الجوية والبرية بهدف منع تسلل الجماعات المسلحة وشبكات تهريب الأسلحة نحو الداخل الجزائري[3].

---

[1] https://2u.pw/3yoJRa

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. استراتيجية تنمية المناطق الحدودية وتعزيز الأمن المجتمعي. الجزائر، 2023، ص 22-37.

[3] فيصل بوحديبة، "أمننة الحدود الجزائرية الليبية بعد 2011: المقاربات والآليات الدبلوماسية والأمنية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 2022، ص 118-123.

وتبرز أهمية الحدود الجنوبية في كونها تمثل الامتداد المباشر لمنطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت خلال العقد الأخير إحدى أكثر المناطق هشاشة أمنية في العالم. فبعد الانقلابات السياسية المتعاقبة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، شهدت المنطقة تزايداً ملحوظاً في نشاط التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي جعل الجزائر تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها خط الدفاع الاستراتيجي الأول عن أمنها القومي[1]. وقد أظهرت تقارير المرصد الجيوأمني لشمال إفريقيا والساحل لسنة 2026 أن الجزء الأكبر من التهديدات الأمنية غير التقليدية الموجهة نحو دول المنطقة ينطلق من الفضاء الصحراوي الممتد بين شمال مالي والنيجر وجنوب ليبيا[2].

ومن الأمثلة الدالة على الأهمية الجيوسياسية للحدود الجزائرية، مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بعدد من الدول الإفريقية وصولاً إلى خليج غينيا. فهذا المشروع لا يقتصر على كونه بنية تحتية للنقل والتبادل التجاري، بل يمثل أداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الاقتصادي الجزائري داخل القارة الإفريقية، ودعامة أساسية لسياسة التوجه نحو العمق الإفريقي التي تبنتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة[3]. كما يندرج ضمن الرؤية الاستراتيجية الرامية إلى تحويل المناطق الحدودية الجنوبية من فضاءات أمنية هشة إلى أقطاب للتنمية والاستثمار والتبادل التجاري.

وفي السياق ذاته، تشكل منطقة تين زواتين الواقعة على الحدود الجزائرية المالية نموذجاً واضحاً للعلاقة بين الأمن والتنمية في إدارة الحدود. فقد أطلقت السلطات الجزائرية مجموعة من المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية ودعم النشاط الاقتصادي المحلي، بهدف الحد من الهشاشة الاجتماعية التي تستغلها شبكات التهريب والجريمة المنظمة لاستقطاب السكان المحليين[4]. ويعكس هذا التوجه انتقال الجزائر من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة شاملة تقوم على الربط بين الأمن والتنمية باعتبارهما وجهين متكاملين للاستقرار الحدودي.

---

[1] مصطفى بن جيلالي، "تأثير البيئة الجيوأمنية المضطربة في دول الجوار على الاستقرار الوطني الجزائري"، جامعة الجزائر 3، 2024، ص 47.

[2] المرصد الجيوأمني لمنطقة شمال إفريقيا والساحل، تقييم التهديدات الحدودية العابرة، التقرير الاستراتيجي 2026، ص 21.

[3] وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، الطريق العابر للصحراء وآفاق التكامل الإفريقي، الجزائر، 2025، ص 34.

[4] "تنمية المناطق الحدودية الجزائرية من مدخل الأمن المجتمعي: تين زواتين نموذجاً"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص 66.

إن الخصائص الجغرافية والاستراتيجية للحدود الجزائرية لا يمكن فهمها بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها، إذ تشكل هذه الحدود فضاءً تتقاطع داخله رهانات الأمن والدفاع والتنمية والدبلوماسية. كما تمثل في الوقت ذاته مصدراً للفرص الاستراتيجية ومجالاً للتحديات المعقدة التي تتطلب إدارة متكاملة قائمة على الحوكمة الأمنية متعددة المستويات، بما يضمن حماية السيادة الوطنية والمحافظة على الاستقرار الداخلي وتعزيز مكانة الجزائر كفاعل محوري في محيطها الجيوسياسي.

كما تكشف التجربة الجزائرية في إدارة الحدود الغربية مع المغرب عن البعد السياسي والاستراتيجي للحدود الدولية. فعلى الرغم من استمرار غلق الحدود البرية منذ سنة 1994، فإن الجزائر تمكنت من المحافظة على مستوى مرتفع من الرقابة الأمنية واليقظة العسكرية لمنع أنشطة التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة شبكات الاتجار بالمخدرات التي تعد من أبرز التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني[1]. وقد ساهمت هذه التحديات في تعزيز حضور المؤسسات الأمنية والعسكرية في المناطق الحدودية الغربية وتطوير آليات التنسيق بين مختلف الأجهزة المختصة.

أما على المستوى البحري، فإن الواجهة المتوسطية للجزائر تمثل بعداً استراتيجياً متزايد الأهمية في ظل التحولات الدولية المرتبطة بأمن الطاقة. فقد عززت الأزمة الطاقوية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية من أهمية الجزائر كمصدر موثوق للغاز الطبيعي نحو الأسواق الأوروبية، وهو ما منح الواجهة البحرية الجزائرية مكانة محورية ضمن معادلات الأمن الاقتصادي والإمدادات الطاقوية في حوض المتوسط[2]. ولذلك أصبحت حماية المنشآت الطاقوية الساحلية وخطوط الملاحة البحرية جزءاً أساسياً من العقيدة الأمنية الجزائرية المعاصرة.

وتؤكد هذه الأمثلة مجتمعة أن الخصائص الجغرافية للحدود الجزائرية لا تقتصر على أبعادها الطبيعية أو المكانية، وإنما ترتبط بمنظومة متكاملة من الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية والتنموية، تجعل من المجال الحدودي أحد أهم مكونات الأمن القومي الجزائري في البيئة الإقليمية الراهنة.

[1] توفيق بوقاعدة، "التهديدات الأمنية غير النمطية على الحدود الجنوبية الجزائرية: دراسة في الأبعاد والمخرجات الراهنة"، مجلة السياسة والمجتمع، جامعة مستغانم، 2024، ص 94.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، التقرير السنوي لأمن الطاقة الجزائري، الجزائر، 2025، ص 52-57.

المطلب الثاني: البيئة الأمنية الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الحدودي الجزائري.

تُعدّ البيئة الأمنية الإقليمية أحد أهم المحددات المؤثرة في صياغة السياسات الأمنية والحدودية للدول، لاسيما بالنسبة للدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع والواقعة ضمن أقاليم مضطربة أمنياً وسياسياً. وفي الحالة الجزائرية، تكتسب هذه البيئة أهمية استثنائية بحكم وقوع الجزائر في قلب فضاء جيوسياسي شديد التعقيد، يمتد من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى عمق الساحل الإفريقي جنوباً، ومن الفضاء المغاربي غرباً إلى المشرق الليبي شرقاً. وقد أفرزت التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011، خاصة انهيار مؤسسات الدولة في ليبيا، وتصاعد النشاط الإرهابي في مالي والنيجر، وتنامي شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، بيئة أمنية مضطربة انعكست بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري وعلى منظومة أمن الحدود بصفة خاصة. وفي هذا السياق، لم تعد الحدود الجزائرية مجرد خطوط فاصلة بين الدول، بل تحولت إلى فضاءات أمنية نشطة تتقاطع فيها تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة والتدخلات الأجنبية، الأمر الذي فرض على الجزائر تطوير مقاربة أمنية شاملة تجمع بين الردع العسكري والتنمية المحلية والدبلوماسية الوقائية.

أولاً: انعكاسات الأزمات الإقليمية على الأمن الحدودي الجزائري.

لقد أدى الانهيار الأمني الذي عرفته ليبيا عقب سنة 2011 إلى تحول الحدود الجزائرية الشرقية إلى إحدى أكثر الجبهات الأمنية حساسية في شمال إفريقيا، حيث أدى تفكك المؤسسة العسكرية الليبية وانتشار مخازن الأسلحة إلى تدفق كميات معتبرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة نحو دول الجوار، بما فيها الجزائر. أن البيئة الأمنية الليبية خلقت تحديات غير مسبوقة أمام أجهزة الأمن الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الحدود الممتدة على أكثر من 982 كلم، والتي أصبحت معبراً محتملاً للجماعات الإرهابية وشبكات التهريب[1].

وقد تجسد هذا التهديد بصورة واضحة في حادثة الهجوم الإرهابي على منشأة الغاز بعين أمناس سنة 2013، عندما تمكنت مجموعة إرهابية مسلحة من التسلل عبر الحدود الجنوبية الشرقية مستفيدة من حالة

[1] فيصل بوحديبة، "أمننة الحدود الجزائرية الليبية بعد 2011: المقاربات والآليات الدبلوماسية والأمنية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 14، العدد 2، 2022، ص 118-125.

الفوضى المنتشرة في ليبيا وشمال مالي، وهو ما دفع الجزائر إلى إعادة هيكلة منظومتها الأمنية الحدودية وتكثيف الانتشار العسكري في المناطق الجنوبية والشرقية[1].

وفي السياق ذاته، ساهمت الأزمة المالية منذ سنة 2012 في تحويل منطقة الساحل إلى إحدى أهم بؤر الإرهاب الدولي، حيث تنشط تنظيمات إرهابية متعددة أبرزها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين". وقد أكدت دراسة د. مصطفى بن جيلالي أن حالة الهشاشة السياسية والمؤسساتية التي تعاني منها دول الساحل جعلت الأمن الوطني الجزائري مرتبطاً بصورة مباشرة بمستوى الاستقرار الأمني في تلك الدول، الأمر الذي فرض على الجزائر تبني سياسة أمنية استباقية قائمة على منع انتقال الأزمات إلى الداخل الوطني[2].

ثانياً: التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

أصبحت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل تعتمد بصورة متزايدة على شبكات الجريمة المنظمة لتمويل أنشطتها، مما أدى إلى ظهور نمط جديد من التهديدات الهجينة التي تجمع بين الإرهاب والتهريب والجريمة العابرة للحدود. وقد أوضح د. توفيق بوقاعدة أن الحدود الجنوبية الجزائرية أصبحت مسرحاً لتحركات شبكات متخصصة في تهريب المخدرات والأسلحة والوقود والذهب والمهاجرين غير الشرعيين، مستفيدة من الطبيعة الصحراوية الوعرة واتساع المجال الحدودي[3].

وتكشف المعطيات الأمنية المنشورة في مجلة الجيش خلال الفترة 2022–2025 عن تمكن وحدات الجيش الوطني الشعبي من إحباط مئات محاولات التهريب سنوياً، وحجز كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمخدرات القادمة من مناطق الساحل وليبيا، فضلاً عن توقيف آلاف المهربين والمهاجرين غير النظاميين على امتداد الحدود الجنوبية والشرقية[4].

---

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، مجلة الجيش، أعداد مختلفة (2013–2025)، ملفات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود.

[2] مصطفى بن جيلالي، "تأثير البيئة الجيوأمنية المضطربة في دول الجوار على الاستقرار الوطني الجزائري"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024، ص 45–57.

[3] نسيم بلهول، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 262–270

[4] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، مجلة الجيش، أعداد 2022–2025، أبواب حصيلة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

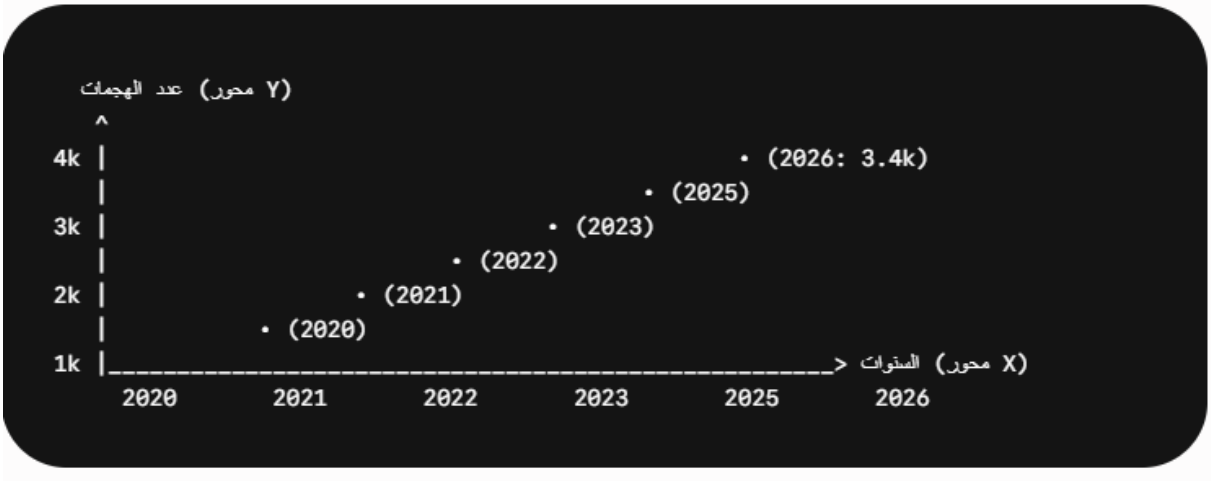

منحنى تصاعدي يوضح العلاقة الطردية بين تزايد الهجمات المسلحة (بالآلاف) وحجم التدفقات البشرية في الساحل.

كما تشير تقديرات المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) لسنة 2026 إلى أن منطقة الساحل أصبحت تمثل أكثر من 50% من الوفيات المرتبطة بالإرهاب في إفريقيا، وهو ما يعكس حجم التهديدات التي تواجه الجزائر باعتبارها دولة مجاورة لهذا الإقليم المضطرب[1].

ثالثاً: الهجرة غير النظامية كتهديد أمني وإنساني.

تُعد الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات الأمنية المستجدة التي تواجه الجزائر خلال العقد الأخير، نتيجة تزايد تدفقات المهاجرين القادمين من دول الساحل وغرب إفريقيا نحو الشمال الإفريقي وأوروبا. وتشير الإحصائيات الواردة في تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود أكثر من 21,500 مهاجر ولاجئ من جنسيات إفريقية مختلفة داخل الجزائر خلال السنوات الأخيرة، في حين تستمر محاولات العبور غير النظامي نحو الضفة الشمالية للمتوسط بوتيرة متصاعدة[2].

وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها لا ترتبط فقط بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية، بل تتقاطع كذلك مع شبكات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والإرهاب، حيث تستغل بعض الجماعات المسلحة مسارات الهجرة غير الشرعية لنقل الأفراد والأسلحة والموارد المالية عبر الحدود. كما أن تركز أعداد كبيرة من

[1] المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)، التقرير الاستراتيجي 2026: المرصد الجيوأمني لمنطقة شمال إفريقيا والساحل: تقييم التهديدات الحدودية العابرة، الجزائر، 2026، ص 18-24.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقرير الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل، 2024، ص 31.

المهاجرين في المناطق الحدودية يفرض أعباء إضافية على الأجهزة الأمنية والخدمات العمومية، خاصة في الولايات الجنوبية مثل تمنراست وأدرار وبرج باجي مختار[1].

رابعاً: التدخلات الأجنبية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.

تمثل التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا والساحل أحد أبرز المتغيرات المؤثرة في البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر. فالتنافس الدولي بين القوى الكبرى على النفوذ والموارد الاستراتيجية في الساحل الإفريقي أدى إلى عسكرة الإقليم وظهور قواعد عسكرية أجنبية متعددة، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد الأمني الإقليمي.

وفي هذا الإطار، تؤكد الأدبيات الأمنية الجزائرية أن تزايد الوجود العسكري الأجنبي بالقرب من الحدود الوطنية يشكل مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار، خاصة في ظل تداخل المصالح الدولية والإقليمية وتنامي ظاهرة الحروب بالوكالة. لذلك ظلت الجزائر متمسكة بمبدأ رفض التدخل العسكري الخارجي في الأزمات الإقليمية، والدعوة إلى الحلول السياسية والحوار بين الأطراف المتنازعة، كما حدث في الوساطة الجزائرية الخاصة باتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015[2].

خامساً: انعكاسات البيئة الأمنية الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري.

لقد أفرزت التحولات الأمنية المتسارعة في المحيط الإقليمي للجزائر، خاصة منذ اندلاع الأزمة الليبية سنة 2011 وتصاعد الاضطرابات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بيئة جيوأمنية معقدة فرضت تحديات غير مسبوقة على الأمن الوطني الجزائري. فبحكم الموقع الجغرافي للجزائر واتساع حدودها البرية التي تتجاوز 6343 كلم، أصبحت الدولة الجزائرية في مواجهة مباشرة مع تداعيات الانهيارات الأمنية والصراعات المسلحة التي تشهدها دول الجوار، الأمر الذي جعل الأمن الوطني الجزائري مرتبطاً بصورة وثيقة بمستوى الاستقرار السياسي والأمني في الفضاء المغاربي والساحلي المحيط بها[3].

---

[1] لبنى جصاص، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحدي التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 207-214.

[2] مولود بلقامسي، السياسة الإفريقية للجزائر: مقومات جيوستراتيجية وأزمات أمنية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2021، ص 96-101.

[3] مصطفى بن جيلالي، "تأثير البيئة الجيوأمنية المضطربة في دول الجوار على الاستقرار الوطني الجزائري"، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2024، ص 34.

لقد أدى انهيار مؤسسات الدولة في ليبيا وانتشار الترسانة العسكرية الضخمة بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي إلى تحول الحدود الجزائرية الليبية إلى إحدى أكثر المناطق حساسية من الناحية الأمنية، حيث انتشرت كميات هائلة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة داخل الفضاء الصحراوي المفتوح، وهو ما خلق تهديداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري. وتشير العديد من الدراسات الأمنية إلى أن جزءاً معتبراً من الأسلحة التي تم ضبطها خلال العمليات العسكرية الجزائرية في الجنوب الشرقي كانت قادمة من المخازن الليبية التي تعرضت للنهب بعد سنة 2011، الأمر الذي رفع من مستوى التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة في المنطقة الحدودية [1].

كما انعكست الأزمات المتتالية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو على الأمن الوطني الجزائري من خلال توسع نشاط الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"داعش في الصحراء الكبرى"، حيث استفادت هذه التنظيمات من هشاشة المؤسسات الأمنية في بعض دول الساحل لتأسيس قواعد خلفية وممرات لوجستية تستغلها في التنقل والتموين والتجنيد. وقد دفع هذا الوضع الجزائر إلى تعزيز انتشارها العسكري على طول الحدود الجنوبية وتكثيف عمليات المراقبة الجوية والاستطلاع الإلكتروني تحسباً لأي اختراقات أمنية محتملة[2].

ومن أخطر الانعكاسات التي فرضتها البيئة الأمنية الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري تصاعد ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي أصبحت ترتبط بشكل مباشر بشبكات الإرهاب الدولي. فقد تطورت أنشطة التهريب من مجرد تجارة تقليدية للسلع المدعمة إلى شبكات إجرامية معقدة تشمل تهريب المخدرات والأسلحة والوقود والاتجار بالبشر وتبييض الأموال. وتشير التقارير الأمنية الجزائرية إلى أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل تعتمد بشكل متزايد على عائدات التهريب لتمويل عملياتها، مما جعل الفصل بين النشاط الإرهابي والنشاط الإجرامي أمراً بالغ الصعوبة في المناطق الحدودية الصحراوية[3].

وفي السياق ذاته، فرضت موجات الهجرة غير النظامية القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء تحدياً أمنياً وإنسانياً متزايداً على الجزائر. فقد تحولت الحدود الجنوبية إلى مسارات رئيسية لعبور المهاجرين

---

[1] فيصل بوحديبة، "أمننة الحدود الجزائرية الليبية بعد 2011: المقاربات والآليات الدبلوماسية والأمنية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 2022، ص 118.

[2] توفيق بوقاعدة، "التهديدات الأمنية غير النمطية على الحدود الجنوبية الجزائرية: دراسة في الأبعاد والمخرجات الراهنة"، مجلة السياسة والمجتمع، جامعة مستغانم، 2024، ص 67.

[3] مولود بلقامسي، السياسة الإفريقية للجزائر: مقومات جيوستراتيجية وأزمات أمنية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2021، ص 96-101.

نحو أوروبا أو للاستقرار المؤقت داخل الأراضي الجزائرية. وتشير تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى وجود أكثر من 21,500 مهاجر ولاجئ من جنسيات إفريقية مختلفة داخل الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بينما سجلت المناطق الحدودية الجنوبية خلال سنة 2022 وجود ما يفوق 8750 مهاجراً غير نظامي في نقاط العبور الصحراوية، وهي أرقام تعكس حجم الضغوط الأمنية والإدارية والاقتصادية التي تواجهها السلطات الجزائرية في إدارة هذه الظاهرة[1].

ومن الانعكاسات المهمة كذلك ارتفاع الأعباء المالية والعسكرية المخصصة لحماية الحدود الوطنية. فقد اضطرت الجزائر إلى تخصيص موارد مالية ضخمة لتأمين حدودها الممتدة عبر سبع دول مجاورة، شملت إنشاء قواعد عسكرية متقدمة، وتوظيف آلاف العناصر الأمنية، واقتناء منظومات مراقبة إلكترونية وطائرات استطلاع دون طيار. وتقدّر بعض الدراسات الأمنية أن تكلفة تأمين الحدود الجنوبية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2020 بلغت قرابة ملياري دولار، مع استمرار ارتفاع النفقات الدفاعية خلال السنوات اللاحقة نتيجة تفاقم التهديدات الإقليمية[2].

كما أثرت البيئة الأمنية الإقليمية على البنية الاجتماعية للمناطق الحدودية الجزائرية، حيث أدت الإجراءات الأمنية المشددة وغلق بعض المعابر الحدودية إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية المرتبطة بالتجارة البينية والتنقل الاجتماعي بين السكان المتجاورين على جانبي الحدود. وقد انعكس ذلك على أوضاع بعض القبائل والمجتمعات الصحراوية العابرة للحدود، وعلى رأسها الطوارق، الذين ترتبط أنماط حياتهم التاريخية بمجالات جغرافية تتجاوز الحدود السياسية الحديثة، مما خلق تحديات تنموية واجتماعية إضافية للدولة الجزائرية[3].

ومن زاوية أخرى، أسهمت التهديدات السيبرانية والتكنولوجية المتنامية في توسيع مفهوم الأمن الوطني الجزائري ليشمل أبعاداً جديدة تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية. فالجماعات الإجرامية والتنظيمات المتطرفة أصبحت تعتمد على الوسائط الرقمية وشبكات التواصل المشفرة في عمليات التجنيد والتنسيق ونقل الأموال

[1] لبدي حنان، "تكلفة سياسة أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات الإقليمية على الأمن الوطني والإقليمي"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، 2024، ص 332.

[2] المرجع نفسه، ص 334.

[3] خليف عبد الرحمن، "الجغرافيا الاستعمارية وتفكيك المجتمعات الصحراوية"، مجلة التاريخ المغاربي، العدد 18، 2018، ص 10–14.

والمعلومات، الأمر الذي فرض على الجزائر تطوير قدراتها في مجال الأمن السيبراني والاستخبارات الرقمية لمواجهة هذه التهديدات المستجدة[1].

وعلى المستوى الاستراتيجي، دفعت هذه التحديات المتراكمة الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية شاملة تقوم على الربط بين الأمن والتنمية والدبلوماسية الوقائية. فقد أدرك صانع القرار الجزائري أن حماية الحدود لا يمكن أن تتحقق بالوسائل العسكرية وحدها، بل تتطلب أيضاً تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في دول الجوار، وهو ما يفسر الدور الجزائري المتنامي في الوساطات الإقليمية ومبادرات السلم في مالي وليبيا، باعتبار أن استقرار العمق الاستراتيجي الإقليمي يمثل امتداداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري[2] .

إن البيئة الأمنية الإقليمية المضطربة حول الجزائر حولت مفهوم الأمن الوطني من بعده التقليدي المرتبط بحماية الإقليم إلى مفهوم أكثر شمولية يرتبط بإدارة التهديدات العابرة للحدود، ومواجهة التحديات الإرهابية والإجرامية والهجرات غير النظامية والأزمات الإنسانية. وقد نجحت الجزائر إلى حد كبير في احتواء العديد من هذه المخاطر بفضل عقيدتها الأمنية القائمة على الاستباق واليقظة والدمج بين المقاربة الأمنية والتنموية والدبلوماسية، غير أن استمرار حالة عدم الاستقرار في الساحل وليبيا يجعل الأمن الوطني الجزائري أمام تحديات متجددة تتطلب مواصلة التكيف والتطوير المستمر لآليات الحماية والاستجابة .

تكشف دراسة البيئة الأمنية الإقليمية المحيطة بالجزائر أن الأمن الحدودي لم يعد رهيناً فقط بالقدرات العسكرية التقليدية، بل أصبح مرتبطاً بمنظومة معقدة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية. فكلما ازداد مستوى الهشاشة الأمنية في ليبيا ومالي والنيجر، ارتفعت مستويات الضغط على الحدود الجزائرية، والعكس صحيح. ومن ثم فإن نجاح الجزائر في حماية أمنها الوطني لا يعتمد فقط على فعالية الإجراءات العسكرية والأمنية، بل يرتبط أيضاً بقدرتها على المساهمة في استقرار محيطها الإقليمي من خلال الدبلوماسية الوقائية، والتنمية الحدودية، والتعاون الأمني متعدد الأطراف، وهو ما يعكس انتقال العقيدة الأمنية الجزائرية من منطق حماية الحدود إلى منطق إدارة المجال الجيوأمني الإقليمي بأبعاده المختلفة.

[1] لبنى جصاص، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحدي التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 207-212.

[2] مصطفى بن جيلالي، مرجع سابق، ص 41-44.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية الناشئة في الفضاءات الحدودية الجزائرية.

أضحت الفضاءات الحدودية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2011–2026 مجالاً استراتيجياً تتقاطع داخله رهانات الأمن الوطني مع التحولات الجيوسياسية والأمنية التي عرفتها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. فمع انهيار مؤسسات الدولة في ليبيا عقب سنة 2011، وتصاعد النشاط الإرهابي في شمال مالي ومنطقة الساحل، وتنامي شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لم تعد الحدود الجزائرية مجرد خطوط فاصلة بين الدول، بل تحولت إلى فضاءات أمنية مركبة تتداخل فيها التهديدات العسكرية وغير العسكرية، التقليدية وغير التقليدية، بما يفرض على الدولة الجزائرية تبني مقاربات أمنية متعددة الأبعاد تجمع بين الردع العسكري والتنمية المحلية والتعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، أصبحت التهديدات الناشئة في المناطق الحدودية تشكل أحد أبرز التحديات الاستراتيجية للأمن القومي الجزائري، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بمسائل السيادة والاستقرار السياسي والأمن المجتمعي والتنمية الاقتصادية في الولايات الحدودية[1].

أولاً: تصاعد التهديد الإرهابي والجماعات المسلحة العابرة للحدود.

تشكل الجماعات الإرهابية الناشطة في الفضاء الساحلي الصحراوي أخطر التهديدات الأمنية الناشئة على الحدود الجزائرية، خاصة بعد انهيار المنظومة الأمنية الليبية سنة 2011 وتمدد الجماعات المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش في شمال مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وقد ساهمت الطبيعة الجغرافية الوعرة للحدود الجنوبية الممتدة لأكثر من 3300 كلم في توفير بيئة ملائمة لتحرك الجماعات المسلحة واستغلال المسالك الصحراوية المعزولة في عمليات التسلل والتموين ونقل الأسلحة. وتشير الدراسات الأمنية إلى أن تنظيم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" المرتبط بتنظيم القاعدة أصبح من أكثر التنظيمات نشاطاً في المنطقة الثلاثية الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، الأمر الذي رفع من مستوى التهديد المباشر للحدود الجزائرية الجنوبية[2].

وقد كشفت عملية عين أمناس سنة 2013 حجم الترابط بين الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب العابرة للحدود، حيث تمكنت مجموعة مسلحة قادمة من الأراضي الليبية من تنفيذ هجوم إرهابي استهدف المنشأة الغازية الحيوية، وهو ما دفع الجزائر إلى تعزيز عقيدتها الأمنية القائمة على الدفاع المتقدم وحماية

[1] مصطفى بن جيلالي، تأثير البيئة الجيوأمنية المضطربة في دول الجوار على الاستقرار الوطني الجزائري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2024.

[2] توفيق بوقاعدة، "التهديدات الأمنية غير النمطية على الحدود الجنوبية الجزائرية: دراسة في الأبعاد والمخرجات الراهنة"، مجلة السياسة والمجتمع، جامعة مستغانم، 2024.

العمق الاستراتيجي خارج الحدود المباشرة للدولة[1]. وتشير تقارير مجلة الجيش خلال السنوات الأخيرة إلى أن وحدات الجيش الوطني الشعبي نجحت في إحباط عشرات محاولات التسلل الإرهابي وتدمير مخابئ ومراكز دعم لوجستي على طول الشريط الحدودي الجنوبي، مع تكثيف عمليات الاستطلاع الجوي والمراقبة الإلكترونية[2].

ثانياً: الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتحول الحدود إلى فضاء اقتصادي غير مشروع.

أصبحت الجريمة المنظمة العابرة للحدود أحد أبرز التهديدات الأمنية الناشئة في البيئة الحدودية الجزائرية، حيث تطورت من أنشطة تقليدية محدودة إلى شبكات إجرامية عابرة للدول ترتبط بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والوقود والبشر والعملات الأجنبية. وتستفيد هذه الشبكات من هشاشة الرقابة في بعض مناطق الساحل ومن التباينات الاقتصادية بين الدول المتجاورة، فضلاً عن الامتداد الصحراوي الشاسع الذي يصعب التحكم فيه بشكل كامل[3].

وتؤكد الإحصائيات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني أن مصالح الجيش الوطني الشعبي تمكنت خلال الفترة 2021–2025 من حجز أطنان كبيرة من المخدرات القادمة أساساً من الحدود الغربية، خاصة القنب الهندي المغربي الذي يمثل أحد أخطر مصادر التمويل غير المشروع للشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية. ففي سنة 2024 وحدها تم حجز أكثر من 36 طناً من الكيف المعالج عبر مختلف النواحي العسكرية، إضافة إلى كميات معتبرة من الكوكايين والأقراص المهلوسة[4].

كما تطورت أنشطة تهريب الوقود والمواد الغذائية المدعمة نحو أنماط أكثر تنظيماً، مستفيدة من فروقات الأسعار بين الجزائر ودول الجوار، مما أفرز اقتصاداً موازياً يهدد الأمن الاقتصادي الوطني ويستنزف الموارد المالية للدولة. وقد دفعت هذه التحديات السلطات الجزائرية إلى توسيع استخدام الطائرات المسيرة والرادارات الأرضية وأنظمة المراقبة الذكية في المناطق الحدودية الحساسة.

---

[1] فيصل بوحديبة، "أمننة الحدود الجزائرية الليبية بعد 2011: المقاربات والآليات الدبلوماسية والأمنية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 2022.

[2] مجلة الجيش، أعداد مختلفة (2021–2026)، وزارة الدفاع الوطني الجزائرية.

[3] المرصد الجيوأمني لشمال إفريقيا والساحل، التقرير الاستراتيجي لتقييم التهديدات الحدودية العابرة، المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، 2026.

[4] بلقاسم إيراتني، التحديات الأمنية في الفضاء الساحلي الصحراوي: الرؤية الجزائرية، 2017.

ثالثاً: الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير النظاميين.

من بين أخطر التهديدات الأمنية المستجدة في الفضاءات الحدودية الجزائرية تنامي شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير النظاميين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. فالموقع الجغرافي للجزائر جعلها دولة عبور رئيسية نحو أوروبا، وفي بعض الحالات دولة استقرار نهائي للمهاجرين غير النظاميين، الأمر الذي خلق تحديات أمنية وإنسانية وصحية متشابكة[1].

وتشير بيانات المنظمات الدولية إلى استمرار تدفق آلاف المهاجرين سنوياً عبر المسالك الحدودية الجنوبية، خصوصاً عبر محاور النيجر ومالي. وقد أكدت تقارير أمنية جزائرية أن شبكات تهريب البشر أصبحت ترتبط بشكل مباشر بجماعات الجريمة المنظمة التي تستغل المهاجرين كمصدر تمويل إضافي، حيث يتم فرض مبالغ مالية كبيرة مقابل تسهيل العبور أو توفير الحماية داخل المسالك الصحراوية الخطرة

وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أنها لا تقتصر على بعدها الإنساني، بل ترتبط كذلك بإمكانية تسلل عناصر متطرفة أو إجرامية ضمن موجات الهجرة غير النظامية، فضلاً عن الضغوط الاجتماعية والصحية التي تفرضها على المناطق الحدودية الهشة اقتصادياً.[2]

رابعاً: تهريب الأسلحة وانتشار الاقتصاد العسكري غير المشروع.

أدى انهيار المخازن العسكرية الليبية بعد سنة 2011 إلى انتشار غير مسبوق للأسلحة الخفيفة والثقيلة في منطقة الساحل والصحراء. وتشير العديد من الدراسات إلى أن جزءاً مهماً من الأسلحة المستخدمة من قبل الجماعات الإرهابية في مالي والنيجر مصدره الترسانة الليبية التي تسربت بعد سقوط نظام القذافي.

وتشكل الحدود الجزائرية الليبية أحد أكثر المحاور حساسية في هذا المجال، حيث سجلت قوات الجيش الوطني الشعبي خلال السنوات الماضية عمليات متكررة لحجز أسلحة حربية متطورة شملت قاذفات صاروخية ورشاشات ثقيلة وذخائر متنوعة. كما ساهمت شبكات التهريب في نقل هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة الناشطة في الساحل الإفريقي .

وتبرز أهمية هذا التهديد في كونه يساهم في إطالة أمد الصراعات المسلحة الإقليمية، ويزيد من قدرات التنظيمات الإرهابية على تنفيذ عمليات نوعية تستهدف المنشآت الحيوية والمراكز الأمنية داخل المنطقة.

[1] أرسلان شيكاوي، "أمن الحدود الجزائرية ومواجهة منطق التهديدات المركبة"، 2021.

[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، البيانات السنوية حول حصيلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (2021-2025).

الحصيلة التقديرية السنوية لنشاط مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب السلع عبر الحدود الجنوبية والتشابك مع دول الجوار 2024 – 2026

السنة	حجم محجوزات الوقود والمواد الغذائية المدعمة	المؤثرات العقلية والأقراص المهلوسة	الأسلحة الحربية المسترجعة (قطعة/ذخيرة)	المحاور الحدودية الأكثر اختراقاً
2024	350 ألف لتر / 420 طن	~ 4.5 مليون قرص	85 قطعة كلاشينكوف + قذائف	محور (إن قزام - برج باجي مختار)
2025	410 آلاف لتر / 510 أطنان	~ 5.8 مليون قرص	110 قطع + مخابئ ذخيرة	محور (برج باجي مختار - أدرار)
2026 (النصف الأول)	220 ألف لتر / 280 طن	~ 3.1 مليون قرص	45 قطعة + قنابل هجومية	محور (الشريط الحدودي الجنوبي الشرقي)

خامساً: التهديدات السيبرانية والأمن الرقمي الحدودي.

إلى جانب التهديدات التقليدية، برزت خلال السنوات الأخيرة تهديدات سيبرانية متزايدة تستهدف المنظومات الأمنية والاقتصادية للدولة. فقد أصبحت شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية تعتمد على التطبيقات المشفرة والفضاءات الرقمية في التخطيط والتجنيد وتحويل الأموال وإدارة شبكات التهريب العابرة للحدود .

وتحذر الدراسات الأمنية الحديثة من إمكانية تعرض البنية التحتية الحيوية في المناطق الحدودية لهجمات إلكترونية تستهدف أنظمة المراقبة والرصد والاتصالات العسكرية. كما أن الاستخدام المتزايد للطائرات المسيرة التجارية من قبل الجماعات المسلحة يفرض تحديات جديدة على منظومات الدفاع الجوي والمراقبة الإلكترونية الجزائرية .

وفي هذا الإطار، عززت الجزائر استثماراتها في الأمن السيبراني وتطوير القدرات التقنية لوحدات الاستعلام والاستطلاع الإلكتروني، مع إدماج الوسائل الرقمية الحديثة ضمن منظومة حماية الحدود الوطنية.

تكشف القراءة الاستراتيجية للتهديدات الأمنية الناشئة في الفضاءات الحدودية الجزائرية أن طبيعتها أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً مقارنة بالتهديدات التقليدية السابقة. فالإرهاب لم يعد منفصلاً عن الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية أصبحت مرتبطة بشبكات الاتجار بالبشر، بينما أضحت التهديدات السيبرانية

تشكل امتداداً رقمياً للمخاطر الميدانية. كما أن استمرار هشاشة البيئة الأمنية في ليبيا والساحل الإفريقي يجعل الحدود الجزائرية في حالة استنفار دائم، الأمر الذي يفسر اعتماد الجزائر لمقاربة أمنية شاملة تقوم على التكامل بين الردع العسكري والتنمية المحلية والتعاون الإقليمي والدبلوماسية الوقائية. ومن ثم، فإن مستقبل الأمن الحدودي الجزائري سيظل مرتبطاً بمدى قدرة الدولة على التكيف مع التحولات المتسارعة للتهديدات الهجينة والمتعددة الأبعاد التي تميز البيئة الأمنية الإقليمية المعاصرة.

كما تكشف القراءة التحليلية لمضامين المبحث الأول أن الحدود الجزائرية لم تعد تُفهم في إطارها الجغرافي التقليدي باعتبارها خطوطاً فاصلة بين الدول، بل أصبحت فضاءً استراتيجياً متحركاً تتقاطع داخله رهانات الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والتوازنات الإقليمية. فامتداد الحدود الجزائرية على أكثر من 6343 كلم، واتصالها بسبع وحدات جيوسياسية مختلفة، يجعلها من أكثر الحدود تعقيداً في القارة الإفريقية، ويمنحها في الوقت نفسه أهمية جيوستراتيجية استثنائية باعتبارها حلقة وصل بين المجال المغاربي والمتوسطي والساحلي الإفريقي. وعليه، فإن أمن الجزائر لم يعد يبدأ من حدودها الوطنية فحسب، بل أصبح مرتبطاً عضوياً بمستوى الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ومالي والنيجر ومجمل الفضاء الساحلي الصحراوي، وهو ما يؤكد انتقال مفهوم الأمن الوطني من الحماية الترابية إلى إدارة التهديدات العابرة للحدود.

ومن منظور استراتيجي، أظهرت الدراسة أن الموقع الجيوسياسي للجزائر يمثل في الوقت ذاته مصدر قوة ومصدر ضغط استراتيجي. فمن جهة، يمنحها هذا الموقع القدرة على التأثير في معادلات الأمن الإقليمي وقيادة المبادرات الدبلوماسية الخاصة بحل الأزمات في الساحل وليبيا، ومن جهة أخرى يفرض عليها أعباء أمنية متزايدة نتيجة تحول مناطق الجوار إلى بؤر للصراعات المسلحة والتنافس الدولي. ولذلك أصبحت العقيدة الأمنية الجزائرية قائمة على مبدأ الدفاع المتقدم، أي منع تشكل التهديدات في المجال الحيوي المحيط بالدولة قبل وصولها إلى الداخل الوطني، وهو ما يفسر الحضور الدبلوماسي والأمني المكثف للجزائر في ملفات الساحل الإفريقي والأزمة الليبية خلال السنوات الأخيرة.

أما من الناحية الأمنية، فإن التحليل يبين أن التهديدات التي تواجه الحدود الجزائرية انتقلت من التهديدات العسكرية التقليدية إلى تهديدات هجينة ومركبة تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والتهريب بمختلف أشكاله. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الحدودي ليشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسيبرانية في آن واحد. كما أن الطبيعة الصحراوية الشاسعة للحدود الجنوبية جعلت من المستحيل تحقيق الأمن بالوسائل العسكرية التقليدية فقط،

الأمر الذي فرض تبني منظومات مراقبة متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والاستطلاع الجوي والطائرات دون طيار وأنظمة الرصد الإلكتروني.

وعلى المستوى الاستخباراتي، تؤكد المعطيات أن نجاح الجزائر في الحد من المخاطر الحدودية يعود بدرجة كبيرة إلى تطور منظومتها الاستخباراتية وقدرتها على استباق التهديدات قبل تحولها إلى أخطار فعلية. فالعمل الاستخباراتي لم يعد يقتصر على جمع المعلومات العسكرية، بل أصبح يشمل متابعة شبكات التمويل غير المشروع، ومسارات الهجرة السرية، وحركة الجماعات الإرهابية، ورصد التحولات السياسية داخل دول الجوار. كما أن البيئة الأمنية الجديدة فرضت انتقال الأجهزة المختصة من الاستخبارات التقليدية إلى الاستخبارات متعددة المصادر التي تجمع بين المعلومات البشرية والإلكترونية والفضائية، وهو ما عزز قدرة الدولة على بناء إنذار مبكر فعال ضد التهديدات العابرة للحدود.

ومن الزاوية الاقتصادية، يبرز أن الحدود الجزائرية أصبحت تشكل مجالاً اقتصادياً متنازعاً بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي. فكلما ازدادت هشاشة الأوضاع في دول الجوار، توسعت أنشطة التهريب والتجارة غير المشروعة التي تستنزف الموارد الوطنية وتؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية للدولة. كما أن تخصيص مليارات الدولارات لتأمين الحدود يعكس حجم الكلفة الاقتصادية التي تتحملها الجزائر للحفاظ على أمنها القومي. وفي المقابل، أثبتت التجربة الجزائرية أن الأمن المستدام لا يتحقق فقط من خلال الإنفاق العسكري، وإنما عبر تنمية المناطق الحدودية وتحويلها إلى فضاءات إنتاج واستقرار بدل بقائها مناطق هشة قابلة للاختراق من قبل الشبكات الإجرامية والتنظيمات المتطرفة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أظهرت الدراسة أن المجتمعات الحدودية تمثل خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني، لكنها في الوقت نفسه تبقى الأكثر تأثراً بالاضطرابات الإقليمية. فانتشار البطالة وضعف الخدمات الأساسية واتساع الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يخلق بيئة خصبة لاستقطاب الشباب من قبل شبكات التهريب والجريمة المنظمة. كما أن الروابط القبلية والعائلية الممتدة عبر الحدود، خاصة لدى الطوارق وبعض المجموعات الصحراوية، تفرض على الدولة تبني مقاربات أمنية تراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للسكان المحليين حتى لا تتحول الإجراءات الأمنية الصارمة إلى عوامل توتر مجتمعي.

أما من الناحية الصحية والإنسانية، فقد كشفت الأزمات الإقليمية المتلاحقة أن الحدود أصبحت أيضاً منفذاً لانتقال المخاطر الصحية والأوبئة وحركات النزوح الجماعي. فالهجرة غير النظامية القادمة من مناطق تعاني هشاشة صحية وضعفاً في البنى الطبية تفرض تحديات إضافية على المنظومة الصحية الوطنية، خاصة في الولايات الحدودية الجنوبية. كما أن إدارة هذه التحديات تتطلب توازناً دقيقاً بين الاعتبارات

الإنسانية ومتطلبات الأمن الوطني، بما ينسجم مع التزامات الجزائر الدولية ويحافظ في الوقت نفسه على الاستقرار الداخلي.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقييم الوضع الحدودي الجزائري بأنه نموذج لأمن قومي يتجاوز المفهوم العسكري الضيق نحو مفهوم شامل ومركب يرتكز على التفاعل بين الأمن والتنمية والدبلوماسية والاستخبارات. كما تؤكد نتائج هذا المبحث أن مستقبل الأمن الوطني الجزائري سيظل رهيناً بمدى قدرة الدولة على إدارة التهديدات القادمة من محيطها الإقليمي المضطرب، وتعزيز التنمية في المناطق الحدودية، وتطوير قدراتها الاستخباراتية والتكنولوجية، وتكريس التعاون الإقليمي باعتباره الخيار الأكثر فاعلية واستدامة لمواجهة المخاطر العابرة للحدود في بيئة دولية تتسم بالتعقيد وعدم اليقين.

المبحث الثاني: آليات وتدابير الدولة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

أصبحت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2026، بالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا، وما رافقها من توسع غير مسبوق لشبكات الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وغسل الأموال والهجرة غير النظامية. وقد أدركت الجزائر مبكراً أن مواجهة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم من خلال المقاربة الأمنية التقليدية فقط، بل تستوجب بناء منظومة متكاملة تجمع بين التشريع الوطني، والتنسيق الأمني والاستخباراتي، والتعاون القضائي الدولي، والتنمية المحلية بالمناطق الحدودية، فضلاً عن توظيف التكنولوجيا الحديثة في المراقبة والتحري. وانطلاقاً من ذلك، تبنت الدولة الجزائرية استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد هدفت إلى تجفيف منابع الجريمة المنظمة وتفكيك شبكاتها ومنع امتداداتها العابرة للحدود، بما يضمن حماية الأمن الوطني والحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل بيئة إقليمية شديدة التعقيد.

المطلب الأول: الآليات القانونية والتشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

شكل الإطار القانوني أحد أهم ركائز السياسة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث سارعت الجزائر إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. فقد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002، وهو ما سمح بإدماج المفاهيم الحديثة المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي ومكافحة غسل الأموال والاتجار بالبشر والجريمة السيبرانية ضمن المنظومة القانونية الجزائرية .[1]

وفي سياق تطوير أدوات المواجهة القانونية، أدخل المشرع الجزائري تعديلات جوهرية على قانون الإجراءات الجزائية، منحت سلطات أوسع لضباط الشرطة القضائية وقضاة التحقيق في جرائم الجريمة المنظمة والإرهاب، خاصة فيما يتعلق بأساليب التحري الخاصة مثل التسرب، واعتراض المراسلات الإلكترونية، والمراقبة التقنية، والتسليم المراقب، والتقاط الصور والتسجيلات السمعية البصرية، وهي آليات أثبتت فعاليتها في تفكيك الشبكات الإجرامية المعقدة التي يصعب كشفها بالوسائل التقليدية[2].

كما عززت الجزائر ترسانتها القانونية بإصدار قوانين متخصصة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى رأسها القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم، الذي سمح بتتبع الأموال المشبوهة وتجميدها

[1] عبد القادر بن عطية، "الأمن البحري في غرب المتوسط"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 18، 2024، ص 88.

[2] عبد العزيز مجاهد، الأمن القومي الجزائري والتحولات الإقليمية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، 2022، ص 164.

ومصادرتها، فضلاً عن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي التابعة لوزارة المالية، والتي أصبحت أداة مركزية في تعقب التدفقات المالية المرتبطة بالشبكات الإجرامية الدولية .

وتكتسب هذه الإصلاحات أهمية خاصة بالنظر إلى تطور أنماط الجريمة المنظمة التي أصبحت تعتمد على التقنيات الرقمية والعملات المشفرة والتحويلات المالية المعقدة، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية الانتقال من المقاربة الزجرية التقليدية إلى مقاربة استباقية قائمة على الرصد والتحليل المالي والاستخباراتي.

المطلب الثاني: التدابير الأمنية والاستخباراتية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود

أفرزت التحولات الأمنية المتسارعة التي شهدتها البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر خلال الفترة (2020–2026) أنماطاً جديدة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ارتبطت أساساً بتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية وغسل الأموال والجرائم السيبرانية. وقد ساهمت هشاشة الأوضاع الأمنية في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي، خاصة في مالي والنيجر، في توفير بيئة ملائمة لنشاط الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية شاملة تجمع بين التدابير العسكرية والاستخباراتية والأمنية والتقنية، ضمن رؤية استراتيجية ترتكز على مبدأ الدفاع الاستباقي وحماية العمق الاستراتيجي للدولة.[1]

وتستند هذه المقاربة إلى التكامل الوظيفي بين الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني، والأمن الوطني، وحرس السواحل، وشرطة الحدود، والجمارك، ومصالح الاستعلام والأمن، بما يسمح بإقامة منظومة متكاملة لمراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية والتصدي لمختلف التهديدات الإجرامية المستحدثة .

أولاً: دور الجيش الوطني الشعبي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

يشكل الجيش الوطني الشعبي الفاعل المركزي في تأمين الحدود الجزائرية الممتدة على أكثر من 7343 كلم، حيث اعتمد خلال الفترة (2020–2026) استراتيجية دفاعية قائمة على الانتشار العملياتي المكثف في المناطق الحدودية الحساسة، خاصة على الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر والحدود الشرقية مع ليبيا[2].

وقد كشفت بيانات وزارة الدفاع الوطني أن وحدات الجيش الوطني الشعبي نفذت آلاف العمليات الميدانية خلال الفترة محل الدراسة، أسفرت عن توقيف شبكات للتهريب الدولي وحجز كميات ضخمة من المخدرات والأسلحة والذخائر. ففي سنة 2024 وحدها تمكنت مفارز الجيش من توقيف أكثر من 3500

[1] عبد النور بن عنتر، الأمن الحدودي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية، الجزائر: دار المعرفة، 2021، ص 115.

[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "الأمن الحدودي والتحديات الإقليمية"، مجلة الجيش، العدد 715، جانفي 2024، ص 12.

مهرب ومجرم عابر للحدود وحجز أزيد من 36 طناً من الكيف المعالج قادمة من الحدود الغربية، إضافة إلى ملايين الأقراص المهلوسة وكميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة[1].

كما سجلت سنة 2025 عملية نوعية بالناحية العسكرية الثالثة بأدرار تم خلالها ضبط 270.65 كلغ من الكوكايين وتوقيف أحد أفراد الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات الصلبة، وهو ما يعكس تطور القدرات العملياتية والاستخباراتية للجيش الوطني الشعبي في تعقب شبكات الجريمة المنظمة العابرة للقارات[2]

واعتمد الجيش الوطني الشعبي خلال هذه الفترة على وسائل تكنولوجية متطورة شملت الطائرات دون طيار، والرادارات الأرضية، وأنظمة المراقبة الإلكترونية، والأقمار الصناعية العسكرية، مما ساهم في رفع كفاءة الرصد والكشف المبكر عن التحركات المشبوهة داخل الفضاءات الحدودية .

ثانياً: دور الدرك الوطني في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

يضطلع الدرك الوطني بدور محوري في مكافحة الجريمة المنظمة داخل المناطق الريفية والحدودية، باعتباره جهازاً أمنياً ذا اختصاص إقليمي واسع يغطي معظم التراب الوطني. وقد كثفت وحدات الدرك الوطني خلال الفترة (2020–2026) عملياتها المتعلقة بمكافحة تهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر[3].

وتشير الحصائل السنوية الصادرة عن قيادة الدرك الوطني إلى تفكيك مئات الشبكات الإجرامية المنظمة، وحجز عشرات الأطنان من المخدرات والمؤثرات العقلية، فضلاً عن تفكيك شبكات مختصة في تزوير الوثائق الرسمية وتبييض الأموال. كما لعبت الفرق الإقليمية للأبحاث والتحريات التابعة للدرك الوطني دوراً بارزاً في كشف الامتدادات المالية واللوجستية للشبكات الإجرامية العابرة للحدود[4].

وتبرز أهمية الدرك الوطني خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية، حيث تعمل وحداته بالتنسيق مع الجيش الوطني الشعبي على مراقبة المسالك الصحراوية التي تستغلها الجماعات الإجرامية لنقل المخدرات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين نحو الشمال[5].

---

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2024، الجزائر، 2025، ص 7.

[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "ضبط 270.65 كلغ من الكوكايين بأدرار"، بيان رسمي، أفريل 2025.

[3] قيادة الدرك الوطني، الحصيلة السنوية لنشاطات الدرك الوطني 2024، الجزائر، 2025، ص 33.

[4] المرجع نفسه، ص 35.

[5] محمد الأمين مدني، "الأمن الحدودي الجزائري ومواجهة الجريمة المنظمة"، مجلة الدراسات الأمنية، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص 188.

ثالثاً: دور الأمن الوطني وشرطة الحدود.

شهدت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنوات الأخيرة عملية تحديث واسعة لمنظومتها الحدودية، خاصة على مستوى المطارات الدولية والموانئ البحرية والمعابر البرية. وقد أسهمت شرطة الحدود بشكل مباشر في مكافحة شبكات تزوير الوثائق والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب العملات الصعبة[1].

وتفيد تقارير المديرية العامة للأمن الوطني أن شرطة الحدود تمكنت خلال سنة 2024 من معالجة آلاف القضايا المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتوقيف عدد كبير من المطلوبين محلياً ودولياً عبر نظام المراقبة البيومترية وقواعد البيانات المشتركة مع منظمة الإنتربول[2].

كما ساهمت الشرطة القضائية التابعة للأمن الوطني في تفكيك شبكات إجرامية دولية متخصصة في الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، مستفيدة من تطوير تقنيات التحقيق الرقمي وتحليل البيانات الجنائية الحديثة[3].

رابعاً: دور حرس السواحل في تأمين الواجهة البحرية.

أصبحت الواجهة البحرية الجزائرية الممتدة على أكثر من 1200 كلم تشكل مجالاً حساساً لنشاط شبكات التهريب والهجرة غير النظامية. ولذلك عززت قيادة القوات البحرية قدرات حرس السواحل من خلال اقتناء زوارق مراقبة حديثة ورادارات بحرية متطورة وأنظمة مراقبة إلكترونية متكاملة[4].

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، حصيلة نشاطات شرطة الحدود 2024، الجزائر، 2025، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

[3] المديرية العامة للأمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد 173، مارس 2025، ص 26.

[4] قيادة القوات البحرية الجزائرية، مجلة الجيش، العدد 720، جوان 2024، ص 41.



خريطة البحر المتوسط والساحل الجزائري[1]

وخلال الفترة (2020–2026)، تمكنت وحدات حرس السواحل من إحباط مئات محاولات الهجرة السرية وإنقاذ آلاف الأشخاص في عرض البحر، فضلاً عن اعتراض قوارب تستعمل في تهريب المخدرات والأسلحة والبضائع المحظورة. كما ساهمت في تأمين الموانئ التجارية والنفطية ضد محاولات الاختراق الإجرامي والإرهابي[2].

وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصة بالنظر إلى تنامي استخدام المسارات البحرية من قبل الشبكات الإجرامية الدولية الرابطة بين الساحل الإفريقي والضفة الشمالية للمتوسط .

خامساً: دور مصالح الاستعلام والأمن والفرق الإقليمية المختصة.

تمثل المنظومة الاستخباراتية حجر الزاوية في المقاربة الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد شهدت هذه المنظومة خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً من خلال تعزيز قدرات جمع المعلومات وتحليلها واستباق التهديدات قبل وصولها إلى الحدود الوطنية.

وتعمل الفرق الإقليمية المتخصصة للاستعلام والأمن على رصد الشبكات الإجرامية ومتابعة تحركاتها داخل الفضاءات الحدودية، فضلاً عن اختراق البنى التنظيمية لهذه الشبكات وجمع المعلومات المتعلقة بمصادر تمويلها وعلاقاتها بالجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل.

---

[1] https://2u.pw/fxPV6n

[2] وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة العملياتية للقوات البحرية 2025، الجزائر، 2026، ص 9.

وقد أثمرت هذه الجهود عن إحباط العديد من عمليات تهريب الأسلحة القادمة من ليبيا، وكشف شبكات دولية مرتبطة بغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، إضافة إلى تفكيك خلايا إسناد لوجستي كانت تستغل المناطق الحدودية لتوفير الدعم للتنظيمات الإرهابية والإجرامية.

سادساً: التنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية والعسكرية.

تكمن خصوصية التجربة الجزائرية في اعتمادها على مبدأ التكامل العملياتي بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية. فقد أظهرت العمليات المنفذة خلال الفترة (2020–2026) أن نجاح مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود يعود بدرجة كبيرة إلى التنسيق المستمر بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك وحرس السواحل ومصالح الاستعلام[1].

وقد سمح هذا التنسيق بإنشاء قواعد بيانات مشتركة وتبادل فوري للمعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات مشتركة على طول الحدود البرية والبحرية والجوية، الأمر الذي ساهم في تضييق الخناق على الشبكات الإجرامية وتقليص هامش تحركها داخل المجال الوطني[2].

تشير المعطيات الأمنية الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية وبيانات قيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني خلال الفترة (2020–2026) إلى أن الحدود الغربية للجزائر أصبحت إحدى أهم بؤر نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة ما يتعلق بتهريب القنب الهندي (الكيف المعالج) والمؤثرات العقلية القادمة من الأراضي المغربية. وقد تحولت هذه الشبكات إلى جزء من اقتصاد إجرامي عابر للحدود يعتمد على شبكات لوجستية متطورة تستغل الامتداد الحدودي الكبير وصعوبة التضاريس والمسالك الصحراوية والجبلية، ما جعل مكافحة هذه الظاهرة تمثل أولوية استراتيجية للأجهزة الأمنية والعسكرية الجزائرية.

وتؤكد مجلة الجيش في عدة أعداد خلال الفترة المدروسة أن وحدات الجيش الوطني الشعبي تمكنت من حجز كميات ضخمة من المخدرات القادمة من الحدود الغربية، حيث تجاوزت المحجوزات في بعض السنوات عشرات الأطنان من الكيف المعالج، إضافة إلى ملايين الأقراص المهلوسة والمؤثرات العقلية التي تستهدف فئة الشباب الجزائري بشكل خاص. وقد سجلت سنة 2023 وحدها حجز أكثر من (26) طناً من الكيف المعالج عبر مختلف النواحي العسكرية، بينما تجاوزت المحجوزات من الأقراص المهلوسة عدة

[1] مجلة الجيش، العدد 723، سبتمبر 2025، ص 31.

[2] مجلة الجيش، العدد 723، سبتمبر 2025، ص 31.

ملايين قرص، وهو ما يعكس حجم التهديد الأمني والصحي والاجتماعي المرتبط بهذه التجارة غير المشروعة[1].

ومن الناحية الاستخباراتية، تنظر الجزائر إلى تهريب المخدرات باعتباره أكثر من مجرد نشاط إجرامي اقتصادي، بل تعتبره تهديداً مركباً للأمن القومي يرتبط أحياناً بتمويل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة. فالعائدات المالية الضخمة الناتجة عن تجارة المخدرات تُستخدم في شراء الأسلحة وتمويل عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية وغسل الأموال، ما يؤدي إلى تشكل ما يسمى بـ"اقتصاد الجريمة العابرة للحدود" الذي يهدد الاستقرار الوطني والإقليمي. وقد أكدت تقارير أمنية أن بعض الشبكات الناشطة بين الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا تعتمد على التداخل بين تجارة المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر، وهو ما يرفع من درجة الخطورة الاستراتيجية لهذه الظاهرة .[2]

وعلى المستوى العملياتي، كثفت وحدات الجيش الوطني الشعبي المنتشرة بالنواحي العسكرية الثانية والثالثة عملياتها الاستباقية على طول الحدود الغربية، مستعينة بمنظومات المراقبة الإلكترونية والطائرات بدون طيار والرادارات الأرضية والدوريات المشتركة مع مصالح الدرك الوطني والجمارك وحرس الحدود. وقد أسفرت هذه العمليات عن تفكيك عشرات الشبكات الإجرامية وإحباط محاولات إدخال كميات كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تم خلال سنة 2024 وحدها توقيف المئات من المهربين وحجز كميات معتبرة من الكيف المعالج والكوكايين والمؤثرات العقلية[3].

أما من الناحية الاجتماعية والصحية، فإن انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية يشكل تهديداً مباشراً للأمن المجتمعي، إذ تشير تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها إلى تزايد عدد القضايا المرتبطة باستهلاك المؤثرات العقلية بين فئة الشباب. كما ارتبطت العديد من جرائم القتل والسرقة والعنف الحضري بتعاطي المواد المخدرة، ما أدى إلى ارتفاع العبء الأمني والصحي على مؤسسات الدولة. وبالتالي أصبحت

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، مجلة الجيش، أعداد مختلفة بين 2020 و2026، أبواب "مكافحة الجريمة المنظمة" و"الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي".

[2] عبد النور بن عنتر، الأمن الحدودي الجزائري: التحديات والاستراتيجيات (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2022)، ص 117–124.

[3] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "حصائل عمليات مكافحة الجريمة المنظمة وحجز المخدرات عبر الحدود"، بيانات رسمية منشورة بين 2023 و2025.

مكافحة المخدرات جزءاً من استراتيجية وطنية شاملة لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، وإنما تشمل أيضاً الوقاية الصحية والتوعية المجتمعية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمدمنين[1].

كما تؤكد القراءة الاستراتيجية أن استهداف الجزائر بالمخدرات عبر حدودها الغربية يدخل ضمن نمط جديد من التهديدات غير التقليدية التي تسعى إلى إضعاف قدرات الدولة واستنزاف مواردها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك تبنت الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الردع العسكري والملاحقة القضائية والتعاون الاستخباراتي الدولي، إلى جانب تعزيز التنمية المحلية بالمناطق الحدودية وتجفيف البيئة الحاضنة لشبكات التهريب والجريمة المنظمة .

واعتمدت الجزائر مفهوم "الأمن الاستباقي"، الذي يقوم على إحباط التهديدات قبل وصولها إلى العمق الوطني، وهو ما يفسر العدد الكبير من العمليات الوقائية التي يتم تنفيذها سنوياً على الحدود الجنوبية والشرقية.

المطلب الثالث: التعاون الدولي والإقليمي كآلية لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

أفرزت التحولات الدولية المتسارعة التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة بيئة أمنية جديدة اتسمت بتراجع فعالية الحدود التقليدية أمام تنامي الأنشطة الإجرامية العابرة للدول، حيث لم تعد الجريمة المنظمة تقتصر على النطاق المحلي أو الوطني، بل تحولت إلى شبكات دولية معقدة تستفيد من العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية وحرية تنقل الأشخاص والسلع والمعلومات لتوسيع أنشطتها الإجرامية. وقد أصبحت هذه الشبكات تمارس أنماطاً متنوعة من الجرائم تشمل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والجرائم السيبرانية، وتمويل الجماعات الإرهابية، الأمر الذي جعلها تمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء[2].

وفي هذا السياق، أدركت الجزائر بحكم موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي وامتداد حدودها البرية التي تتجاوز 7343 كيلومتراً مع سبع دول إفريقية وعربية، أن مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على القدرات الوطنية فقط، مهما بلغت درجة تطورها وكفاءتها، بل تتطلب بناء منظومة

[1] الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، التقرير الوطني حول المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر (الجزائر: ONLCDT، 2024)، ص 41-56.

[2] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment (Vienna: United Nations, 2010), 25-31

تعاون أمني وقضائي واستخباراتي إقليمي ودولي قادرة على ملاحقة الشبكات الإجرامية خارج الحدود الوطنية وتجفيف منابع تمويلها وتعقب تحركات عناصرها عبر مختلف الأقاليم والدول .[1]

وقد ازدادت أهمية هذا التعاون في ظل التحولات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي وليبيا منذ سنة 2011، حيث أدى انهيار مؤسسات الدولة في بعض دول الجوار إلى ظهور فضاءات رخوة أمنياً استغلتها التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة لتطوير أنشطتها العابرة للحدود. وتشير العديد من التقارير الأمنية الجزائرية إلى وجود ترابط عضوي بين شبكات تهريب المخدرات والأسلحة والجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل، حيث أصبحت هذه الشبكات تعتمد على اقتصاد إجرامي متكامل يوفر التمويل واللوجستيات اللازمة لاستمرار نشاطها، وهو ما دفع الجزائر إلى تعزيز شراكاتها الأمنية مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لمواجهة هذه التحديات المركبة .

كما فرضت الطبيعة المتطورة للجريمة المنظمة العابرة للحدود إعادة صياغة المفهوم التقليدي للأمن الوطني ليصبح جزءاً من منظومة الأمن الجماعي والإقليمي، إذ لم يعد ممكناً لأي دولة أن تؤمن حدودها بمعزل عن محيطها الجغرافي. ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر مقاربة شاملة تقوم على الجمع بين التعاون الأمني والاستخباراتي والتنسيق القضائي والدبلوماسية الأمنية الوقائية، انطلاقاً من قناعة استراتيجية مفادها أن استقرار دول الجوار يمثل خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني الجزائري [2]

وفي إطار هذه الرؤية، انخرطت الجزائر في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 (اتفاقية باليرمو)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، إضافة إلى الاتفاقيات الإفريقية والعربية الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عززت حضورها داخل أجهزة التعاون الشرطي الدولي

[1] بلقاسم إيراتني، "التحديات الأمنية في الفضاء الساحلي الصحراوي وانعكاساتها على الجزائر"، مجلة الجيش، العدد 711 (2023): 18-25.

[2] مولود بلقاسمي، السياسة الإفريقية للجزائر : مقومات جيوستراتيجية وأزمات أمنية (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2021)، 96-104.

والإقليمي مثل الإنتربول والأفريبول وآليات التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء، بما يسمح بتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ الإنابات القضائية الدولية وملاحقة المجرمين الفارين عبر الحدود[1].

انطلاقاً من الطبيعة العابرة للحدود للجريمة المنظمة، أدركت الجزائر أن نجاح جهود المكافحة يظل رهيناً بوجود تعاون دولي وإقليمي فعال. ولذلك عملت على إبرام عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتبادل المعلومات الأمنية والقضائية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة[2].

وفي هذا الإطار، وقعت الجزائر اتفاقيات تعاون أمني مع العديد من الدول الأوروبية والإفريقية، من بينها الاتفاقية الجزائرية–الإيطالية الموقعة سنة 1999 والمتعلقة بمكافحة الإرهاب والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير الشرعية. وقد نصت هذه الاتفاقية على تبادل المعلومات العملياتية والتدريب المشترك وتطوير القدرات التقنية للأجهزة الأمنية في البلدين[3].

كما عززت الجزائر تعاونها مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، وهو ما ساهم في ملاحقة العديد من المطلوبين دولياً وتفكيك شبكات إجرامية تنشط بين أوروبا وشمال إفريقيا. ويُعد ملف تسليم رجل الأعمال عبد المؤمن خليفة من بريطانيا إلى الجزائر مثالاً بارزاً على فعالية آليات التعاون القضائي الدولي في ملاحقة الجرائم الاقتصادية والمالية العابرة للحدود[4].

وفي الإطار الإفريقي، واصلت الجزائر دعم آليات التعاون الأمني في منطقة الساحل من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) ومختلف المبادرات الإفريقية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، انطلاقاً من قناعة مفادها أن استقرار دول الجوار يمثل خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني الجزائري.

وعليه، فإن التعاون الدولي والإقليمي لم يعد يمثل خياراً تكميلياً في السياسة الأمنية الجزائرية، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التهديدات العابرة للحدود وتشابك المصالح الأمنية بين الدول. ومن ثم يسعى هذا المطلب إلى تحليل مختلف أبعاد التعاون الدولي والإقليمي الذي تنتهجه الجزائر في

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم الرئاسي رقم 02–55 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه. التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.

[3] الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية الإيطالية لمكافحة الإرهاب والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير الشرعية، 22 نوفمبر 1999.

[4] مجرب الدوادي. الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.

مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال دراسة آليات التعاون الأمني والاستخباراتي والقضائي والدبلوماسي، وتقييم مدى مساهمتها في تعزيز الأمن الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026.

تكشف دراسة آليات وتدابير الدولة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أن الجزائر نجحت في بناء نموذج أمني متكامل يجمع بين الردع العسكري، والفعالية القانونية، والتنسيق الاستخباراتي، والتعاون الدولي. وقد ساهمت هذه المقاربة في الحد من اختراق الشبكات الإجرامية للحدود الوطنية، رغم استمرار التحديات المرتبطة بهشاشة الأوضاع الأمنية في ليبيا ومنطقة الساحل.

غير أن التحولات المتسارعة التي تشهدها الجريمة المنظمة، خاصة في مجالات الجرائم السيبرانية وغسل الأموال الرقمية والاتجار الإلكتروني بالمخدرات، تفرض على الجزائر مواصلة تحديث تشريعاتها وأدواتها التقنية والاستخباراتية. كما أن نجاح المقاربة الأمنية يبقى مرتبطاً بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية، باعتبارها الحاضنة الأساسية للأمن المحلي والمجتمعي.

تكشف القراءة التحليلية لمجمل الآليات والتدابير التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود خلال الفترة (2020–2026) أن الجزائر لم تتعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها مجرد إشكالية أمنية أو جنائية تقليدية، وإنما باعتبارها تهديداً استراتيجياً مركباً يمس الأمن القومي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. فقد أظهرت التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي وليبيا أن الحدود لم تعد مجرد خطوط جغرافية فاصلة بين الدول، بل أصبحت فضاءات مفتوحة تتقاطع فيها مصالح شبكات التهريب والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية وأجهزة الاستخبارات الأجنبية والقوى المتنافسة على النفوذ الإقليمي. ومن ثم انتقلت المقاربة الجزائرية من مفهوم حماية الحدود إلى مفهوم إدارة التهديدات العابرة للحدود ضمن رؤية شاملة للأمن الوطني.

ومن منظور استراتيجي، يتضح أن الجزائر نجحت في بناء نموذج أمني متدرج يقوم على الربط بين الردع العسكري والاستباق الاستخباراتي والتنسيق الأمني متعدد المستويات. فالتجربة الجزائرية أثبتت أن مكافحة الجريمة المنظمة لا تتحقق عبر تكثيف الدوريات أو رفع الجاهزية العسكرية فقط، بل من خلال بناء شبكة إنذار مبكر قادرة على رصد التحولات الأمنية في عمق المجال الإقليمي قبل وصول تداعياتها إلى الحدود الوطنية. ولذلك أصبحت البيئة الأمنية في مالي والنيجر وليبيا وموريتانيا جزءاً من الحسابات الاستراتيجية الجزائرية، باعتبار أن استقرار هذه الدول يمثل امتداداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري.

أما على المستوى الاستخباراتي، فإن التطور الأبرز يتمثل في انتقال الأجهزة الجزائرية من العمل الأمني التقليدي إلى العمل الاستخباراتي الشبكي القائم على جمع المعلومات وتحليلها ودمجها بين مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية. فقد أظهرت التجارب الميدانية أن أغلب الشبكات الإجرامية العابرة للحدود تعتمد على هياكل مرنة يصعب استهدافها بالوسائل التقليدية، وهو ما جعل العنصر الاستخباراتي يحتل موقعاً مركزياً في العقيدة الأمنية الجزائرية. فالنجاحات المسجلة في تفكيك شبكات تهريب المخدرات والأسلحة وتوقيف المهربين وإحباط محاولات التسلل الإرهابي لم تكن نتيجة العمل الميداني فقط، بل جاءت أساساً نتيجة الاستغلال الأمثل للمعلومات الاستخباراتية والتنسيق العملياتي بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك وحرس الحدود.

ومن زاوية الحوكمة الأمنية، تكشف التجربة الجزائرية عن تطور ملحوظ نحو نموذج الأمن التشاركي الذي يقوم على تكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والقضائيين. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود بطبيعتها المعقدة تتجاوز اختصاص مؤسسة واحدة، ولذلك تم تعزيز آليات التنسيق بين المؤسسات الأمنية والقضائية والمالية والاستخباراتية بما يسمح بتبادل المعلومات في الزمن الحقيقي وتوحيد الجهود العملياتية. ويُعد هذا التحول أحد أهم عناصر القوة في المنظومة الأمنية الجزائرية، لأنه قلص من مظاهر التداخل والازدواجية ورفع من فعالية الاستجابة الأمنية للتهديدات المستجدة.

وعلى المستوى العملياتي، أظهرت التدابير الأمنية والعسكرية قدرة معتبرة على تضييق الخناق على الشبكات الإجرامية النشطة في المناطق الحدودية. فقد ساهم الانتشار المكثف للقوات العسكرية ووحدات حرس الحدود واستخدام وسائل المراقبة الإلكترونية والطائرات دون طيار والرادارات الحديثة في رفع مستوى السيطرة على الفضاءات الحدودية. غير أن القراءة الاستراتيجية الأعمق تشير إلى أن النجاح الحقيقي لا يقاس فقط بعدد الموقوفين أو كميات المحجوزات، بل بمدى قدرة الدولة على تفكيك البنية الاقتصادية والمالية التي تستند إليها هذه الشبكات، لأن الجريمة المنظمة تعتمد أساساً على منطق الربح الاقتصادي أكثر من اعتمادها على السيطرة الجغرافية.

ومن منظور الأمن الاقتصادي، يتضح أن الدولة الجزائرية أدركت مبكراً أن شبكات التهريب والمخدرات وغسل الأموال لا تستهدف الأمن الميداني فقط، بل تستهدف أيضاً إضعاف الاقتصاد الوطني واستنزاف الموارد المالية للدولة. فالأموال الناتجة عن الاقتصاد الإجرامي الموازي تمثل تهديداً مباشراً للسيادة الاقتصادية ولمنظومة الرقابة المالية، كما تؤدي إلى خلق أسواق موازية تعرقل جهود التنمية في المناطق الحدودية.

ولهذا جاء تعزيز آليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتتبع التحويلات المالية المشبوهة كجزء من استراتيجية شاملة لحماية الأمن الاقتصادي الوطني.

كما تكشف المعطيات الميدانية أن أخطر ما يميز الجريمة المنظمة المعاصرة هو اندماجها المتزايد مع التنظيمات الإرهابية في إطار ما يعرف بـ"اقتصاد التهديدات الهجينة". فقد أصبحت بعض الجماعات الإرهابية في الساحل تعتمد على عائدات التهريب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية لتمويل أنشطتها المسلحة، بينما تستفيد الشبكات الإجرامية من الحماية الأمنية التي توفرها الجماعات الإرهابية داخل المناطق الهشة. وهذا التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة يمثل أحد أخطر التحديات المستقبلية التي تواجه الأمن القومي الجزائري، لأنه يحول التهديد من نشاط إجرامي محدود إلى منظومة أمنية معادية تمتلك موارد مالية وقدرات لوجستية وشبكات إقليمية عابرة للحدود.

وفي التقييم الاستشرافي، يمكن القول إن الجزائر استطاعت خلال السنوات الأخيرة بناء منظومة متقدمة نسبياً لإدارة المخاطر الأمنية الحدودية مقارنة بالعديد من دول المنطقة، غير أن طبيعة التهديدات المستقبلية تفرض الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق الاستراتيجي العميق. فالتحديات القادمة لن تقتصر على تهريب المخدرات والأسلحة، بل ستشمل الجريمة السيبرانية، والعملات المشفرة، والطائرات المسيّرة غير الشرعية، وشبكات الذكاء الاصطناعي الإجرامية، وأساليب الحرب الهجينة التي توظف الفضاء الرقمي والاقتصادي والإعلامي في خدمة الشبكات الإجرامية.

إن التقييم النهائي للمبحث يفضي إلى نتيجة جوهرية مفادها أن نجاح الدولة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا يعود فقط إلى حجم الإمكانات العسكرية والأمنية المسخرة، وإنما إلى قدرتها على بناء معادلة متوازنة تجمع بين الردع العسكري، والكفاءة الاستخباراتية، والحوكمة الأمنية الرشيدة، والتعاون الدولي، والتنمية المحلية للمناطق الحدودية. وهي معادلة تجعل من الأمن الحدودي جزءاً من مشروع استراتيجي شامل لحماية الأمن القومي الجزائري وضمان استقرار الدولة في بيئة إقليمية تتسم بارتفاع مستويات المخاطر واللايقين الاستراتيجي.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الجزائرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

أصبحت ظاهرة الهجرة غير النظامية خلال العقدين الأخيرين واحدة من أكثر التحديات الأمنية والاستراتيجية تعقيداً في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، نظراً لتشابك أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فلم تعد الهجرة غير النظامية مجرد حركة انتقال أفراد عبر الحدود بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، بل تحولت إلى ظاهرة عابرة للحدود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وتجارة البشر، والاتجار بالمهاجرين، وغسل الأموال، وتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وهو ما جعلها تمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني للدول المستقبلة ودول العبور على حد سواء .

وتكتسب هذه الظاهرة بالنسبة للجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي الذي يجعلها حلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، حيث تمتد حدودها البرية لأكثر من 7343 كيلومتراً مع سبع دول إفريقية وعربية، من بينها مالي والنيجر وليبيا، وهي دول عرفت خلال فترة الدراسة (2020–2026) أوضاعاً أمنية وسياسية مضطربة ساهمت في تصاعد موجات النزوح والهجرة غير النظامية نحو الأراضي الجزائرية باعتبارها دولة عبور أو وجهة استقرار مؤقت أو دائم لبعض المهاجرين[1].

وقد أدى الانهيار المؤسسي في بعض دول الجوار، واستمرار النزاعات المسلحة، وتنامي الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، إلى زيادة الضغط على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للجزائر، حيث أصبحت المناطق الحدودية فضاءات مفتوحة لنشاط شبكات تهريب المهاجرين التي تستغل هشاشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية في دول المصدر لتسهيل عمليات العبور غير الشرعي نحو الشمال الإفريقي وأوروبا. وتشير تقارير أمنية جزائرية إلى أن شبكات الاتجار بالبشر باتت ترتبط بشكل متزايد بشبكات تهريب المخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة، ما أدى إلى تعقيد البيئة الأمنية على طول الشريط الحدودي الوطني.[2]

وفي هذا السياق، أدركت الجزائر أن معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية لا يمكن أن تقتصر على المقاربة الأمنية التقليدية فقط، بل تستوجب اعتماد استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين الردع الأمني والعسكري، والتنمية المحلية للمناطق الحدودية، والتعاون الإقليمي والدولي، والالتزام بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المهاجرين واللاجئين. ولذلك تبنت الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2020

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "تأمين الحدود الوطنية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود"، مجلة الجيش، العدد 715 (2023)، ص 14–18.

[2] لبنى جصاص، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2 (2022)، ص 203–210.

و2026 مقاربة متكاملة تقوم على تعزيز الرقابة الحدودية، وتطوير القدرات الاستخباراتية، وتفكيك شبكات التهريب، إلى جانب دعم الاستقرار الإقليمي في دول الجوار من خلال الوساطة الدبلوماسية والمبادرات التنموية.

كما شهدت هذه المرحلة توظيفاً متزايداً للتكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود، من خلال استخدام الطائرات دون طيار، وأنظمة الاستطلاع الإلكتروني، والرادارات الأرضية، وشبكات المراقبة الذكية، بما يسمح بالكشف المبكر عن محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية، خاصة عبر المحاور الصحراوية الممتدة بين الجزائر ومالي والنيجر وليبيا. وقد ساهمت هذه الإجراءات في إحباط آلاف محاولات التسلل وتفكيك العديد من الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين عبر الحدود الوطنية [1].

وعلى المستوى الاستراتيجي، تنظر الجزائر إلى الهجرة غير النظامية باعتبارها مؤشراً على الاختلالات البنيوية التي تعاني منها البيئة الإقليمية الإفريقية، وليس مجرد تحدٍ أمني ظرفي، وهو ما يفسر تركيز الدبلوماسية الجزائرية على دعم مشاريع التنمية والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، والدعوة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة المرتبطة بالفقر والبطالة والصراعات المسلحة والتغيرات المناخية. ومن هذا المنطلق أصبحت مكافحة الهجرة غير النظامية جزءاً من رؤية أمنية شاملة ترتكز على الترابط بين الأمن والتنمية والاستقرار الإقليمي[2].

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الاستراتيجيات الجزائرية المعتمدة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية خلال الفترة (2020–2026)، من خلال دراسة المقاربة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، وتقييم الأبعاد القانونية والمؤسساتية، ثم الوقوف على أدوار التعاون الإقليمي والدولي في الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية وتأمين الحدود الوطنية في ظل التحديات المتزايدة التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية.

المطلب الأول: تطور ظاهرة الهجرة غير المشروعة في الجزائر.

تُعدّ الهجرة غير النظامية من أبرز الظواهر الأمنية والاجتماعية التي شهدت تحولات عميقة في الجزائر خلال العقود الأخيرة، حيث انتقلت من كونها ظاهرة محدودة مرتبطة بمحاولات فردية للهجرة نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، إلى إشكالية أمنية واستراتيجية متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود الجنوبية"، مجلة الجيش، العدد 732 (2025)، ص 20–25.

[2] عبد القادر بن دعماش، "الهجرة غير النظامية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الدراسات الإفريقية والاستراتيجية، المجلد 9، العدد 1 (2024)، ص 77–91.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والإقليمية. وقد فرض الموقع الجيوسياسي للجزائر، الممتد على أكثر من 7,000 كلم من الحدود البرية مع سبع دول إفريقية وعربية، إضافة إلى شريط ساحلي يتجاوز 1,200 كلم، تحوّلها تدريجياً إلى دولة منشأ وعبور واستقبال للهجرة غير النظامية في آن واحد، الأمر الذي جعل إدارة الظاهرة تمثل تحدياً متصاعداً أمام مؤسسات الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026.[1]

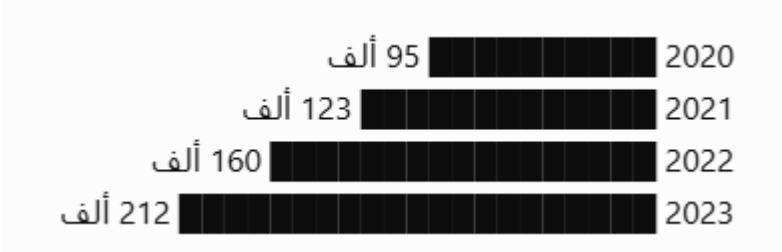

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة – (IOM) تقارير تتبع تدفقات الهجرة في المتوسط[2].

وفي ظل التدهور الأمني الذي عرفته بعض دول الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وليبيا، وتنامي نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تحولت مسارات الهجرة غير النظامية إلى جزء من منظومة إجرامية معقدة ترتبط بتهريب البشر والاتجار بالمهاجرين وتبييض الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة، وهو ما دفع الجزائر إلى تبني مقاربة شاملة تجمع بين البعد الأمني والبعد التنموي والبعد الإنساني والدبلوماسي في إدارة الظاهرة. كما أظهرت التقارير الصادرة عن الأجهزة الأمنية الجزائرية أن شبكات التهريب أصبحت تعتمد تقنيات متطورة ومسارات متغيرة باستمرار لتجاوز الرقابة الحدودية، مما زاد من تعقيد التحديات المرتبطة بالهجرة غير النظامية خلال السنوات الأخيرة .[3]

لقد شهدت ظاهرة الهجرة غير النظامية في الجزائر تحولات بنيوية ، حيث لم تعد تقتصر على ما يُعرف محلياً بظاهرة "الحرقة" التي يقوم بها الشباب الجزائري عبر السواحل الشمالية، بل أصبحت تشمل تدفقات متزايدة للمهاجرين القادمين من دول الساحل والصحراء الكبرى، خاصة من النيجر ومالي وتشاد

[1] وكالة الأنباء الجزائرية. "الهجرة غير الشرعية: الجزائر اعتمدت مقاربة شاملة تقوم على الموازنة بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية والتنموية وحماية حقوق الإنسان." تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل سعيد سعيود. الجزائر، 1 أكتوبر 2025.

[2] https://dtm.iom.int/reports/migrant-and-refugee-movements-through-central-mediterranean-sea-joint-annual-overview-2023?utm_source=chatgpt.com

[3] ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

وبوركينا فاسو وغينيا. وتشير المعطيات الأمنية إلى أن الجزائر أصبحت تمثل نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا بالنسبة لآلاف المهاجرين غير النظاميين الذين يستغلون هشاشة الأوضاع الأمنية في بعض الدول الإفريقية وانهيار الرقابة الحدودية فيها للوصول إلى الأراضي الجزائرية قبل محاولة العبور نحو السواحل الأوروبية. وقد ساهمت الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية المتكررة في منطقة الساحل منذ عام 2020 في زيادة تدفقات المهاجرين نحو الحدود الجنوبية الجزائرية، خصوصاً عبر ولايات تمنراست وبرج باجي مختار وإن قزام وأدرار .[1]

ومن الناحية الإحصائية، كشفت بيانات وزارة الدفاع الوطني وقيادة الدرك الوطني أن قوات الجيش الوطني الشعبي تمكنت خلال السنوات الممتدة بين 2020 و2025 من توقيف عشرات الآلاف من المهاجرين غير النظاميين من جنسيات إفريقية مختلفة أثناء محاولات التسلل عبر الحدود الجنوبية. كما أعلنت وزارة الدفاع الوطني في العديد من بياناتها الأسبوعية عن إحباط شبكات مختصة في تنظيم الهجرة السرية والاتجار بالبشر، حيث تم تفكيك مئات الشبكات الإجرامية التي تنشط بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي. وقد سجلت بعض السنوات ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الموقوفين نتيجة تفاقم الأوضاع الأمنية في النيجر ومالي بعد الانقلابات العسكرية والتوترات الإقليمية التي عرفتها المنطقة[2].

وفي المقابل، استمرت ظاهرة "الحرقة" بين الشباب الجزائري رغم الإجراءات الأمنية المشددة. فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في أساليب الهجرة البحرية غير النظامية، حيث انتقلت شبكات التهريب من استخدام قوارب الصيد التقليدية إلى استعمال زوارق سريعة مزودة بمحركات قوية وأجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية، ما جعل عمليات الرصد والملاحقة أكثر تعقيداً. وتشير تقارير مصالح حرس السواحل إلى إحباط مئات محاولات الإبحار السري سنوياً وإنقاذ آلاف الأشخاص من الغرق في عرض البحر الأبيض المتوسط، خاصة انطلاقاً من سواحل وهران ومستغانم وعين تموشنت والشلف وتيبازة وعنابة[3].

كما ارتبط تطور الظاهرة بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. فعلى الرغم من البرامج الحكومية الهادفة إلى تعزيز التشغيل وتحسين الظروف المعيشية للشباب، إلا أن بعض الفئات ما تزال ترى في الهجرة غير النظامية وسيلة لتحقيق طموحات اقتصادية واجتماعية أفضل. وقد ساهمت تداعيات جائحة

[1] عواشرية رقية سليمان، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجاً)"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 139، الرياض، 2016.

[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، البيانات الأسبوعية الخاصة بالحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي، 2020–2026.

[3] قيادة قوات حرس السواحل الجزائرية، التقارير السنوية للنشاط العملياتي، 2020–2025.

كوفيد-19 خلال سنتي 2020 و2021 في تفاقم بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع نسبي في محاولات الهجرة السرية خلال تلك المرحلة. وتؤكد الدراسات السوسيولوجية أن الدوافع الاقتصادية لم تعد العامل الوحيد المحرك للهجرة، بل انضمت إليها عوامل نفسية وثقافية وإعلامية مرتبطة بتأثير وسائل التواصل الاجتماعي وصناعة صورة مثالية للحياة في أوروبا لدى بعض فئات الشباب[1].

ومن زاوية أمنية واستراتيجية، أصبحت الهجرة غير النظامية تمثل أحد أهم التهديدات المركبة للأمن الوطني الجزائري، نظراً للعلاقة المتزايدة بين شبكات تهريب المهاجرين وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. فقد كشفت تحقيقات الأجهزة الأمنية عن وجود ارتباطات بين بعض شبكات الهجرة السرية وعصابات تهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية. كما أظهرت التقارير الأمنية أن الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل تسعى أحياناً إلى استغلال مسارات الهجرة غير النظامية لتسهيل تحركات عناصرها أو للحصول على موارد مالية من خلال فرض إتاوات على شبكات التهريب، الأمر الذي جعل مكافحة الهجرة غير النظامية جزءاً من منظومة الأمن القومي الجزائري الشامل[2].

وعلى المستوى الإقليمي، تأثرت الجزائر بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية في ليبيا ومالي والنيجر. فبعد انهيار مؤسسات الدولة الليبية وانتشار السلاح في المنطقة منذ سنة 2011، تحولت بعض المسارات الحدودية إلى ممرات نشطة للهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة. كما أدى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في شمال مالي إلى زيادة تدفقات السكان نحو الجزائر بحثاً عن الأمن والاستقرار. وخلال الفترة 2023-2025 تحديداً، ساهمت التحولات السياسية التي شهدتها دول الساحل في ارتفاع الضغوط الأمنية على الحدود الجنوبية الجزائرية، ما دفع السلطات إلى تعزيز الانتشار العسكري وتكثيف المراقبة الإلكترونية واستخدام الطائرات بدون طيار وأنظمة الاستشعار الحديثة لمراقبة التحركات العابرة للحدود[3].

وفي مواجهة هذه التحديات، اعتمدت الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد تقوم على الدمج بين البعد الأمني والبعد الإنساني. فمن جهة، كثفت الأجهزة الأمنية عمليات تفكيك شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وعززت المراقبة البرية والبحرية والجوية. ومن جهة أخرى، عملت السلطات بالتنسيق مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، على تنظيم عمليات العودة الطوعية

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التقرير الوطني حول الهجرة والتنمية المحلية، الجزائر، 2023.

[2] الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، التقرير الوطني السنوي للمخدرات والجريمة المنظمة، الجزائر، 2024.

[3] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، التقرير الجزائري حول قضايا الهجرة والأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي، الجزائر، 2025.

للمهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية وفقاً للمعايير الإنسانية والقانونية الدولية. كما تم تطوير برامج تنموية بالمناطق الحدودية الجنوبية للحد من الهشاشة الاقتصادية التي تستغلها شبكات التهريب في استقطاب السكان المحليين[1].

وتؤكد القراءة الاستراتيجية لتطور الظاهرة خلال الفترة (2020–2026) أن الجزائر انتقلت من مرحلة التعامل مع الهجرة غير النظامية باعتبارها تحدياً أمنياً محدوداً إلى اعتبارها قضية أمن قومي مرتبطة بالأمن الحدودي والاستقرار الإقليمي والتنمية المحلية والتعاون الدولي. فالتعقيد المتزايد للظاهرة وتداخلها مع الجريمة المنظمة والإرهاب يفرضان استمرار تطوير المقاربات الأمنية والاستخباراتية والتكنولوجية، بالتوازي مع تعزيز التعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية لمعالجة الأسباب العميقة للهجرة غير النظامية وليس فقط نتائجها الظاهرة.

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية.

أصبحت الهجرة غير النظامية خلال العقد الأخير من أكثر القضايا الأمنية والاستراتيجية تعقيداً في البيئة الإقليمية المغاربية والإفريقية، خاصة مع التحولات التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي وتفاقم الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية في دول المصدر والعبور. وبحكم الموقع الجيوسياسي الذي تحتله الجزائر باعتبارها دولة عبور واستقبال ومقصداً جزئياً للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد وجدت نفسها أمام تحديات متزايدة فرضت ضرورة تبني مقاربة شاملة لإدارة تدفقات الهجرة غير النظامية تتجاوز المعالجة الأمنية التقليدية نحو رؤية متعددة الأبعاد تجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، لم تنظر الجزائر إلى الهجرة غير النظامية باعتبارها مجرد تهديد أمني مرتبط بالحدود، وإنما باعتبارها ظاهرة مركبة ترتبط بعوامل الفقر والتهميش وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهو ما دفعها إلى تبني استراتيجية استباقية ترتكز على الوقاية والحماية والمعالجة التنموية بالتوازي مع الردع القانوني والأمني. وقد انسجمت هذه المقاربة مع التوجهات الدولية التي أكدت عليها المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة بشأن ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية بدل الاقتصار على إدارة نتائجها وآثارها الأمنية فقط[2].

[1] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير مسارات الهجرة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، جنيف، 2024.

[2] Organisation Internationale pour les Migrations, Migration et Protection des Droits de l'Homme, Genève, 2005, p.34

وتكتسب المقاربة الجزائرية أهمية خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2025، بالنظر إلى تزايد تدفقات المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي، خاصة بعد الانهيارات الأمنية التي شهدتها كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا، حيث تحولت الجزائر إلى إحدى أهم الدول المعنية بإدارة التحركات السكانية غير النظامية في شمال إفريقيا. وتشير المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية الجزائرية وقيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني إلى تسجيل عشرات الآلاف من حالات التسلل والعبور غير الشرعي خلال هذه الفترة، إضافة إلى تفكيك مئات الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، الأمر الذي فرض على السلطات العمومية تطوير آليات جديدة تجمع بين العمل الاستخباراتي والمراقبة الحدودية والتنسيق المؤسساتي والتعاون الإقليمي[1].

وفي هذا الإطار، ترتكز المقاربة الجزائرية في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية على أربعة أبعاد مترابطة تتمثل في المقاربة الاستباقية الوقائية، والمقاربة الأمنية والقانونية، والمقاربة الإنسانية والحقوقية، والمقاربة التنموية والدبلوماسية، وهي أبعاد تسعى مجتمعة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات حماية الأمن الوطني واحترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يعكس تطوراً نوعياً في فلسفة إدارة الهجرة داخل الجزائر مقارنة بالمقاربات التقليدية التي كانت تركز أساساً على الجانب الأمني.

أولاً: المقاربة الاستباقية والوقائية في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية.

تعتمد الجزائر في تعاملها مع الهجرة غير النظامية على مبدأ الاستباق الأمني الذي يقوم على معالجة الظاهرة قبل وصولها إلى مرحلة التهديد المباشر للأمن الوطني. وتستند هذه الرؤية إلى قناعة مفادها أن مكافحة الهجرة غير النظامية لا يمكن أن تتحقق فقط عبر تشديد الرقابة الحدودية، بل تستوجب كذلك فهم العوامل المنتجة لها والعمل على تقليص آثارها داخل دول المنشأ والعبور. وقد أكدت اللجنة العالمية للهجرة الدولية أن الهجرة غير النظامية هي نتيجة مباشرة لاختلالات التنمية والفقر وضعف الحوكمة وغياب الأمن الإنساني، الأمر الذي يستدعي تبني مقاربة وقائية طويلة المدى تقوم على معالجة الأسباب العميقة للظاهرة.[2]

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الاستباقية تمثلت في تعزيز منظومة الإنذار المبكر على الحدود الجنوبية الممتدة لأكثر من 6800 كلم، وتكثيف العمل الاستخباراتي لرصد شبكات التهريب قبل وصولها إلى الشريط الحدودي، فضلاً عن إنشاء قواعد بيانات مشتركة بين مختلف الأجهزة

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تقارير النشاط السنوية 2020-2025.

[2] منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، ص 212-214.

الأمنية لتتبع تحركات المهاجرين وشبكات الاتجار بالبشر. كما تم توظيف الطائرات بدون طيار وأجهزة المراقبة الإلكترونية والرادارات الأرضية ضمن استراتيجية أمنية متكاملة تهدف إلى كشف التحركات المشبوهة في المناطق الصحراوية النائية التي تستغلها شبكات التهريب .[1]

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني إلى أن الوحدات العسكرية المنتشرة على الحدود الجنوبية نجحت خلال السنوات الأخيرة في إحباط آلاف محاولات التسلل غير الشرعي وتوقيف أعداد كبيرة من المهربين والمتورطين في شبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بتهريب البشر، وهو ما يعكس فعالية المقاربة الاستباقية في الحد من تدفقات الهجرة قبل وصولها إلى المناطق الحضرية والساحلية[2] .

ثانياً: المقاربة الأمنية والقانونية في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية.

تمثل المقاربة الأمنية أحد المرتكزات الأساسية في الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير النظامية، خاصة في ظل الارتباط المتزايد بين هذه الظاهرة والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب والاتجار بالبشر. وقد عززت الجزائر قدراتها الأمنية من خلال إشراك مختلف الأجهزة المختصة، وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي، وحرس الحدود، والدرك الوطني، والأمن الوطني، وحراس السواحل، ضمن منظومة متكاملة لإدارة الحدود ومراقبة تدفقات الأشخاص والبضائع.

وقد لعبت مجموعات حرس الحدود التابعة للجيش الوطني الشعبي دوراً محورياً في مراقبة الحدود الجنوبية والشرقية، حيث تقوم بدوريات دائمة وثابتة ومتنقلة تهدف إلى منع التسلل غير الشرعي ومكافحة شبكات التهريب. كما ساهمت قوات حراس السواحل في إحباط العديد من محاولات الهجرة السرية عبر البحر المتوسط، خصوصاً على مستوى السواحل الغربية والوسطى للبلاد، حيث تم خلال السنوات الأخيرة إنقاذ آلاف الأشخاص وتفكيك شبكات متخصصة في تنظيم رحلات "الحرقة" نحو أوروبا[3].

وعلى المستوى التشريعي، اعتمدت الجزائر ترسانة قانونية متكاملة لمكافحة الهجرة غير النظامية، من أبرزها القانون رقم 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي جرم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وفرض عقوبات صارمة على المنظمين والوسطاء والمتورطين في تسهيل العبور غير الشرعي. كما تم

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصائل العملياتية السنوية 2020-2025.

[2] قيادة الدرك الوطني، الحصيلة السنوية لمكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، 2021-2025.

[3] المديرية العامة للأمن الوطني، التقرير السنوي للنشاطات العملياتية، 2022-2025.

تعزيز الإطار القانوني المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بما يسمح للسلطات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين مع احترام الضمانات القانونية والحقوق الأساسية[1] .

وتكشف الإحصائيات الأمنية خلال الفترة 2020-2025 عن تفكيك مئات الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين عبر الحدود الجنوبية، إضافة إلى توقيف آلاف الأشخاص من جنسيات مختلفة حاولوا دخول التراب الوطني بطريقة غير قانونية. كما نجحت المصالح الأمنية في حجز وسائل النقل المستعملة في عمليات التهريب وضبط وثائق سفر مزورة كانت تستخدم لتسهيل التنقل غير المشروع داخل وخارج البلاد[2].

ثالثاً: المقاربة الإنسانية والحقوقية في إدارة الهجرة غير النظامية.

على الرغم من الطابع الأمني للظاهرة، تحرص الجزائر على إدماج البعد الإنساني ضمن سياساتها المتعلقة بإدارة الهجرة غير النظامية، انطلاقاً من التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الإطار، تعمل السلطات الجزائرية بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري والمنظمات الدولية على توفير الرعاية الصحية والإيواء المؤقت والخدمات الأساسية للمهاجرين الموجودين في وضعية هشاشة، خاصة النساء والأطفال والفئات الأكثر عرضة للاستغلال.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تنظيم عمليات واسعة للعودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين بالتنسيق مع حكومات بلدانهم الأصلية، لا سيما النيجر ومالي، حيث تمت إعادة عشرات الآلاف من المهاجرين في إطار اتفاقيات ثنائية تراعي الجوانب الإنسانية وتحترم كرامة الأشخاص المعنيين. كما تواصل السلطات الجزائرية توفير الرعاية الطبية والغذائية للمهاجرين الموجودين في مراكز الاستقبال المؤقتة إلى غاية استكمال الإجراءات الإدارية الخاصة بإعادتهم[3].

وتنسجم هذه السياسة مع التوجهات الأممية التي تؤكد ضرورة الموازنة بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين، بما في ذلك الحق في الكرامة الإنسانية والحماية من الاستغلال والاتجار بالبشر والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة[4].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09-01 المعدل لقانون العقوبات.

[2] وزارة العدل الجزائرية، التقارير الإحصائية المتعلقة بجرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، 2020-2025.

[3] الهلال الأحمر الجزائري، تقارير التكفل بالمهاجرين وإعادتهم الطوعية، 2021-2025.

[4] الأمم المتحدة، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، تقارير دورية مختلفة.

رابعاً: المقاربة التنموية والدبلوماسية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

تنطلق الجزائر من قناعة استراتيجية مفادها أن المعالجة المستدامة للهجرة غير النظامية تقتضي معالجة مسبباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل دول المنشأ، وهو ما يفسر تركيزها المتزايد على البعد التنموي والدبلوماسي في إدارة هذه الظاهرة. وقد تجسد ذلك من خلال دعم مشاريع التنمية والبنية التحتية في منطقة الساحل الإفريقي، والمشاركة في المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستقرار ومكافحة الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية.

كما أولت الجزائر اهتماماً خاصاً لتشغيل الشباب ومكافحة البطالة باعتبارها من أهم العوامل الدافعة للهجرة غير النظامية. ولهذا الغرض تم تطوير برامج دعم التشغيل والمقاولاتية وتمويل المؤسسات الناشئة، إضافة إلى برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي استهدفت خلق فرص عمل للشباب وتقليص دوافع الهجرة نحو الخارج. وقد ساهمت هذه البرامج في إدماج آلاف الشباب في سوق العمل وتقليل الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقر[1].

وعلى الصعيد الدبلوماسي، كثفت الجزائر تعاونها مع دول الساحل والمنظمات الدولية، وخاصة المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل تعزيز حوكمة الهجرة وتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر. كما دافعت الجزائر في مختلف المحافل الدولية عن ضرورة اعتماد مقاربة شاملة للهجرة تقوم على التنمية المشتركة ومعالجة الاختلالات البنيوية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير النظامية[2].

يتضح أن المقاربة الجزائرية في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية خلال الفترة 2015–2025 قامت على فلسفة أمنية–تنموية متكاملة تجمع بين الردع والوقاية والحماية والمعالجة الاستراتيجية للأسباب الجذرية للظاهرة. ورغم النتائج الإيجابية المحققة في مجال تأمين الحدود وتفكيك شبكات التهريب وتعزيز التعاون الإقليمي، فإن استمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية في منطقة الساحل يجعل من الهجرة غير النظامية تحدياً مستمراً يفرض على الجزائر مواصلة تطوير أدواتها الاستخباراتية والأمنية والدبلوماسية ضمن إطار حوكمة شاملة للهجرة يوازن بين الأمن الوطني ومتطلبات الأمن الإنساني.

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حصائل التشغيل والإدماج المهني 2020–2025.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، تقارير التعاون الإقليمي في مجال الهجرة والأمن الحدودي 2020–2025.

المطلب الثالث: التحديات الإنسانية والأمنية والقانونية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة.

أفرزت التحولات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا خلال العقد الأخير واقعاً جديداً جعل من الهجرة غير المشروعة إحدى أكثر القضايا تعقيداً على المستويات الإنسانية والأمنية والقانونية. فمع تصاعد النزاعات المسلحة في مالي وليبيا والسودان، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، تحولت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي إلى دولة عبور واستقبال ومواجهة مباشرة لتداعيات تدفقات الهجرة غير النظامية. ولم تعد الظاهرة تقتصر على كونها حركة انتقال غير قانونية للأفراد عبر الحدود، بل أصبحت قضية مركبة تتداخل فيها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتهديدات الإرهابية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتحديات القانونية المرتبطة بحماية اللاجئين والمهاجرين وإدارة الحدود الوطنية في آن واحد[1].

وقد كشفت التقارير الأمنية الجزائرية الصادرة خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026عن تصاعد ملحوظ في أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يتم توقيفهم على الحدود الجنوبية، خاصة القادمين من النيجر ومالي وتشاد وبوركينافاسو، بالتزامن مع ارتفاع نشاط شبكات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. كما سجلت المنظمات الدولية المختصة بالهجرة تزايداً في عدد الوفيات والإصابات المرتبطة بطرق الهجرة الصحراوية والبحرية، الأمر الذي جعل الظاهرة تتجاوز بعدها الأمني لتتحول إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد إقليمية ودولية[2]. وفي هذا السياق تواجه الجزائر، شأنها شأن العديد من دول العبور والمقصد، مجموعة من التحديات المتشابكة التي يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في التحديات الإنسانية والتحديات الأمنية والتحديات القانونية.

أولاً: التحديات الإنسانية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة.

تمثل التحديات الإنسانية أخطر التداعيات الناجمة عن الهجرة غير المشروعة، نظراً لارتباطها المباشر بحق الإنسان في الحياة والكرامة والأمن الشخصي. فالمهاجرون غير النظاميين غالباً ما يسلكون طرقاً صحراوية وبحرية شديدة الخطورة هرباً من الفقر أو النزاعات المسلحة أو الاضطهاد السياسي، ما يجعلهم عرضة لمختلف أشكال المخاطر الإنسانية. وتشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن منطقة الصحراء الكبرى أصبحت خلال السنوات الأخيرة واحدة من أخطر مسارات الهجرة في العالم، حيث يتم تسجيل سنوياً

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التقارير السنوية حول الهجرة وحماية الحدود، الجزائر، 2020–2025.
[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصائل العملياتية السنوية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 2020–2025.

مئات حالات الوفاة نتيجة العطش والجوع والإجهاد الحراري والحوادث المرتبطة بعمليات التهريب غير النظامي، في حين يصعب تحديد العدد الحقيقي للضحايا بسبب الطبيعة المعزولة للمسالك الصحراوية[1].

وتبرز الجزائر ضمن الدول الأكثر تأثراً بهذه المأساة الإنسانية بحكم امتداد حدودها الجنوبية مع دول الساحل لمسافات تفوق 6000 كيلومتر، حيث تعثر الأجهزة الأمنية بشكل دوري على مهاجرين في أوضاع صحية متدهورة نتيجة رحلات طويلة داخل الصحراء الكبرى. وقد سجل الهلال الأحمر الجزائري خلال السنوات الأخيرة عشرات عمليات التدخل الإنساني لإنقاذ مهاجرين عالقين في المناطق الحدودية وتوفير الرعاية الصحية والغذائية لهم قبل تحويلهم إلى مراكز الإيواء المؤقتة[2]. كما تواجه السلطات تحدياً متزايداً يتمثل في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية للمهاجرين، خاصة النساء الحوامل والأطفال غير المصحوبين بذويهم، وهو ما يفرض أعباءً إضافية على المنظومة الصحية والاجتماعية الوطنية.

ومن جهة أخرى، ترتبط الهجرة غير المشروعة بظاهرة الاتجار بالبشر والاستغلال الإجرامي للمهاجرين. إذ تستغل شبكات التهريب هشاشة المهاجرين وتعرضهم لأشكال متعددة من العنف الجسدي والنفسي والابتزاز المالي والعمل القسري والاستغلال الجنسي. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن النساء والفتيات المهاجرات يعدن من أكثر الفئات تعرضاً للاستغلال أثناء رحلات الهجرة، خصوصاً في مناطق النزاعات وضعف الرقابة الأمنية[3]. كما أن الأطفال غير المصحوبين يمثلون فئة شديدة الهشاشة، حيث يتعرض بعضهم للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو للاستغلال في أنشطة غير مشروعة، ما يجعل الهجرة غير النظامية أزمة إنسانية وأمنية في الوقت نفسه.

ويضاف إلى ذلك التحدي المرتبط بتزايد أعداد طالبي اللجوء والنازحين الفارين من الصراعات المسلحة في دول الجوار، حيث يختلط المهاجرون الاقتصاديون بالفارين من النزاعات، الأمر الذي يخلق ضغوطاً متزايدة على مؤسسات الدولة الجزائرية المكلفة بالتكفل الإنساني والإداري بهذه الفئات. كما تفرض هذه الأوضاع تحديات مرتبطة بالإيواء والرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، خصوصاً في ظل استمرار الأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي وعدم استقرار البيئة الإقليمية [4].

---

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، التقرير السنوي للنشاطات الأمنية ومكافحة الهجرة غير النظامية، الجزائر، 2021–2025.

[2] قيادة الدرك الوطني، حصائل مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، الجزائر، 2020–2025.

[3] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، تقارير التعاون الإقليمي حول الهجرة والأمن الحدودي، الجزائر، 2020–2025.

[4] الهلال الأحمر الجزائري، تقارير التكفل الإنساني بالمهاجرين غير النظاميين، الجزائر، 2021–2025.

ثانياً: التحديات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة.

تمثل التحديات الأمنية أحد أكثر الجوانب حساسية في إدارة الهجرة غير المشروعة، نظراً للارتباط المتزايد بين هذه الظاهرة والجريمة المنظمة العابرة للحدود والأنشطة الإرهابية. فقد أصبحت شبكات تهريب المهاجرين جزءاً من اقتصاد إجرامي عابر للحدود يحقق أرباحاً ضخمة سنوياً، حيث تستغل هذه الشبكات هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول المصدر لتجنيد المهاجرين ونقلهم عبر مسارات سرية نحو شمال إفريقيا وأوروبا[1].

وفي الحالة الجزائرية، تشكل الحدود الجنوبية الممتدة مع مالي والنيجر وليبيا أحد أهم التحديات الأمنية بسبب اتساعها الجغرافي وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. وقد كشفت تقارير وزارة الدفاع الوطني عن تزايد محاولات التسلل غير الشرعي بالتزامن مع تنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب في منطقة الساحل. وتشير الحصائل العملياتية للجيش الوطني الشعبي إلى توقيف آلاف الأشخاص المتورطين في الهجرة غير النظامية وتهريب البشر، فضلاً عن تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي تنشط على طول الشريط الحدودي الجنوبي.[2].

كما ترتبط الهجرة غير المشروعة بمخاطر اختراق الحدود الوطنية من قبل عناصر متطرفة أو إرهابية تستغل تدفقات المهاجرين للتنقل بين الدول أو التمويه على أنشطتها. وقد أكدت العديد من الدراسات الأمنية أن الفضاء الساحلي الإفريقي يشهد تداخلاً متزايداً بين شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة في ما يتعلق بتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، الأمر الذي يجعل الهجرة غير المشروعة أحد التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري[3].

ويبرز تحدٍ أمني آخر يتمثل في الضغط المتزايد على الأجهزة الأمنية والعسكرية المكلفة بحماية الحدود وإدارة تدفقات المهاجرين. فعمليات المراقبة المستمرة للحدود البرية والبحرية تتطلب موارد مالية وبشرية وتقنية ضخمة، كما تستوجب تنسيقاً دائماً بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني

[1] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم، جنيف، إصدارات 2020، 2022، 2024.

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقارير مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في شمال إفريقيا والساحل، 2020–2025.

[3] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقرير العالمي حول النزوح واللجوء، إصدارات 2021–2025.

وحراس السواحل وأجهزة الاستخبارات. وقد دفعت هذه التحديات الجزائر إلى الاستثمار المكثف في أنظمة المراقبة الإلكترونية والطائرات دون طيار والتقنيات الحديثة لرصد التحركات المشبوهة عبر الحدود[1].

ثالثاً: التحديات القانونية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة.

تعد الإشكالات القانونية من أكثر الجوانب تعقيداً في إدارة الهجرة غير المشروعة، نظراً للتداخل بين القوانين الوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية اللاجئين. فمن جهة، تملك الدول حقاً سيادياً في حماية حدودها وتنظيم دخول وإقامة الأجانب على أراضيها، ومن جهة أخرى تلتزم باحترام الاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم القانوني[2] .

وتتمثل إحدى أبرز الإشكاليات القانونية في مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يعد من المبادئ الأساسية في القانون الدولي للاجئين. ويقضي هذا المبدأ بعدم جواز إعادة أي شخص إلى دولة قد يتعرض فيها لخطر الاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. وتظهر صعوبة تطبيق هذا المبدأ في حالات الاختلاط بين المهاجرين الاقتصاديين وطالبي اللجوء، حيث يصبح من الضروري إجراء تقييم قانوني دقيق لوضعية كل فرد قبل اتخاذ قرار الإبعاد أو الترحيل[3].

كما تواجه الجزائر تحدياً قانونياً يتعلق بتكييف تشريعاتها الوطنية مع التطورات المتسارعة في أنماط الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد شهد الإطار القانوني الوطني تطوراً مهماً مع صدور القانون رقم 09-01 المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، إضافة إلى القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، غير أن استمرار تطور أساليب التهريب يفرض مراجعة مستمرة للمنظومة القانونية بما يضمن الفعالية والمرونة في مواجهة التهديدات الجديدة .[4]

ومن التحديات القانونية أيضاً صعوبة التمييز بين فئات المهاجرين المختلفة، خاصة بين المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين وطالبي الحماية الدولية وضحايا الاتجار بالبشر. ويؤدي هذا التداخل أحياناً إلى

[1] المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الجزائر، التقارير السنوية حول العلاقة بين الإرهاب والهجرة غير النظامية في الساحل الإفريقي، 2020-2025.

[2] المجلس الوطني لحقوق الإنسان (الجزائر)، تقارير حقوق الإنسان والفئات الهشة، 2020-2025.

[3] المرصد الوطني للمجتمع المدني، تقارير الهجرة والاندماج الاجتماعي، الجزائر، 2021-2025.

[4] القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.

تعقيد الإجراءات القضائية والإدارية المتعلقة بالتوقيف أو الترحيل أو منح الحماية القانونية، وهو ما يتطلب تطوير آليات متخصصة للفحص والتصنيف القانوني وفق المعايير الدولية المعتمدة[1].

كما تطرح الهجرة غير المشروعة تحديات مرتبطة بالتعاون القضائي الدولي وتسليم المطلوبين وتبادل المعلومات بين الدول، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لشبكات التهريب والاتجار بالبشر. ولذلك أصبحت فعالية مكافحة هذه الظاهرة مرتبطة بمدى قدرة الدول على بناء شبكات تعاون قانوني وأمني وقضائي إقليمي ودولي تسمح بتتبع الشبكات الإجرامية وتجفيف مصادر تمويلها وملاحقة عناصرها أينما وجدوا[2].

تكشف دراسة التحديات الإنسانية والأمنية والقانونية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد قضية مرتبطة بالعبور غير القانوني للحدود، بل أصبحت تهديداً مركباً يمس الأمن الوطني والأمن الإنساني والحوكمة القانونية في آن واحد. فالتحديات الإنسانية تتمثل في الخسائر البشرية والانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون، بينما ترتبط التحديات الأمنية بتنامي شبكات التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة، في حين تبرز التحديات القانونية في صعوبة التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية والالتزامات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان واللاجئين. ومن ثم فإن نجاح الجزائر في إدارة هذه الظاهرة يظل رهيناً بتبني مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين الأمن والتنمية والبعد الإنساني والتعاون الإقليمي والدولي.

يتضح من خلال تحليل التحديات الإنسانية والأمنية والقانونية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة أن هذه الظاهرة أصبحت من أكثر القضايا تعقيداً في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، نظراً لتشابك أبعادها وتعدد الفاعلين المتدخلين فيها. فالهجرة غير المشروعة لم تعد مجرد حركة انتقال غير قانونية للأفراد عبر الحدود، بل تحولت إلى ظاهرة استراتيجية ذات انعكاسات مباشرة على الأمن الوطني والأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول، خاصة بالنسبة للجزائر التي تحتل موقعاً محورياً بين إفريقيا جنوب الصحراء والفضاء الأوروبي.

ومن الناحية الإنسانية، أظهرت الدراسة أن المهاجرين غير النظاميين يمثلون الحلقة الأضعف في هذه المعادلة، حيث يواجهون مخاطر متعددة تبدأ من الاستغلال من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر، ولا تنتهي عند التعرض للموت في الصحراء أو الغرق في البحر المتوسط. كما أن استمرار الأزمات السياسية

[1] القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل لقانون العقوبات والمتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين.

[2] وزارة العدل الجزائرية، التقارير الإحصائية الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، 2020-2025.

والنزاعات المسلحة والتدهور الاقتصادي في العديد من دول الساحل الإفريقي أسهم في زيادة الضغوط الإنسانية على الجزائر باعتبارها دولة عبور واستقبال، وهو ما فرض أعباء إضافية على المؤسسات الصحية والاجتماعية والهيئات الإنسانية الوطنية. ورغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال عمليات الإغاثة والرعاية الصحية والتكفل بالمهاجرين في أوضاع الهشاشة، فإن استمرار تدفقات الهجرة يجعل من الصعب تحقيق استجابة إنسانية مستدامة دون معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة داخل دول المنشأ.

أما من الزاوية الأمنية، فقد أكدت الدراسة أن الهجرة غير المشروعة أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة شبكات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وتزوير الوثائق، فضلاً عن استغلال بعض التنظيمات الإرهابية لحالة الهشاشة الأمنية السائدة في منطقة الساحل للتنقل والتخفي والتجنيد. وقد دفعت هذه التهديدات الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية استباقية قائمة على تعزيز الرقابة الحدودية وتطوير القدرات الاستخباراتية والتكنولوجية وتكثيف التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية. وتكشف الحصائل العملياتية المسجلة خلال فترة الدراسة عن فعالية نسبية لهذه المقاربة في الحد من محاولات التسلل وتفكيك الشبكات الإجرامية، غير أن اتساع الحدود الجنوبية واستمرار عدم الاستقرار في دول الجوار يجعلان من التهديد قائماً ومتجدداً بصورة مستمرة.

ومن الناحية القانونية، أبرزت الدراسة وجود تحديات معقدة تتعلق بالتوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فالسلطات الوطنية مطالبة بحماية الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية وفق التشريعات الوطنية، وفي الوقت نفسه ملزمة باحترام المبادئ الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر وعدم الإعادة القسرية. كما أن التداخل بين أوضاع المهاجرين الاقتصاديين وطالبي اللجوء والنازحين الفارين من النزاعات يخلق صعوبات قانونية وإجرائية تستوجب تطوير آليات أكثر دقة لتحديد الوضع القانوني لكل فئة وضمان المعالجة الملائمة لها وفق المعايير الدولية.

وعلى المستوى الاستراتيجي، يمكن تقييم التجربة الجزائرية في إدارة التحديات المرتبطة بالهجرة غير المشروعة بأنها تجربة قائمة على مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين الردع الأمني والحماية الإنسانية والتأطير القانوني والتعاون الإقليمي. وقد حققت هذه المقاربة نتائج معتبرة في مجال تأمين الحدود ومكافحة شبكات التهريب وتعزيز التنسيق المؤسساتي، إلا أن فعاليتها تبقى مرتبطة بعوامل خارجية تتجاوز القدرات الوطنية، وفي مقدمتها استمرار الأزمات الأمنية في منطقة الساحل، وتفاقم الفوارق التنموية بين دول الشمال والجنوب، وتزايد تأثيرات التغيرات المناخية والصراعات المسلحة على الحركية السكانية.

إن مواجهة الهجرة غير المشروعة لا يمكن أن تتحقق من خلال الأدوات الأمنية والقانونية وحدها، بل تتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة تقوم على الربط بين الأمن والتنمية والحوكمة الرشيدة والتعاون الدولي، باعتبار أن الهجرة غير المشروعة هي في جوهرها انعكاس لاختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تتجاوز الحدود الوطنية للدول. ومن ثم فإن نجاح الجزائر في الحد من تداعيات هذه الظاهرة مستقبلاً سيظل مرتبطاً بقدرتها على مواصلة تطوير منظومتها الأمنية والقانونية من جهة، وتعزيز الشراكات التنموية والإقليمية والدولية لمعالجة الأسباب البنيوية المنتجة للهجرة غير المشروعة من جهة أخرى.

خاتمة الفصل الثاني:

خلص هذا الفصل إلى أن منظومات الأمن الحدودي في الجزائر تشكل إحدى الركائز الأساسية للأمن الوطني في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي والفضاء المغاربي. فالموقع الجيوسياسي للجزائر، واتساع حدودها البرية التي تتجاوز 7400 كيلومتر مع سبع دول، جعلا من مسألة تأمين الحدود وإدارتها تحدياً استراتيجياً دائماً يرتبط بشكل مباشر بالحفاظ على الاستقرار الوطني ومواجهة التهديدات العابرة للحدود. وقد أظهرت الدراسة أن الجزائر استطاعت خلال فترة الدراسة تطوير منظومة أمنية متكاملة تعتمد على التنسيق بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني وحرس الحدود وحراس السواحل وأجهزة الاستخبارات، بما أسهم في تعزيز القدرة على مراقبة الحدود والتصدي لمختلف التهديدات الناشئة.

كما بينت الدراسة أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود أصبحت تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن الحدودي الجزائري، نظراً لقدرتها على التكيف مع المتغيرات الأمنية واستغلال هشاشة بعض المناطق الحدودية في دول الجوار. وقد اتخذت هذه الجريمة أشكالاً متعددة شملت تهريب الأسلحة والمخدرات والوقود والبضائع والاتجار بالبشر وغسيل الأموال، فضلاً عن ارتباطها المتزايد بالتنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل. وتؤكد المعطيات الأمنية المسجلة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 أن الشبكات الإجرامية العابرة للحدود أصبحت تعتمد على وسائل أكثر تطوراً وتنظيماً، الأمر الذي استدعى تطوير آليات المواجهة الأمنية والاستخباراتية وتعزيز التنسيق الإقليمي والدولي لملاحقة هذه الشبكات وتجفيف مصادر تمويلها.

وفي السياق ذاته، أبرزت الدراسة أن الهجرة غير المشروعة تحولت من مجرد ظاهرة اجتماعية واقتصادية إلى تحدٍّ أمني وإنساني وقانوني معقد، نتيجة تزايد تدفقات المهاجرين القادمين من دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء بسبب النزاعات المسلحة والفقر والتغيرات المناخية وضعف التنمية. وقد كشفت المقاربة الجزائرية في إدارة هذه الظاهرة عن توجه يقوم على الموازنة بين مقتضيات الأمن الوطني ومتطلبات الأمن الإنساني، من خلال الجمع بين الرقابة الحدودية الصارمة والتدابير الإنسانية الرامية إلى حماية الفئات الهشة من المهاجرين، مع العمل على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة بالتعاون مع دول المنشأ والمنظمات الدولية.

ومن خلال التقييم الشامل لمختلف محاور الفصل، يتضح أن الجزائر حققت نتائج معتبرة في مجال تعزيز الأمن الحدودي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، مستفيدة من خبرة مؤسساتها

الأمنية والعسكرية ومن التطور المتزايد في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وأنظمة المراقبة والاستطلاع. كما ساهمت المقاربة الاستباقية المعتمدة في الحد من مخاطر التسلل والتهريب والتطرف العنيف، وفي تعزيز قدرة الدولة على التحكم في المجال الحدودي رغم صعوبة البيئة الجغرافية والأمنية المحيطة بها.

غير أن الدراسة أظهرت أيضاً أن فعالية هذه المنظومة تبقى مرتبطة بجملة من التحديات الموضوعية التي تتجاوز القدرات الوطنية، وفي مقدمتها استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الجوار، وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، وتزايد الضغوط المرتبطة بالهجرة غير المشروعة والنزوح القسري. كما أن اتساع الحدود وصعوبة التضاريس الصحراوية وتطور أساليب الشبكات الإجرامية يفرض على الجزائر مواصلة تحديث منظومتها الأمنية وتطوير قدراتها الاستخباراتية والتكنولوجية بشكل مستمر.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأمن الحدودي الجزائري انتقل خلال فترة الدراسة من مفهوم الحراسة التقليدية للحدود إلى مفهوم الحوكمة الأمنية الشاملة للفضاءات الحدودية، التي تجمع بين الأبعاد الأمنية والاستخباراتية والتنموية والدبلوماسية. ومن ثم فإن نجاح الجزائر في مواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة سيظل رهيناً بقدرتها على تعزيز التكامل بين مختلف مؤسسات الدولة، وتطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي، وتبني مقاربات استباقية قادرة على التعامل مع التهديدات المتغيرة في بيئة أمنية تتسم بالتعقيد والسيولة وعدم اليقين.

وبذلك يؤكد هذا الفصل أن منظومات الأمن الحدودي في الجزائر لم تعد مجرد أداة لحماية الحدود الجغرافية للدولة، بل أصبحت خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، وركيزة أساسية في مواجهة التهديدات غير التقليدية التي تفرضها الجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير المشروعة في القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من فعالية الجهود المبذولة، فإن استمرار حالة عدم الاستقرار في الفضاء الساحلي وتنامي التهديدات العابرة للحدود يفرضان على الجزائر مواصلة تطوير منظومتها الأمنية وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي، بما يضمن مواجهة أكثر كفاءة للتحديات المستقبلية. ومن ثم، فإن الأمن الحدودي لم يعد مجرد قضية تقنية أو عسكرية، بل أصبح أحد المكونات الأساسية للأمن القومي الجزائري وأداة استراتيجية للحفاظ على الاستقرار الداخلي والإسهام في الأمن الإقليمي.

إذا كان الفصل الثاني قد تناول واقع منظومات الأمن الحدودي في الجزائر والتحديات المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، فإن فهم فعالية هذه المنظومات لا يكتمل إلا من خلال دراسة الإطار الحوكمي الذي يوجّه عملها ويحدد آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والمؤسساتيين. فالتحديات الأمنية المعاصرة لم تعد قابلة للمعالجة من خلال الأدوات التقليدية القائمة على الضبط والمراقبة فقط، بل أصبحت تتطلب نماذج جديدة من الحوكمة الأمنية ترتكز على التخطيط الاستراتيجي والاستشراف والتنسيق متعدد المستويات والتعاون الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الحوكمة الأمنية للحدود باعتباره أحد المفاهيم الحديثة التي تعكس الانتقال من منطق حماية الحدود إلى منطق إدارة المخاطر الحدودية، من خلال إشراك مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية والدبلوماسية في عملية صنع وتنفيذ السياسات الأمنية. كما يرتبط هذا المفهوم بقدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والسيادة الوطنية من جهة، ومتطلبات التنمية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي من جهة أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى الفصل الثالث القادم إلى تحليل مرتكزات الحوكمة الأمنية للحدود الجزائرية، وتقييم فعالية المقاربات المعتمدة في إدارة المخاطر العابرة للحدود، مع استشراف آفاق تطوير نموذج جزائري للأمن الحدودي يقوم على الاستباقية والمرونة والاستدامة، بما يعزز الأمن الوطني ويدعم الاستقرار الإقليمي في ظل التحولات الجيوسياسية والأمنية الراهنة.

الفصل الثالث

آفاق إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر في ظل الحوكمة الأمنية الحديثة

تمهيد

شهدت البيئة الأمنية الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة أعادت صياغة طبيعة التهديدات التي تواجه الدول، حيث لم تعد المخاطر الأمنية تقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية أو الاعتداءات المباشرة على الحدود، بل أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً بفعل تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتزايد شبكات الهجرة غير النظامية، وانتشار التهديدات الإرهابية واللاتماثلية، إضافة إلى تصاعد المخاطر السيبرانية والاقتصادية والصحية والبيئية التي باتت تتجاوز مفهوم الحدود الجغرافية التقليدية. وفي هذا السياق، أصبحت الحدود الوطنية فضاءات استراتيجية مركبة تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية والتنموية والدبلوماسية، مما فرض على الدول إعادة النظر في فلسفة إدارة الحدود وآليات تأمينها وفق مقاربات حديثة قائمة على الحوكمة الأمنية الشاملة.

وتُعد الجزائر من أكثر الدول تأثراً بهذه التحولات بحكم موقعها الجيوسياسي المحوري في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وامتلاكها واحداً من أطول الأشرطة الحدودية في القارة الإفريقية، يمتد على أكثر من 7.400 كلم من الحدود البرية مع سبع دول، فضلاً عن واجهتها البحرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وقد جعل هذا الامتداد الجغرافي الواسع من الأمن الحدودي الجزائري ركيزة أساسية في معادلة الأمن الوطني، خاصة في ظل التحديات المتزايدة الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض دول الجوار، وتنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة، ومحاولات تسلل الجماعات الإرهابية، فضلاً عن الضغوط المرتبطة بحركات الهجرة غير النظامية القادمة من عمق الساحل الإفريقي نحو شمال المتوسط.

وفي مواجهة هذه التحديات، اعتمدت الجزائر خلال الفترة (2020-2026) مقاربة أمنية متعددة الأبعاد جمعت بين تعزيز القدرات العسكرية والاستخباراتية، وتطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية، وتكثيف التعاون الأمني والدبلوماسي مع الشركاء الإقليميين والدوليين، إلى جانب دعم التنمية المحلية بالمناطق الحدودية باعتبارها أحد مداخل تعزيز الأمن المستدام. غير أن التحولات المتسارعة في طبيعة التهديدات تفرض الانتقال من منطق "حماية الحدود" إلى منطق "حوكمة الحدود"، وهو تحول يستند إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية المتكاملة، وإلى تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والمدنيين ضمن رؤية استراتيجية شاملة للأمن الحدودي.

المبحث الأول: التحول نحو الأمن الحدودي الذكي وتعزيز الحوكمة الأمنية.

شهد مفهوم الأمن الحدودي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة فرضتها طبيعة البيئة الأمنية الدولية الجديدة، حيث لم تعد الحدود الوطنية مجرد خطوط جغرافية تفصل بين الدول، بل أصبحت فضاءات معقدة تتقاطع فيها التهديدات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والإنسانية. وقد أدى ظهور التهديدات اللامتماثلة، كالإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة الدولية والهجرة غير الشرعية والجرائم السيبرانية، إلى إعادة صياغة المقاربات التقليدية للأمن الحدودي التي كانت تعتمد أساساً على الانتشار العسكري والمراقبة الميدانية المباشرة، والانتقال نحو نماذج أكثر تطوراً تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة[1]. وفي هذا السياق برز مفهوم "الحدود الذكية" باعتباره أحد أهم التحولات المعاصرة في إدارة الحدود، إذ يقوم على توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز فعالية المراقبة والاستجابة الأمنية مع ضمان انسيابية الحركة القانونية للأشخاص والبضائع[2].

وتكتسي هذه التحولات أهمية خاصة بالنسبة للجزائر بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي واتساع حدودها البرية التي تمتد لأكثر من 6385 كيلومتراً مع سبع دول، فضلاً عن طبيعة بيئتها الصحراوية الشاسعة التي تجعل من عملية المراقبة الحدودية تحدياً أمنياً ولوجستياً معقداً[3]. كما أن التحولات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل والصحراء منذ سنة 2011، وما رافقها من انهيار بعض مؤسسات الدولة في عدد من دول الجوار، وانتشار الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، دفعت الجزائر إلى مراجعة استراتيجياتها الأمنية التقليدية والبحث عن أدوات أكثر كفاءة ومرونة لحماية حدودها الوطنية[4].

وفي ظل هذه المعطيات، تبنت الجزائر خلال السنوات الأخيرة رؤية استراتيجية تقوم على الانتقال التدريجي نحو منظومة أمن حدودي ذكي تجمع بين القدرات العسكرية التقليدية والتكنولوجيات الرقمية الحديثة. ولم يعد تأمين الحدود يعتمد فقط على الانتشار البشري للقوات المسلحة وأجهزة الأمن، بل أصبح يرتكز على توظيف الطائرات دون طيار، والرادارات بعيدة المدى، والكاميرات الحرارية، وأنظمة الاستشعار الإلكتروني، ومنصات القيادة والسيطرة الرقمية التي تسمح برصد التحركات المشبوهة والاستجابة السريعة

[1] لبنة جصاص، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج 6، ع 2، 2022، ص 205.

[2] أحمد إيدابير، الحدود الذكية آلية حديثة للدفاع الوطني، المركز الجامعي تمنراست، ص 56.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية، الجزائر .2024

[4] أمينة نافلة، "الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع 10، 2018.

للمخاطر المحتملة[1]. ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً بأن مواجهة التهديدات الحديثة تستوجب بناء منظومة أمنية استباقية قادرة على جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بشكل لحظي بين مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية.

وفي المقابل، لم يقتصر التحول الجزائري على الجانب التقني فقط، بل امتد ليشمل تبني مقاربة شاملة للحوكمة الأمنية باعتبارها إطاراً تنظيمياً ومؤسساتياً يهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين الأمنيين وضمان الاستخدام الآمن والفعال للمعطيات الرقمية. فالتحول نحو الحدود الذكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على إدارة المعلومات وحماية البنية التحتية الرقمية وضمان أمن الفضاء السيبراني الوطني، خاصة في ظل تصاعد مخاطر الاختراقات والهجمات الإلكترونية التي أصبحت تمثل أحد أهم التهديدات للأمن الوطني المعاصر[2].

ومن هذا المنطلق، عملت الجزائر على تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تهدف إلى حماية الأنظمة المعلوماتية الحيوية وتعزيز القدرة الوطنية على مواجهة التهديدات الرقمية. وقد أوكلت مهمة الإشراف على هذا المجال إلى الهيئات المختصة التابعة لوزارة الدفاع الوطني، بما يسمح ببناء منظومة متكاملة للأمن السيبراني تسهم في حماية البيانات الحساسة وضمان استمرارية عمل المؤسسات الحيوية للدولة[3]. كما رافق هذا التوجه إطلاق مشاريع وطنية لتوطين البيانات وتعزيز السيادة الرقمية، بما يضمن تخزين المعطيات الاستراتيجية داخل التراب الوطني والحد من التبعية للخوادم الأجنبية، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الحديثة للأمن القومي في العصر الرقمي[4].

وعلاوة على ذلك، أولت الجزائر أهمية متزايدة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للثقة الرقمية والحوكمة الرشيدة. وفي هذا الإطار تم تفعيل مقتضيات القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بما يضمن التوازن بين متطلبات الأمن الوطني وضرورة احترام الحقوق والحريات الفردية في البيئة الرقمية[5]. ويعكس هذا التوجه

---

[1] علي محمد علي، "أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية"، مجلة درع الوطن، 2022.

[2] سليم بلحاج، "التهديدات اللامتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج 9، ع 1، 2022.

[3] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، وثائق الأمن السيبراني وحماية الأنظمة المعلوماتية، 2024-2025.

[4] يومية الشعب الجزائرية، "خطوات واثقة في حوكمة أمن البيانات"، 21 أفريل 2026.

[5] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وعياً متنامياً بأن فعالية الحدود الذكية لا ترتبط فقط بامتلاك التكنولوجيا، بل تتطلب أيضاً وجود إطار قانوني ومؤسساتي قادر على تنظيم استخدامها وضمان مشروعيتها وفعاليتها.

وتُعد الجزائر من أكثر الدول إدراكاً لحتمية هذا التحول بالنظر إلى خصوصية موقعها الجغرافي واتساع حدودها البرية الممتدة على أكثر من 6385 كلم مع سبع دول إفريقية وعربية، إضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة في منطقة الساحل والصحراء، والتي جعلت الحدود الجنوبية بؤرة لمختلف التهديدات العابرة للحدود، من شبكات تهريب المخدرات والأسلحة إلى الجماعات الإرهابية والهجرة غير النظامية[1]. وقد دفعت هذه المعطيات الدولة الجزائرية إلى إعادة هندسة منظومتها الأمنية الحدودية وفق رؤية حديثة تقوم على الدمج بين التكنولوجيا المتطورة والحوكمة الأمنية الشاملة.

وفي هذا السياق، شرعت الجزائر في توسيع استخدام الطائرات دون طيار في مراقبة الشريط الحدودي الجنوبي، خاصة في ولايات تمنراست وإليزي وبرج باجي مختار وعين قزام، حيث تسمح هذه الوسائل بمراقبة آلاف الكيلومترات من المناطق الصحراوية الوعرة التي يصعب تغطيتها ميدانياً بالوسائل التقليدية. كما تم تدعيمها بكاميرات حرارية عالية الدقة وأنظمة رادار بعيدة المدى قادرة على كشف التحركات المشبوهة ليلاً ونهاراً، الأمر الذي ساهم في رفع كفاءة عمليات الرصد والتدخل الاستباقي ضد شبكات التهريب والجماعات الإرهابية[2]. ومن الأمثلة العملية على ذلك ما أعلنته وزارة الدفاع الوطني ضمن حصائلها العملياتية لسنة 2025 من ضبط شبكات تنقيب غير شرعي عن الذهب وتوقيف مهاجرين غير نظاميين ومهربين بفضل منظومات المراقبة والاستطلاع المنتشرة على الحدود الجنوبية[3].

ولم يقتصر التحول الأمني الجزائري على تحديث الوسائل الميدانية، بل شمل أيضاً تعزيز الأمن السيبراني باعتباره أحد المكونات الأساسية للأمن الحدودي الذكي. فمع تزايد اعتماد المؤسسات الأمنية والعسكرية على الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات، أصبح تأمين الفضاء السيبراني ضرورة استراتيجية لحماية المعلومات الحساسة ومنع الاختراقات الإلكترونية. ولهذا الغرض اعتمدت الجزائر استراتيجية وطنية لأمن

[1] سليم بلحاج، "التهديدات اللامتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 1 (2022): 371.

[2] علي محمد علي، "أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية"، مجلة درع الوطن، 15 جانفي 2022.

[3] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي خلال الفترة 17–22 أفريل 2025"، تاريخ الاطلاع: 20 جوان 2026.

الأنظمة المعلوماتية تشرف عليها الهيئات المختصة التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وتهدف إلى بناء قدرة وطنية على الوقاية من الهجمات السيبرانية والتعامل معها بفعالية[1].

ومن أبرز الأمثلة على هذا التوجه إنشاء مراكز وطنية لحماية الشبكات المعلوماتية وتطوير آليات الإنذار المبكر ضد الهجمات الإلكترونية، بالإضافة إلى إطلاق برامج لتكوين الكفاءات الوطنية في مجال الأمن السيبراني. كما شهدت السنوات الأخيرة إدراج الأمن الرقمي ضمن أولويات السياسات العمومية المرتبطة بالتحول الرقمي والسيادة الوطنية، وهو ما يعكس انتقال مفهوم حماية الحدود من المجال الجغرافي التقليدي إلى المجال الرقمي الذي أصبح يشكل امتداداً جديداً للسيادة الوطنية[2].

كما عززت الجزائر توجهها نحو حوكمة البيانات من خلال مشاريع توطين البيانات الرقمية داخل التراب الوطني، باعتبار أن التحكم في تدفق المعلومات وتخزينها يمثل أحد المرتكزات الأساسية للسيادة الرقمية. ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال إطلاق مشاريع مراكز البيانات الوطنية وتطوير البنية التحتية الرقمية التي تسمح باستضافة المعطيات الحكومية والاستراتيجية داخل الجزائر بدلاً من تخزينها في خوادم أجنبية، بما يقلل من مخاطر الاختراق أو الاستغلال الخارجي للمعلومات الحساسة[3].

وفي إطار بناء الثقة الرقمية وتعزيز الحوكمة الأمنية، اعتمدت الجزائر القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يمثل أحد أهم الأطر التشريعية المنظمة لاستخدام البيانات في المؤسسات العمومية والخاصة. وتكمن أهمية هذا القانون في توفير الحماية القانونية للمعلومات الشخصية ومنع استغلالها بطرق غير مشروعة، خاصة مع توسع استخدام قواعد البيانات البيومترية والأنظمة الرقمية في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية (8). ويُعد اعتماد جوازات السفر البيومترية وبطاقات الهوية البيومترية مثالاً واضحاً على هذا التوجه، حيث تسمح هذه التقنيات بتحسين التعرف على الأشخاص وتقليص فرص التزوير والاحتيال المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[4].

---

[1] نور الدين دخان وعيدون الحامد، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14 (2016): 173.

[2] سماح سواحلية، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 2 (2023): 95.

[3] يومية الشعب، "الجزائر المنتصرة.. خطوات واثقة في حوكمة أمن البيانات"، 21 أفريل 2026.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ومن جهة أخرى، ترتكز الحوكمة الأمنية الجزائرية على مبدأ التكامل المؤسساتي بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية. ويتجلى ذلك من خلال التنسيق المستمر بين الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني، والأمن الوطني، والجمارك، وشرطة الحدود، بما يسمح بتبادل المعلومات بشكل فوري وتوحيد الجهود في مواجهة التهديدات المشتركة. وقد برز هذا التنسيق بشكل واضح خلال عمليات مكافحة الإرهاب والتهريب في المناطق الجنوبية، حيث تعتمد غرف العمليات المشتركة على منظومات اتصال حديثة وقواعد بيانات موحدة تضمن سرعة اتخاذ القرار وفعالية التدخل الميداني[1].

إن التحول نحو الأمن الحدودي الذكي في الجزائر يمثل انتقالاً استراتيجياً من منطق الحراسة التقليدية للحدود إلى منطق الإدارة الذكية للمخاطر، حيث تتكامل التكنولوجيا الرقمية مع الحوكمة الأمنية والسيادة السيبرانية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على حماية حدودها ومواجهة التهديدات اللامتماثلية المتزايدة. كما تؤكد التجربة الجزائرية أن نجاح الحدود الذكية لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية المتطورة، بل يتطلب أيضاً بناء منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة تضمن حسن إدارة البيانات وحماية الحقوق والحريات وتحقيق التوازن بين الأمن والتنمية المستدامة.

كما ان التحول نحو الأمن الحدودي الذكي في الجزائر لا يمثل مجرد تحديث تقني لوسائل المراقبة الحدودية، بل يشكل تحولاً استراتيجياً شاملاً في فلسفة إدارة الأمن الوطني، يقوم على الدمج بين التكنولوجيا الرقمية والحوكمة الأمنية والسيادة السيبرانية والتنمية الحدودية المستدامة. وهو ما يجعل من دراسة هذا التحول ضرورة علمية لفهم أبعاده المختلفة وتقييم مدى مساهمته في تعزيز قدرة الدولة الجزائرية على مواجهة التهديدات اللامتماثلة وحماية أمنها القومي في بيئة إقليمية ودولية متغيرة باستمرار.

المطلب الأول: الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في إدارة الحدود الجزائرية.

أدت التحولات المتسارعة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية خلال العقدين الأخيرين إلى بروز تحديات أمنية غير تقليدية تجاوزت في طبيعتها الحدود الجغرافية للدول، وأصبحت ترتبط بتدفقات البشر والمعلومات والسلع والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وفي ظل هذه التحولات، لم يعد مفهوم الأمن الحدودي يقتصر على الانتشار العسكري التقليدي أو إقامة الحواجز المادية، بل أصبح يرتبط بمدى قدرة الدولة على توظيف التكنولوجيا الرقمية والأنظمة الذكية في مراقبة الحدود وإدارة المخاطر والاستجابة الفورية للتهديدات

[1] عائشة قادة بن عبد الله، "السياسة الأمنية الجزائرية: إدارة الحدود نموذجاً"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 3 (2022): 41.

المستجدة[1]. وتندرج الجزائر ضمن الدول التي تبنت هذا التوجه الحديث من خلال استراتيجية وطنية تقوم على تطوير منظومة "الحدود الذكية"، خاصة في ظل امتلاكها شريطاً حدودياً يتجاوز 6385 كيلومتراً مع سبع دول، منها دول تشهد أوضاعاً أمنية غير مستقرة مثل ليبيا ومالي والنيجر، الأمر الذي جعل الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة خياراً استراتيجياً لتعزيز الأمن الوطني وحماية السيادة الترابية للدولة[2] .

وقد تزامن هذا التوجه مع إطلاق الجزائر لمسار شامل للتحول الرقمي، حيث أكدت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي لسنة 2023 أن الرقمنة أصبحت إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي والسيادة الوطنية، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث أنظمة المعلومات الحكومية وتعزيز أمن الفضاء السيبراني. وانعكس هذا التوجه مباشرة على قطاع إدارة الحدود الذي عرف تحديثاً متواصلاً لمنظومات المراقبة والتحكم والإنذار المبكر، بما يسمح برفع كفاءة الأجهزة الأمنية والعسكرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وتُعد منظومات المراقبة الإلكترونية والإنذار المبكر من أهم مظاهر الرقمنة في إدارة الحدود الجزائرية، حيث تم توسيع استخدام الرادارات بعيدة المدى والكاميرات الحرارية وأجهزة الاستشعار الإلكترونية المرتبطة بغرف عمليات مركزية تعمل على مدار الساعة. وتتميز هذه الأنظمة بقدرتها على كشف التحركات المشبوهة في المناطق الصحراوية الشاسعة التي يصعب مراقبتها بالوسائل التقليدية، كما تسمح بإرسال الإنذارات الفورية إلى الوحدات الميدانية للتدخل السريع[3]. وقد عزز الجيش الوطني الشعبي هذه المنظومة بالاعتماد على الطائرات المسيرة التي أصبحت أداة أساسية في عمليات الاستطلاع والمراقبة الحدودية، خاصة في ولايات تمنراست وإليزي وبرج باجي مختار وعين قزام، وهي مناطق تعرف نشاطاً مكثفاً لشبكات التهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة.

وتبرز فعالية هذه الوسائل التقنية من خلال النتائج العملياتية المسجلة ميدانياً، حيث كشفت حصيلة وزارة الدفاع الوطني خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 23 أفريل 2025 عن توقيف 2035 مهاجراً غير شرعي من جنسيات مختلفة، وضبط 254 شخصاً متورطين في التنقيب غير المشروع عن الذهب، إضافة

---

[1] فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر: دراسة تحليلية للجماعات المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021.

[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصائل العملياتية للجيش الوطني الشعبي، بيانات رسمية متفرقة 2024–2026. المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2023.

[3] عائشة قادة بن عبد الله، "السياسة الأمنية الجزائرية: إدارة الحدود نموذجاً"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 3، 2022.

إلى حجز 141 مولداً كهربائياً و102 مطرقة ضغط و33 مركبة وكمية معتبرة من المعدات المستعملة في الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود[1]. وتؤكد هذه النتائج أن إدماج الوسائل الرقمية الحديثة في منظومة المراقبة الحدودية ساهم في تعزيز القدرة الاستباقية للأجهزة الأمنية ورفع مستوى التحكم في الفضاءات الحدودية الجنوبية.

ومن أبرز تجليات الرقمنة في إدارة الحدود الجزائرية اعتماد الأنظمة البيومترية في المعابر البرية والبحرية والجوية. فقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تعميماً واسعاً لجوازات السفر البيومترية وبطاقات الهوية البيومترية، وربط مختلف نقاط العبور بقواعد بيانات مركزية تسمح بالتحقق الفوري من هوية المسافرين والكشف عن الوثائق المزورة أو الأشخاص المطلوبين أمنياً[2]. كما تم تجهيز المطارات الدولية والموانئ التجارية ومراكز العبور البرية بأجهزة قراءة إلكترونية متطورة تعتمد على بصمات الأصابع والبيانات الشخصية المشفرة، الأمر الذي ساهم في تسريع إجراءات العبور وتحسين جودة الخدمات الأمنية والجمركية في الوقت نفسه.

وفي إطار تطوير الإدارة الذكية للحدود، اتجهت الجزائر كذلك إلى رقمنة الإجراءات الجمركية وتحديث أنظمة مراقبة حركة البضائع والتجارة الخارجية. وقد أكدت الدراسات الحديثة حول رقمنة الجمارك الجزائرية أن إدماج الأنظمة المعلوماتية الحديثة ساهم في تقليص زمن معالجة الملفات الجمركية وتحسين فعالية الرقابة على البضائع والحد من مخاطر التهريب والتصريح الكاذب .[3]كما أصبح الاعتماد على قواعد البيانات المشتركة وتبادل المعلومات بين مختلف الهيئات الأمنية والجمركية عاملاً مهماً في كشف الأنشطة غير المشروعة ومتابعة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

وإلى جانب الرقمنة الميدانية، أولت الجزائر أهمية متزايدة للأمن السيبراني باعتباره بعداً أساسياً من أبعاد إدارة الحدود الذكية. فمع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في إدارة المعابر وقواعد البيانات الأمنية، برزت الحاجة إلى حماية هذه المنظومات من الاختراقات والهجمات الإلكترونية التي قد تستهدف الأمن الوطني. وفي هذا الإطار تم تعزيز مهام الهيئات الوطنية المختصة بأمن الأنظمة المعلوماتية وتطوير

---

[1] نور الدين دخان، وعيدون الحامد، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016.

[2] لبنة جصاص، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022.

[3] غزلاني أسامة، رقمنة الجمارك الجزائرية وأثرها في تحسين الأداء الجمركي، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2024.

منظومات حماية الشبكات الحكومية والعسكرية الحساسة، بالتوازي مع إنشاء المحافظة السامية للرقمنة التي أوكلت لها مهمة تنسيق السياسات الوطنية المتعلقة بالتحول الرقمي وحوكمة البيانات[1].

كما عملت الجزائر على تعزيز السيادة الرقمية من خلال تطوير مراكز وطنية لتوطين البيانات وضمان تخزين المعلومات الاستراتيجية داخل التراب الوطني. ويُعد هذا التوجه أحد أهم أبعاد الحوكمة الرقمية الحديثة، لأنه يحد من مخاطر تسرب البيانات أو استغلالها من قبل جهات خارجية، خاصة في ظل تنامي التهديدات السيبرانية الدولية.[2]. ويتكامل هذا المسار مع أحكام القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يشكل الإطار القانوني المنظم لحماية البيانات الرقمية وتعزيز الثقة في البيئة الإلكترونية الجزائرية[3].

وعموماً، تكشف التجربة الجزائرية خلال الفترة 2020-2026 عن انتقال تدريجي من المقاربة التقليدية لإدارة الحدود إلى نموذج الأمن الحدودي الذكي القائم على التكامل بين التكنولوجيا الحديثة والعنصر البشري والحوكمة الرقمية. وقد ساهمت هذه التحولات في رفع كفاءة المراقبة الحدودية وتعزيز القدرات الاستباقية للدولة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن دعم السيادة الرقمية وحماية البنية التحتية المعلوماتية للدولة. وبذلك أصبحت الرقمنة أحد أهم مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية المعاصرة وأداة استراتيجية لتعزيز الأمن الحدودي في بيئة إقليمية تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر في مكافحة التهديدات الحدودية

أفرزت التحولات التكنولوجية المتسارعة خلال العقد الأخير واقعاً أمنياً جديداً فرض على الدول إعادة النظر في الأساليب التقليدية المعتمدة في حماية الحدود وإدارة التهديدات العابرة للأقاليم. فمع تنامي مخاطر الإرهاب العابر للحدود، وشبكات الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والتهريب متعدد الأشكال، أصبحت الحاجة ملحة إلى تبني تقنيات متطورة تسمح بالانتقال من منطق التدخل اللاحق إلى منطق التنبؤ والاستباق. وفي هذا السياق برز الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر كأحد أهم الأدوات الحديثة التي

[1] سماح سواحلية، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 2، 2023.

[2] يومية الشعب الجزائرية، "الجزائر المنتصرة: خطوات واثقة في حوكمة أمن البيانات"، 21 أفريل 2026.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تُمكّن المؤسسات الأمنية من تحليل كميات هائلة من البيانات واستخلاص المؤشرات الدالة على وجود تهديدات محتملة قبل وقوعها، بما يعزز فعالية اتخاذ القرار الأمني ويرفع من كفاءة الاستجابة الميدانية.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الحالة الجزائرية بالنظر إلى الامتداد الجغرافي للحدود البرية الذي يفوق 7400 كيلومتر، وارتباط الجزائر بسبع دول إفريقية وعربية تشهد بعض مناطقها أوضاعاً أمنية معقدة وغير مستقرة، الأمر الذي جعل من توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود خياراً استراتيجياً ينسجم مع توجه الدولة نحو الرقمنة والسيادة التكنولوجية. كما تسعى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026 إلى تطوير منظومة أمنية ذكية قائمة على التكامل بين الطائرات المسيرة، والأقمار الصناعية، ومراكز البيانات، وشبكات الاستشعار الإلكتروني، وأنظمة التحليل التنبئي، بما يسمح برصد التهديدات الحدودية بصورة آنية واستباقية، ويعزز من قدرة مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية على التحكم في المجال الحدودي ومواجهة التحديات الأمنية المستجدة.[1]

أولاً: الذكاء الاصطناعي كآلية استراتيجية لتعزيز أمن الحدود الجزائرية

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية والعسكرية، خاصة في ظل التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية الإقليمية بمنطقة الساحل والصحراء. ويقوم الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الأنظمة والخوارزميات القادرة على محاكاة القدرات البشرية في التعلم والتحليل والاستنتاج واتخاذ القرار، الأمر الذي يسمح بمعالجة البيانات الأمنية الضخمة الواردة من مختلف مصادر المراقبة الحدودية في زمن قياسي يفوق القدرات البشرية التقليدية[2].

وفي إطار إدارة الحدود، تعتمد هذه التقنيات على تحليل صور الأقمار الصناعية وبيانات الطائرات المسيرة والكاميرات الحرارية والرادارات المنتشرة على طول الشريط الحدودي، حيث تقوم الخوارزميات الذكية بفرز المعلومات وتحديد الأنماط المشبوهة التي قد تشير إلى تحركات غير قانونية أو نشاطات مرتبطة بالإرهاب أو التهريب. وتُظهر التجارب الحديثة أن أنظمة التحليل الذكي قادرة على تقليص زمن اكتشاف

[1] الجزائر، المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2024، ص 41.

[2] محمد عزام، "الذكاء الاصطناعي ومظلة حماية الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 231، 2023، ص 67.

التهديدات بنسبة تتجاوز 60% مقارنة بوسائل المراقبة التقليدية، وهو ما يمنح الوحدات الأمنية الوقت الكافي للتدخل الاستباقي وإحباط المخاطر قبل تحولها إلى تهديد فعلي[1].

كما ساهم إدماج الذكاء الاصطناعي في تطوير ما يعرف بالوعي الموقفي الأمني، من خلال إنشاء قواعد بيانات مترابطة تسمح بتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، بما يعزز التنسيق العملياتي ويقلل من الفجوات المعلوماتية التي تستغلها الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وقد انسجم هذا التوجه مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي وضعتها الجزائر بهدف تعزيز السيادة الرقمية وتطوير منظومة وطنية متكاملة لحوكمة البيانات والأمن السيبراني[2].

ثانياً: أنظمة الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالتهديدات الحدودية.

تمثل أنظمة الإنذار المبكر أحد أهم التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجال أمن الحدود، حيث تعتمد على جمع البيانات من مصادر متعددة وتحليلها بصورة آنية للكشف عن المؤشرات الأولية للتهديدات المحتملة. وتستند هذه الأنظمة إلى شبكات من أجهزة الاستشعار والرادارات والكاميرات الحرارية والطائرات المسيرة التي تعمل بشكل متكامل مع مراكز القيادة والسيطرة المركزية[3].

وفي الحالة الجزائرية، تُستخدم هذه الأنظمة لمراقبة المناطق الصحراوية الشاسعة التي يصعب تغطيتها ميدانياً بصورة دائمة، حيث تقوم المستشعرات الإلكترونية بإرسال البيانات بشكل متواصل إلى مراكز التحليل التي تعتمد على برامج ذكية قادرة على اكتشاف التحركات غير الطبيعية وتحديد مستوى الخطورة المرتبط بها. فعلى سبيل المثال، يمكن للنظام رصد مسار مجموعة متحركة في منطقة نائية وتحليل اتجاهها وسرعتها وأنماط حركتها، ثم مقارنتها ببيانات سابقة لتحديد ما إذا كانت مرتبطة بعمليات تهريب أو تسلل غير شرعي أو نشاط إرهابي محتمل[4].

وتُعد هذه الأنظمة عاملاً أساسياً في تقليص زمن الاستجابة الأمنية، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن أنظمة الإنذار المبكر المدعمة بالذكاء الاصطناعي تستطيع رفع دقة التنبؤ بالمخاطر بنسبة تتراوح بين

---

[1] لحمر هيبة، "التحول إلى الذكاء الاصطناعي بين المخاوف والتطلعات"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلد 9، عدد 2، 2023، ص 88.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، مرجع سابق، ص 56.

[3] بارة سمير، "الأمن السيبراني في الجزائر: السياسات والمؤسسات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 12، 2022، ص 44.

[4] عبد الله بن شرف الغامدي، الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، الرياض، 2022، ص 91.

70 و85% مقارنة بأساليب المراقبة التقليدية، وهو ما ينعكس إيجاباً على كفاءة العمليات الأمنية الميدانية وقدرتها على التعامل مع التهديدات في مراحلها الأولى[1].

ثالثاً: الطائرات المسيرة والتحليل الذكي للبيانات الحدودية.

أصبحت الطائرات المسيرة إحدى الركائز الأساسية لمنظومة المراقبة الذكية للحدود الجزائرية خلال الفترة 2020–2026، نظراً لقدرتها على تغطية مساحات واسعة من المناطق الصحراوية والوعرة التي يصعب الوصول إليها بالوسائل التقليدية. وتتميز هذه الطائرات بقدرتها على جمع الصور والبيانات الحرارية وإرسالها مباشرة إلى مراكز القيادة والتحليل، حيث تتولى أنظمة الذكاء الاصطناعي معالجتها واستخلاص المؤشرات الأمنية ذات الصلة[2].

وتكمن أهمية هذه التقنية في قدرتها على اكتشاف التحركات المشبوهة خلال فترات زمنية قصيرة، سواء تعلق الأمر بقوافل التهريب أو محاولات التسلل أو تنقل الجماعات الإرهابية. كما تسمح الخوارزميات الذكية بالتعرف الآلي على الأهداف وتصنيفها وفق درجات الخطورة، وهو ما يساهم في ترشيد استخدام الموارد البشرية والعسكرية وتوجيهها نحو المناطق الأكثر حساسية أمنياً[3].

وقد ساعد هذا التكامل بين الطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي في تعزيز فعالية المراقبة الحدودية الجزائرية، خاصة على الحدود الجنوبية التي تشهد نشاطاً متزايداً لشبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما جعل الجزائر من بين الدول الإفريقية التي تبنت تدريجياً مفهوم "الحدود الذكية" كخيار استراتيجي للأمن الوطني .

رابعاً: التحديات والرهانات المستقبلية.

على الرغم من المزايا الكبيرة التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر، إلا أن توظيفها في المجال الأمني يطرح مجموعة من التحديات التقنية والقانونية والأخلاقية. فمن الناحية التقنية، يتطلب نجاح هذه الأنظمة بنية تحتية رقمية متطورة وقواعد بيانات دقيقة ومحدثة بصورة مستمرة، إضافة إلى توفر كفاءات وطنية متخصصة في علوم البيانات والأمن السيبراني والبرمجيات الذكية.[4]

---

[1] محمد دباس الحميد وماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 113.

[2] أسامة الحسيني، "الذكاء الاصطناعي والأمن الوطني"، مجلة إضاءات، العدد 62، 2022، ص 25.

[3] بارة سمير، مرجع سابق، ص 51.

[4] إسلام فوزي، "الأمن السيبراني: الأبعاد الاجتماعية والقانونية"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 30، العدد 2، 2021، ص 73.

أما من الناحية القانونية، فإن توسيع استخدام تقنيات المراقبة الذكية يفرض ضرورة وضع أطر تشريعية تضمن التوازن بين متطلبات الأمن الوطني واحترام الحقوق والحريات الأساسية، خاصة ما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية والخصوصية الرقمية. ولهذا تؤكد الجزائر في مختلف المحافل الدولية على أهمية تطوير حوكمة دولية مسؤولة للذكاء الاصطناعي تضمن الاستخدام الآمن والأخلاقي لهذه التقنيات وتمنع توظيفها في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين.

وفي ضوء التوجهات الراهنة، يتوقع أن يشهد المستقبل توسعاً أكبر في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة الأمنية الجزائرية، من خلال تطوير مراكز تحليل البيانات الضخمة، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني، وتوسيع استخدام الطائرات المسيرة والأنظمة الذاتية الذكية، بما يسهم في بناء منظومة متكاملة للإنذار المبكر وإدارة المخاطر الحدودية وفق مقاربة استباقية حديثة.

يتضح أن الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر أصبحا يشكلان أحد أهم مرتكزات المقاربة الجزائرية الحديثة في إدارة الحدود خلال الفترة 2020–2026، حيث انتقلت الجزائر تدريجياً من نموذج المراقبة التقليدية إلى نموذج أمني ذكي قائم على التحليل التنبئي والاستجابة الاستباقية. وقد ساهمت هذه التقنيات في رفع كفاءة الرصد والكشف المبكر عن التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، مع تعزيز السيادة الرقمية والأمن السيبراني للدولة. غير أن نجاح هذه المقاربة يظل رهيناً بمواصلة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والكفاءات الوطنية، وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الذكية في حماية الأمن الحدودي الجزائري.

المطلب الثالث: الحوكمة الرقمية ودورها في تطوير الأداء الأمني الحدودي في الجزائر.

أصبحت الحوكمة الرقمية خلال السنوات الأخيرة أحد المرتكزات الأساسية لإدارة الدولة الحديثة، نظراً لقدرتها على تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز فعالية المؤسسات في اتخاذ القرار وإدارة الموارد والمخاطر. وفي المجال الأمني على وجه الخصوص، تُمثل الحوكمة الرقمية إطاراً تنظيمياً وتقنياً يهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للبيانات والمعلومات والأنظمة الرقمية بما يعزز كفاءة الأداء الأمني ويرفع من مستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والمؤسساتيين. وقد ازدادت أهمية هذا التوجه في ظل التحولات الأمنية المعاصرة التي أفرزتها العولمة الرقمية وتنامي التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب الدولي

والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والهجرة غير النظامية والهجمات السيبرانية، وهي تحديات لم تعد المقاربات التقليدية قادرة على مواجهتها بمفردها[1].

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر منذ سنة 2020 مساراً متسارعاً نحو التحول الرقمي، تُوِّج بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ثم إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتدشين المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات سنة 2026، بهدف بناء نموذج سيادي متكامل للتحكم في البيانات الوطنية وتأمينها واستثمارها في دعم القرار العمومي وتعزيز الأداء المؤسساتي.[2] وقد انعكس هذا التوجه بصورة مباشرة على قطاع أمن الحدود، الذي أصبح يعتمد بشكل متزايد على تبادل البيانات الرقمية والتشغيل البيني للأنظمة المعلوماتية والربط الشبكي بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، بما يضمن الاستجابة السريعة للتهديدات وتحقيق أعلى مستويات الفعالية في إدارة الحدود الوطنية.

أولاً: الحوكمة الرقمية كمدخل لتحديث الإدارة الأمنية الحدودية.

تشير الحوكمة الرقمية إلى مجموعة القواعد والآليات والإجراءات التي تنظم إنتاج البيانات وتداولها وحمايتها واستغلالها داخل المؤسسات العمومية، بما يضمن الشفافية والكفاءة والأمن والاستدامة. وفي المجال الأمني الحدودي، تساهم الحوكمة الرقمية في الانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الوثائق الورقية والقرارات المجزأة إلى إدارة ذكية تعتمد على البيانات الدقيقة والمعلومات الفورية في صنع القرار الأمني[3].

وقد اتجهت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026 إلى تعزيز هذا المسار من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية وربط مختلف الهيئات الأمنية بشبكات اتصال مؤمنة تسمح بتبادل المعلومات بصورة آنية. وتُعد المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات التي وُضعت حيز الخدمة سنة 2026 إحدى أهم الخطوات المؤسسية في هذا المجال، حيث تهدف إلى تنظيم دورة حياة البيانات الحكومية وضمان موثوقيتها وجودتها وحمايتها من الاختراق أو سوء الاستخدام، باعتبار البيانات مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد الاقتصادية والأمنية الأخرى[4].

---

[1] المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2024، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر: دراسة تحليلية للجماعات المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021، ص 149.

[4] المحافظة السامية للرقمنة، مرجع سابق، ص 65.

كما ساهمت الحوكمة الرقمية في تحسين مستوى التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بأمن الحدود، بما في ذلك الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والجمارك وشرطة الحدود، من خلال توفير بيئة رقمية مشتركة تسمح بتبادل المعطيات الأمنية والاستخباراتية بشكل فوري، الأمر الذي يحد من الازدواجية في العمل ويعزز فعالية التدخل الميداني في مواجهة التهديدات العابرة للحدود[1].

ثانياً: المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات ودورها في تعزيز الأمن الحدودي.

تمثل البيانات في العصر الرقمي المورد الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات الأمنية في التخطيط والتوقع واتخاذ القرار، ولذلك أولت الجزائر اهتماماً متزايداً لحوكمة البيانات باعتبارها ركيزة أساسية للسيادة الرقمية والأمن الوطني. وقد أكد المرسوم الرئاسي رقم 25-350 المؤرخ في 30 ديسمبر 2025 على ضرورة بناء منظومة وطنية متكاملة لحوكمة البيانات ترتكز على مبادئ التحكم والسيادة والحماية والاستغلال الرشيد للمعلومات الوطنية[2].

وفي المجال الحدودي، تتيح هذه المنظومة إمكانية دمج قواعد البيانات الخاصة بالمعابر البرية والبحرية والجوية ضمن إطار موحد يسمح بتبادل المعلومات بصورة فورية وآمنة. كما تساعد على بناء قواعد بيانات دقيقة حول حركة الأفراد والبضائع والوسائل العابرة للحدود، بما يساهم في تسهيل عمليات المراقبة والكشف المبكر عن الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالتهريب أو الإرهاب أو الهجرة غير النظامية[3].

ومن الأمثلة العملية على ذلك، اعتماد قواعد بيانات مترابطة تسمح للأجهزة الأمنية بالتحقق السريع من هويات المسافرين عبر الوثائق البيومترية، وربط نتائج عمليات التفتيش الجمركي بأنظمة التحليل الأمني، الأمر الذي يعزز قدرة الدولة على كشف الأنماط المشبوهة وتحديد المخاطر المحتملة بصورة استباقية. كما تساهم هذه المنظومة في توفير بيانات موثوقة تُستخدم في تدريب تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر التي أصبحت جزءاً أساسياً من منظومة الحدود الذكية الجزائرية[4].

---

[1] وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة السنوية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 2024، ص 42.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 25-350 المؤرخ في 30 ديسمبر 2025 المتعلق بالمنظومة الوطنية لحوكمة البيانات.

[3] الوزير الأول، كلمة رسمية بمناسبة وضع المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات حيز الخدمة، الجزائر، 09 فبراير 2026.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، "حوكمة البيانات ركيزة أساسية لنجاح التحول الرقمي"، 21 أفريل 2026.

ثالثاً: الحوكمة الرقمية ودعم مشروع الحدود الذكية في الجزائر.

يُعد مشروع الحدود الذكية أحد أبرز التطبيقات العملية للحوكمة الرقمية في الجزائر، حيث يقوم على دمج التقنيات الرقمية الحديثة ضمن منظومة متكاملة لإدارة الحدود ومراقبتها. وتعتمد هذه المنظومة على الربط بين الرادارات والكاميرات الحرارية والطائرات المسيرة وأجهزة الاستشعار وقواعد البيانات المركزية، بما يسمح بجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بصورة لحظية بين مختلف الأجهزة المختصة[1].

وقد ساهمت الحوكمة الرقمية في توفير الإطار التنظيمي والتقني اللازم لتشغيل هذه المنظومة بكفاءة عالية، من خلال توحيد المعايير الرقمية وضمان قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة المختلفة. كما أدت إلى تحسين تدفق المعلومات بين مراكز القيادة والسيطرة والوحدات الميدانية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على سرعة اتخاذ القرار الأمني وتقليص زمن الاستجابة للتهديدات الحدودية[2].

وتبرز أهمية هذه المقاربة بشكل خاص في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية للجزائر التي تتميز باتساع المساحات وصعوبة التضاريس، حيث تسمح الأنظمة الرقمية المتكاملة برصد التحركات المشبوهة على مسافات طويلة وتوجيه التدخلات الأمنية بدقة أكبر مقارنة بالوسائل التقليدية. كما تساعد في تعزيز الرقابة على المعابر الحدودية وتحسين إدارة حركة الأشخاص والبضائع وفق معايير أمنية حديثة[3].

رابعاً: الأمن السيبراني كركيزة أساسية للحوكمة الرقمية الحدودية.

لا يمكن الحديث عن الحوكمة الرقمية دون التطرق إلى الأمن السيبراني الذي يمثل خط الدفاع الأول عن الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات الوطنية. فمع توسع استخدام التكنولوجيا في إدارة الحدود، أصبحت المؤسسات الأمنية أكثر عرضة لمحاولات الاختراق والهجمات السيبرانية التي تستهدف تعطيل الأنظمة أو سرقة البيانات الحساسة أو التأثير على سير العمليات الأمنية[4].

ولمواجهة هذه المخاطر، عملت الجزائر على تطوير الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وتعزيز قدرات الهيئات المختصة في الوقاية والكشف والاستجابة للتهديدات السيبرانية. كما تم توسيع برامج

---

[1] إبراهيم سعد الشاكر فزاني، "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 1481.

[2] المرجع نفسه، ص 1483.

[3] عبد القادر بن دعماش، الأمن الحدودي والتحول الرقمي في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2023، ص 102.

[4] بارة سمير، "الأمن السيبراني في الجزائر: السياسات والمؤسسات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 12، 2022، ص 46.

التكوين المتخصص في مجالات أمن المعلومات وحماية البيانات والتشفير، بهدف بناء كفاءات وطنية قادرة على حماية الفضاء الرقمي السيادي للدولة[1].

وفي إطار أمن الحدود، يكتسي الأمن السيبراني أهمية مضاعفة بسبب ارتباطه المباشر بحماية قواعد البيانات البيومترية وأنظمة المراقبة الإلكترونية وشبكات الاتصال العملياتية. فنجاح الحوكمة الرقمية يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على تأمين هذه المنظومات وضمان استمرارية عملها في مختلف الظروف الأمنية والتقنية[2].

خامساً: الحوكمة الرقمية ومقاربة حوكمة الأمن في المناطق الحدودية.

أثبتت التجارب المعاصرة أن الأمن الحدودي لم يعد مسؤولية الأجهزة الأمنية وحدها، بل أصبح عملية تشاركية تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والتنموية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق برز مفهوم حوكمة الأمن باعتباره مقاربة حديثة تقوم على إشراك مختلف الفاعلين في إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار داخل المناطق الحدودية.[3]

وفي الجزائر، تساهم الحوكمة الرقمية في تجسيد هذه المقاربة من خلال توفير أدوات رقمية تسمح بتحسين التنسيق بين المؤسسات الأمنية والإدارية والتنموية، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد والمشاريع الموجهة للمناطق الحدودية. كما تتيح بناء قواعد بيانات دقيقة تساعد في تشخيص المشكلات المحلية وتوجيه السياسات العمومية بصورة أكثر فعالية، بما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن والتنمية والاستقرار الاجتماعي[4].

وبذلك تصبح الحوكمة الرقمية أداة استراتيجية ليس فقط لحماية الحدود، وإنما أيضاً لتعزيز التنمية المحلية ودعم الثقة بين المواطن والمؤسسات وتحقيق الأمن الإنساني الشامل في المناطق الحدودية.

يتبين أن الحوكمة الرقمية أصبحت تشكل إحدى الدعائم الأساسية لتطوير الأداء الأمني الحدودي في الجزائر خلال الفترة 2020–2026، من خلال تعزيز إدارة البيانات وتطوير آليات التنسيق المؤسساتي وتحسين جودة القرار الأمني. وقد ساهمت المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في إرساء بيئة رقمية متكاملة تدعم مشروع الحدود الذكية وتعزز السيادة الرقمية للدولة. كما لعب

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، الجزائر، 2024، ص 37.
[2] محمد دباس الحميد وماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 126.
[3] إبراهيم سعد الشاكر فزاني، مرجع سابق، ص 1485.
[4] المرجع نفسه، ص 1487.

الأمن السيبراني دوراً محورياً في حماية البنية التحتية الرقمية وضمان استمرارية الخدمات الأمنية، الأمر الذي مكّن الجزائر من تطوير مقاربة حديثة لإدارة الحدود تقوم على التكامل بين التكنولوجيا والحوكمة والأمن والتنمية، بما يرفع من كفاءة مواجهة التهديدات العابرة للحدود ويعزز الاستقرار الوطني.

يُظهر تحليل محاور المبحث الأول أن الجزائر انتقلت خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026 من نموذج إدارة الحدود التقليدي القائم أساساً على الانتشار البشري والرقابة الميدانية المباشرة إلى نموذج أكثر تطوراً يقوم على توظيف الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية ضمن رؤية شاملة للحدود الذكية. وقد جاء هذا التحول استجابةً للبيئة الأمنية المعقدة التي تحيط بالجزائر، خاصة في ظل اتساع الشريط الحدودي الذي يفوق 7000 كيلومتر، وتزايد التهديدات العابرة للحدود المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والتهريب بمختلف أشكاله، الأمر الذي فرض تبني مقاربات أمنية تعتمد على التكنولوجيا كعامل مضاعف للقوة الأمنية والاستخباراتية للدولة الجزائرية .

وقد بينت الدراسة أن الرقمنة أصبحت تمثل أحد المرتكزات الأساسية في إدارة الأمن الحدودي الجزائري، من خلال تعميم الأنظمة البيومترية في المعابر الحدودية، وتطوير شبكات المراقبة الإلكترونية، واعتماد الطائرات المسيرة والرادارات والكاميرات الحرارية وأنظمة الاستشعار المتقدمة، فضلاً عن رقمنة قواعد البيانات الخاصة بحركة الأشخاص والبضائع. وأسهمت هذه التحولات في رفع سرعة الاستجابة العملياتية وتحسين دقة المراقبة وتقليص هامش الخطأ البشري، بما انعكس إيجاباً على فعالية أجهزة الأمن والدرك والجمارك وحرس الحدود في مواجهة التهديدات المستجدة.

كما كشفت نتائج المبحث أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر يمثل مرحلة متقدمة في مسار تحديث المنظومة الأمنية الحدودية، حيث أتاحت هذه التقنيات الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق الأمني. فبدلاً من انتظار وقوع التهديدات، أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على تحليل البيانات الضخمة وتحديد الأنماط المشبوهة والتنبؤ بالتحركات غير القانونية ورسم خرائط المخاطر الأمنية المحتملة، وهو ما يعزز القدرة الاستباقية للأجهزة الأمنية والعسكرية في التعامل مع التهديدات قبل تحولها إلى أخطار فعلية على الأمن الوطني.

ومن جانب آخر، أثبتت الحوكمة الرقمية أنها تشكل الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي الذي يضمن فعالية مختلف التقنيات المستعملة في إدارة الحدود، إذ إن نجاح الرقمنة والذكاء الاصطناعي لا يرتبط فقط بتوفر الوسائل التقنية، بل يتطلب أيضاً وجود منظومة متكاملة لإدارة البيانات وحمايتها وتبادلها بين مختلف الهيئات الأمنية والعسكرية. وقد ساهم إنشاء المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات وتفعيل

الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تعزيز التنسيق المؤسساتي وتحسين جودة القرار الأمني القائم على المعلومات الدقيقة والآنية.

من الناحية الأمنية، أظهرت التجربة الجزائرية خلال فترة الدراسة قدرة متزايدة على تعزيز الرقابة الحدودية وتقليص المساحات التي كانت تستغلها الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية للتحرك عبر الحدود. كما ساعدت التكنولوجيا الحديثة في رفع كفاءة عمليات الكشف والمراقبة والتدخل السريع، خاصة في المناطق الصحراوية النائية التي يصعب تغطيتها بالوسائل التقليدية. ومع ذلك، ما تزال بعض التحديات قائمة، من بينها التطور المستمر لأساليب الجريمة المنظمة واستعمال المهربين والتنظيمات الإرهابية لتقنيات اتصال وتشفير حديثة تتطلب تحديثاً دائماً للمنظومات الأمنية الوطنية.

على المستوى الاستخباراتي، ساهمت الرقمنة في تحسين جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، مما عزز مفهوم الاستخبارات متعددة المصادر. كما مكّن توظيف الذكاء الاصطناعي من معالجة كميات هائلة من البيانات في وقت قياسي واستخراج المؤشرات الأمنية ذات الصلة بالتهديدات الحدودية. غير أن تحقيق الفعالية الكاملة لهذا التحول يظل مرتبطاً بتعزيز قدرات العنصر البشري وتكوين محللين متخصصين في تحليل البيانات الضخمة والاستخبارات الرقمية والأمن السيبراني، باعتبار أن التكنولوجيا لا يمكن أن تعوض الكفاءة البشرية بل تعمل على دعمها وتطويرها.

استراتيجياً، يعكس توجه الجزائر نحو الحدود الذكية تحولاً عميقاً في العقيدة الأمنية الوطنية من الأمن الدفاعي التقليدي إلى الأمن الوقائي الاستباقي. ويتوافق هذا التوجه مع الرؤية الوطنية الرامية إلى تعزيز السيادة الرقمية وتحقيق الاستقلالية التكنولوجية وتقليص التبعية الخارجية في المجالات الحساسة المرتبطة بالأمن القومي. كما يعزز مكانة الجزائر كفاعل إقليمي قادر على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية المتسارعة التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء والفضاء المتوسطي.

أما من الناحية التكنولوجية، فقد حققت الجزائر تقدماً ملحوظاً في مجال تحديث البنية الرقمية الأمنية من خلال تطوير قواعد البيانات الوطنية، وتوسيع استخدام الأنظمة البيومترية، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني، والاستثمار في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد. إلا أن المحافظة على هذا المسار تتطلب مواصلة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وتوطين الصناعات الرقمية والأمنية، إضافة إلى تطوير شراكات أكاديمية وصناعية وطنية قادرة على إنتاج حلول تكنولوجية محلية تتلاءم مع الخصوصيات الأمنية والجغرافية للحدود الجزائرية.

يمكن القول إن التحول الرقمي والتكنولوجي في إدارة الحدود الجزائرية خلال الفترة 2020–2026 مثّل نقلة نوعية في فلسفة الأمن الحدودي، حيث انتقلت الجزائر تدريجياً نحو بناء منظومة أمنية ذكية ومترابطة تعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية كمرتكزات أساسية لحماية الأمن الوطني. وقد عززت هذه المقاربة من قدرة الدولة على الاستشراف المبكر للمخاطر، وتحسين فعالية القرار الأمني والاستخباراتي، ورفع مستوى السيطرة على الحدود. غير أن نجاح هذه المنظومة مستقبلاً سيظل رهيناً باستمرار تحديث البنية التكنولوجية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز السيادة الرقمية الوطنية بما يضمن التكيف المستمر مع طبيعة التهديدات الأمنية المتغيرة في البيئة الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: تعزيز التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات في الجزائر في مجال أمن الحدود

أصبحت حماية الحدود الوطنية في البيئة الأمنية المعاصرة تتجاوز المفهوم التقليدي القائم على الرقابة العسكرية المباشرة، لتنتقل نحو مقاربة شاملة ترتكز على التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لضمان الأمن والاستقرار الوطني. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة بالنسبة للجزائر بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي الحساس وامتداد حدودها البرية لأكثر من 7400 كيلومتر مع سبع دول، فضلاً عن التحديات الأمنية المتنامية في محيطها الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تشهد تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والاتجار بالأسلحة والمخدرات. وفي هذا السياق، انتهجت الجزائر منذ سنة 2020 رؤية أمنية متكاملة تجمع بين العمل المؤسساتي الوطني والتنسيق الإقليمي والدولي، بما يضمن توحيد الجهود الأمنية والاستخباراتية والتنموية في إطار ما يعرف بالأمن التعاوني متعدد المستويات، الذي يقوم على دمج مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والإداريين والتنمويين ضمن منظومة موحدة لإدارة المخاطر والتهديدات الحدودية[1].

وقد تعزز هذا التوجه خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026 مع اعتماد الجزائر لبرامج تحديث المنظومة الأمنية الحدودية، وتطوير أنظمة الحدود الذكية، وتكثيف التنسيق بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك ومختلف الأجهزة المختصة، بالتوازي مع توسيع مجالات التعاون الأمني مع دول الجوار ومنظمات الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية المختصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود[2]. وعليه، أصبح التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات أحد أهم محددات فعالية السياسة الجزائرية في إدارة الأمن الحدودي ومواجهة التهديدات المركبة التي تعرفها البيئة الإقليمية المعاصرة.

المطلب الأول: التكامل المؤسساتي في إدارة أمن الحدود الجزائرية.

يشكل التكامل المؤسساتي أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها الجزائر في إدارة أمن حدودها خلال السنوات الأخيرة، حيث يقوم على تنسيق الأدوار بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية والإدارية المكلفة بحماية الحدود ضمن إطار موحد يضمن الاستجابة السريعة والفعالة للتهديدات العابرة للحدود. وقد فرضت

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، مجلة الجيش، أعداد مختلفة (2020–2026).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التقرير السنوي حول أمن الحدود والهجرة غير النظامية، الجزائر، 2024.

التحولات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل والصحراء منذ سنة 2020 ضرورة تجاوز المقاربات القطاعية التقليدية نحو نموذج أمني تشاركي يعتمد على تبادل المعلومات وتوحيد الجهود العملياتية والاستخباراتية بين مختلف المؤسسات الوطنية المختصة[1].

وفي هذا الإطار، يضطلع الجيش الوطني الشعبي بالدور المركزي في حماية الحدود الوطنية من خلال الانتشار العملياتي المكثف على الشريط الحدودي، وتوظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة وأنظمة الاستطلاع والمراقبة الجوية والأرضية، إلى جانب تنفيذ عمليات استباقية ضد شبكات الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة. كما تعمل قيادة قوات حرس الحدود التابعة للدرك الوطني على مراقبة المناطق الحدودية البرية، وتأمين المعابر والنقاط الحساسة، وتنسيق عمليات التدخل الميداني بالتعاون مع الوحدات العسكرية المنتشرة في المناطق الحدودية[2].

كما تؤدي المديرية العامة للأمن الوطني دوراً مهماً في حماية المنافذ الحدودية الرسمية، خاصة المطارات والموانئ والمعابر البرية، من خلال شرطة الحدود التي تعتمد أنظمة رقمية حديثة لتدقيق وثائق السفر والتحقق من الهوية البيومترية للمسافرين. وقد ساهمت عملية الربط الإلكتروني لقواعد البيانات الأمنية والجوازات البيومترية خلال الفترة 2020–2026 في رفع كفاءة الرقابة الحدودية وتسريع عمليات الكشف عن الأشخاص المطلوبين أو المشتبه في ارتباطهم بشبكات إجرامية أو إرهابية[3].

وإلى جانب المؤسسات الأمنية والعسكرية، تشارك مختلف الهيئات الحكومية والسلطات المحلية في تعزيز الأمن الحدودي من خلال تنفيذ برامج التنمية المحلية بالمناطق الحدودية وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن التنمية تمثل بعداً مكملاً للأمن، وأن معالجة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية تساهم في تقليص فرص استغلالها من قبل الشبكات الإجرامية والتنظيمات المتطرفة.[4]

---

[1] فزاني، إبراهيم سعد الشاكر. "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن." مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1 (2022)، ص ص 1476–1489.

[2] قاسمي، محمد. "الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود." المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية والاستراتيجية، 2024.

[3] بن ساعد، عبد القادر. "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية." مجلة الدراسات الإفريقية والاستراتيجية، 2023.

[4] المحافظة السامية للرقمنة. الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025–2030، الجزائر، 2025.

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي ومتعدد المستويات في مواجهة التهديدات الحدودية.

أدركت الجزائر أن مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود لا يمكن أن تتم بالاعتماد على القدرات الوطنية فقط، نظراً للطبيعة المتحركة والمعقدة لشبكات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز التعاون الإقليمي ومتعدد المستويات مع دول الجوار والشركاء الإقليميين والدوليين خلال الفترة 2020–2026.[1]

وقد شكل التعاون الأمني مع تونس أحد أهم نماذج الشراكة الأمنية الناجحة في المنطقة المغاربية، حيث تم تعزيز التنسيق العملياتي والاستخباراتي بين البلدين لمراقبة المناطق الحدودية المشتركة وتبادل المعلومات المتعلقة بالتحركات الإرهابية وشبكات التهريب. كما شهدت العلاقات الجزائرية الليبية تكثيفاً للتشاور الأمني بهدف الحد من انعكاسات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر، خاصة فيما يتعلق بانتشار السلاح وتسلل الجماعات المسلحة[2].

وعلى المستوى الإفريقي، واصلت الجزائر دعم آليات التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء من خلال تفعيل لجنة الأركان العملياتية المشتركة ومقرها تمنراست، والتي تضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، حيث تهدف إلى تنسيق العمليات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تساهم خلية الاندماج والربط الاستخباراتي في دعم هذا المسار عبر توفير منصة مشتركة لتحليل المعلومات الأمنية وتبادلها بين الدول الأعضاء[3].

ومن جهة أخرى، عززت الجزائر تعاونها مع الاتحاد الإفريقي في إطار اتفاقية التعاون عبر الحدود والآليات الإفريقية الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مع التأكيد على مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما توسع التعاون الدولي مع الشركاء الأوروبيين، خاصة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للمتوسط وتبادل الخبرات التقنية والتدريبية المتعلقة بإدارة الحدود الذكية[4].

[1] المحافظة السامية للرقمنة. الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، الجزائر، 2024.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية. "التنسيق الفعال يشكل أساساً متيناً لمواجهة التحديات المشتركة." 20 أكتوبر 2025.

[3] مجلس السلم والأمن الإفريقي. تقرير التعاون الحدودي ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، أديس أبابا، 2024.

[4] منظمة الاتحاد الإفريقي. برنامج الحدود الإفريقية والتنمية المستدامة، أديس أبابا، 2023.

وقد ساهم هذا التعاون متعدد المستويات في تحسين قدرات الجزائر على التنبؤ بالمخاطر الأمنية والتعامل معها بشكل استباقي، كما عزز من فعالية منظومة الأمن الحدودي عبر توفير قنوات دائمة لتبادل المعلومات والخبرات والإنذارات المبكرة بين مختلف الفاعلين الأمنيين على المستويين الإقليمي والدولي[1].

المطلب الثالث: التنمية الحدودية كأداة لتعزيز الأمن والتكامل المؤسساتي.

لم تعد المقاربة الأمنية الجزائرية تقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية فقط، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الربط بين الأمن والتنمية باعتبارهما عنصرين متكاملين في تحقيق الاستقرار بالمناطق الحدودية. وقد تبنت الجزائر خلال الفترة 2020–2026 عدداً من البرامج التنموية الموجهة للولايات الحدودية الجنوبية والشرقية بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان وتقليص الفوارق التنموية والحد من العوامل التي قد تستغلها التنظيمات الإجرامية والإرهابية في عمليات التجنيد والاستقطاب[2].

وفي هذا السياق، شهدت العديد من الولايات الحدودية مشاريع استثمارية في مجالات النقل والطاقة والاتصالات والتعليم والصحة، إلى جانب دعم النشاط الاقتصادي المحلي وتطوير البنية التحتية. كما ساهم مشروع الطريق العابر للصحراء وشبكات الألياف البصرية العابرة للحدود في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وربط المناطق الحدودية بالمراكز الاقتصادية الوطنية والإفريقية، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الأمني والاجتماعي[3].

وتؤكد التجربة الجزائرية أن نجاح سياسات الأمن الحدودي يرتبط بقدرة الدولة على بناء شراكة فعالة بين المؤسسات الأمنية والتنموية والمجتمعات المحلية، بما يضمن تحقيق الأمن الشامل القائم على حماية الحدود وتحسين نوعية الحياة للسكان في الوقت نفسه. ومن ثم، فإن التنمية الحدودية أصبحت تشكل أحد الأبعاد الاستراتيجية للتكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات في السياسة الأمنية الجزائرية المعاصرة[4].

أولاً: التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية في إدارة أمن الحدود.

شهدت السياسة الجزائرية في مجال أمن الحدود خلال الفترة (2020–2026) تطوراً ملحوظاً في مستوى التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية، انطلاقاً من إدراك متزايد بأن التهديدات الحدودية

[1] الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب. تقرير التهديدات العابرة للحدود في منطقة الساحل والصحراء، نيويورك، 2025.

[2] البنك الإفريقي للتنمية. التنمية والأمن في المناطق الحدودية الإفريقية، أبيدجان، 2024.

[3] وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، تقرير مشروع الطريق العابر للصحراء، الجزائر، 2025.

[4] الدرك الوطني الجزائري، حصيلة نشاط وحدات حرس الحدود 2020–2025، الجزائر، 2026.

المعاصرة أصبحت ذات طبيعة مركبة ومتداخلة، تجمع بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وقد انعكس ذلك في تبني مقاربة أمنية شاملة ترتكز على التكامل الوظيفي بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك والسلطات المحلية، بما يسمح بتبادل المعلومات في الزمن الحقيقي وتنسيق التدخلات الميدانية وفق رؤية موحدة لإدارة المخاطر الحدودية[1].

وفي هذا السياق، عززت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من آليات التنسيق العملياتي عبر إنشاء غرف قيادة مشتركة ومراكز للمتابعة والتحليل تجمع مختلف الأجهزة المعنية، خاصة في الولايات الحدودية الجنوبية مثل تمنراست وإليزي وأدرار وتندوف. وقد ساهمت هذه الآليات في تحسين سرعة الاستجابة للإنذارات الأمنية المرتبطة بتحركات الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والهجرة غير النظامية، كما سمحت بدمج المعطيات القادمة من أنظمة المراقبة الإلكترونية والطائرات المسيرة والأقمار الصناعية ضمن منظومة موحدة لاتخاذ القرار الأمني.[2]

ومن الأمثلة العملية على هذا التكامل، تسجيل مصالح وزارة الدفاع الوطني خلال سنة 2025 توقيف مئات المهربين وإحباط عشرات محاولات التسلل عبر الحدود الجنوبية بفضل التنسيق المباشر بين وحدات حرس الحدود ومصالح الدرك الوطني والأجهزة الاستخباراتية، إضافة إلى مساهمة السلطات المحلية في توفير المعلومات الميدانية ودعم الاستقرار الاجتماعي بالمناطق الحدودية الحساسة[3]. كما ساهمت المحافظة السامية للرقمنة في تطوير بيئة رقمية مشتركة تسمح بتبادل البيانات بين المؤسسات الأمنية المختلفة ضمن إطار السيادة الرقمية الوطنية وحماية البيانات الحساسة للدولة[4].

ولا يقتصر التنسيق المؤسساتي على الجانب الأمني فقط، بل يمتد إلى البعد التنموي، حيث تشارك قطاعات الداخلية والأشغال العمومية والطاقة والاتصالات في تنفيذ مشاريع تنموية بالمناطق الحدودية بهدف تقليص الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي تستغلها التنظيمات الإجرامية في أنشطتها غير المشروعة. ومن ثم، أصبحت التنمية المحلية جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الحدودي الشامل في الجزائر .[5]

---

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. مجلة الجيش، الأعداد السنوية 2020–2026.

[2] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود ومكافحة الإرهاب، الجزائر، 2025.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية. "التنسيق الفعال يشكل أساساً متيناً لمواجهة التحديات المشتركة." 20 أكتوبر 2025.

[4] المحافظة السامية للرقمنة. الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025–2030، الجزائر، 2025.

[5] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. التقرير الوطني للتنمية المحلية بالمناطق الحدودية، الجزائر، 2024.

ثانياً: دور التعاون الإقليمي والدولي في بناء أمن حدودي فعال.

تؤمن الجزائر بأن أمن الحدود لم يعد شأناً وطنياً صرفاً، بل أصبح قضية إقليمية ودولية تفرض على الدول اعتماد آليات تعاون جماعي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. ولهذا كثفت الجزائر خلال الفترة (2020–2026) جهودها لتعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار في إطار مقاربة قائمة على الشراكة والتنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة مع تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا[1].

وقد برزت فعالية هذا التعاون من خلال الاجتماعات الدورية للجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تتخذ من تمنراست مقراً لها، حيث سمحت بتنسيق الجهود العسكرية والأمنية لدول الساحل في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما لعبت خلية الاندماج والربط الاستخباراتي دوراً محورياً في تبادل المعلومات المتعلقة بتحركات الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الإنذار المبكر وتعزيز القدرة على تنفيذ العمليات الاستباقية[2].

وعلى المستوى المغاربي، شهد التعاون الجزائري التونسي تطوراً نوعياً خلال السنوات الأخيرة من خلال تنفيذ دوريات أمنية مشتركة وتبادل المعلومات حول شبكات التهريب والجريمة المنظمة، فضلاً عن التنسيق المستمر لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية وانعكاساتها الأمنية على المنطقة الحدودية المشتركة[3]. كما عززت الجزائر تعاونها مع الاتحاد الإفريقي في إطار برنامج الحدود الإفريقية واتفاقية التعاون عبر الحدود، بما ينسجم مع رؤيتها الداعية إلى إيجاد حلول إفريقية للمشكلات الأمنية الإفريقية[4].

أما على المستوى الدولي، فقد واصلت الجزائر تطوير شراكاتها مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلى جانب التعاون مع بعض الدول الأوروبية في مجالات التدريب الأمني ومراقبة الحدود والهجرة غير النظامية. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة لسنة 2025 أن المقاربة الجزائرية القائمة على الجمع بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي تعد من بين أكثر النماذج فعالية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود بمنطقة الساحل والصحراء[5].

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء، الجزائر، 2025.

[2] لجنة الأركان العملياتية المشتركة. التقرير السنوي للتعاون الأمني لدول الميدان، تمنراست، 2024.

[3] وزارة الداخلية التونسية ووزارة الداخلية الجزائرية. التقرير المشترك حول أمن الحدود الجزائرية التونسية، 2025.

[4] الاتحاد الإفريقي. برنامج الحدود الإفريقية وتعزيز التعاون الحدودي، أديس أبابا، 2024.

[5] الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب. تقرير الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء، نيويورك، 2025.

ثالثاً: الشراكات الأمنية والتنموية كآلية لمعالجة التهديدات العابرة للحدود.

أظهرت التجارب الأمنية الحديثة أن المعالجة العسكرية والأمنية وحدها لا تكفي للقضاء على مصادر التهديدات الحدودية، وهو ما دفع الجزائر إلى تبني نموذج متكامل يقوم على الربط بين الأمن والتنمية في المناطق الحدودية. وقد تجسد هذا التوجه من خلال إطلاق مشاريع تنموية كبرى في ولايات الجنوب والحدود، شملت توسيع شبكات الطرق والاتصالات والطاقة والخدمات الاجتماعية، بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي[1].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك استمرار استكمال مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بعدد من دول إفريقيا الغربية، حيث لا يمثل هذا المشروع بعداً اقتصادياً فحسب، بل يشكل أيضاً أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي عبر تنشيط المبادلات التجارية القانونية وتقليص الاعتماد على المسالك غير الشرعية التي تستغلها شبكات التهريب والجريمة المنظمة .[2]

كما ساهمت برامج التعاون الحدودي التي تدعمها الجزائر بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية في تحسين البنية التحتية للمناطق الحدودية وتعزيز فرص التشغيل والتنمية المحلية. وتشير تقارير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2024 إلى أن الاستثمار في التنمية الحدودية يعد من أكثر الآليات فعالية في تقليص بيئات التجنيد والاستقطاب التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل[3].

وعليه، فإن التجربة الجزائرية خلال الفترة (2020–2026) تؤكد أن تحقيق أمن حدودي مستدام يتطلب الجمع بين التنسيق المؤسساتي الداخلي، والتعاون الإقليمي والدولي، والشراكات التنموية طويلة المدى، ضمن رؤية استراتيجية شاملة تستهدف معالجة الأسباب البنيوية للتهديدات إلى جانب التصدي لمظاهرها الأمنية المباشرة.

أبرزت الدراسة أن المقاربة الجزائرية في مجال أمن الحدود خلال الفترة (2020–2026) انتقلت من الاعتماد على الإجراءات الأمنية التقليدية إلى تبني نموذج أمني شامل يقوم على التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات، باعتباره الخيار الأكثر فعالية في مواجهة التهديدات الأمنية المركبة التي تشهدها البيئة الإقليمية المعاصرة. فقد أظهرت التجربة الجزائرية أن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. برنامج تنمية الولايات الحدودية 2020–2025، الجزائر، 2025.

[2] وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية. تقرير مشروع الطريق العابر للصحراء، الجزائر، 2025.

[3] البنك الإفريقي للتنمية. الأمن والتنمية في المناطق الحدودية الإفريقية، أبيدجان، 2024.

النظامية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات لم تعد مسؤولية جهاز أمني واحد، بل أصبحت تتطلب تضافر جهود مختلف المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية ضمن منظومة موحدة لتبادل المعلومات واتخاذ القرار والتدخل الميداني السريع.

كما بينت نتائج هذا المبحث أن التنسيق المستمر بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك والسلطات المحلية ساهم في رفع مستوى الجاهزية العملياتية وتحسين فعالية الرقابة على الحدود، خاصة بعد إدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة وأنظمة المراقبة الذكية والطائرات المسيرة وقواعد البيانات الرقمية المشتركة. وقد مكّن هذا التكامل المؤسساتي من تعزيز القدرات الاستباقية للأجهزة الأمنية وتطوير آليات الكشف المبكر عن مختلف التهديدات العابرة للحدود.

ومن جهة أخرى، أكدت الدراسة أن التعاون الإقليمي والدولي أصبح أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الجزائرية في إدارة أمن الحدود، حيث ساهمت آليات التنسيق مع دول الجوار، خاصة تونس وليبيا ودول الساحل الإفريقي، في تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود العملياتية لمواجهة الشبكات الإرهابية والإجرامية. كما دعمت الأطر الإقليمية، على غرار لجنة الأركان العملياتية المشتركة وخلية الاندماج والربط الاستخباراتي، بناء فضاء أمني تعاوني قادر على التعامل مع المخاطر الأمنية المتحركة في منطقة الساحل والصحراء.

وأظهرت الدراسة كذلك أن الجزائر لم تحصر معالجة التهديدات الحدودية في البعد الأمني فقط، وإنما تبنت مقاربة تنموية موازية تستهدف معالجة الأسباب البنيوية للهشاشة الأمنية بالمناطق الحدودية. وقد تجسد ذلك من خلال دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية والربط الاقتصادي الإقليمي، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتقليص فرص استغلال السكان المحليين من قبل الجماعات المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة.

وعليه، يمكن التأكيد أن فعالية السياسة الجزائرية في مجال أمن الحدود خلال فترة الدراسة ارتكزت على ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة، تتمثل في التكامل المؤسساتي الوطني، والتعاون الأمني الإقليمي والدولي، والتنمية الحدودية المستدامة. وقد أسهم هذا النموذج في تعزيز قدرة الدولة الجزائرية على التكيف مع التحولات الأمنية الجديدة، وترسيخ مقومات الأمن الحدودي الشامل القائم على الاستباقية والتنسيق والتكنولوجيا والتنمية، بما يدعم الأمن الوطني ويحافظ على الاستقرار الإقليمي في محيط جيوسياسي يتسم بالتعقيد والتقلب المستمر.

من الناحية الأمنية، أظهرت نتائج المبحث أن الجزائر نجحت خلال الفترة (2020–2026) في تطوير نموذج متكامل لإدارة أمن الحدود يقوم على الجمع بين القدرات العسكرية والأمنية والتكنولوجية والتنموية، الأمر الذي ساهم في تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود. فقد سمح التنسيق المستمر بين الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك ومختلف الأجهزة المختصة بتضييق الخناق على شبكات التهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، كما أدى إلى رفع مستوى الجاهزية العملياتية للوحدات المنتشرة على طول الحدود الوطنية. ويُسجل للمقاربة الجزائرية انتقالها من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق والوقاية، من خلال الاعتماد على المراقبة المستمرة والتحليل المسبق للمخاطر الأمنية، وهو ما عزز من فعالية منظومة الأمن الحدودي وقدرتها على التكيف مع التحولات الأمنية المتسارعة في منطقة الساحل والصحراء.

أما من الناحية الاستخباراتية، فقد أبرزت الدراسة أن التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات أسهما بصورة مباشرة في تعزيز كفاءة المنظومة الاستخباراتية الجزائرية، خاصة في مجال جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بين مختلف الفاعلين الأمنيين. وقد مكّن تطوير قنوات التنسيق الاستخباراتي الوطنية والإقليمية من تحسين قدرات الإنذار المبكر والكشف الاستباقي عن التهديدات الإرهابية والإجرامية قبل وصولها إلى مرحلة التنفيذ. كما ساعدت آليات التعاون مع دول الجوار وأجهزة الاستخبارات الإقليمية في بناء صورة استخباراتية أكثر شمولاً حول طبيعة المخاطر والتحولات الأمنية في البيئة الحدودية، مما انعكس إيجاباً على سرعة اتخاذ القرار ودقة العمليات الميدانية. ويبرز هنا نجاح الجزائر في توظيف المعلومات الاستخباراتية كأداة استراتيجية لإدارة المخاطر الأمنية وليس فقط للاستجابة لها.

ومن المنظور الاستراتيجي، يتضح أن الجزائر تبنت رؤية شاملة لأمن الحدود تقوم على مبدأ الأمن التعاوني والشامل، الذي يدمج بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والسياسية والتنموية. وقد سمح هذا التوجه بتجاوز محدودية المقاربات التقليدية التي كانت تركز على الحماية المادية للحدود فقط، نحو بناء منظومة استراتيجية تستهدف معالجة مصادر التهديد وأسبابه البنيوية. كما عززت الجزائر موقعها كفاعل إقليمي محوري في استقرار منطقة الساحل والصحراء من خلال دعم آليات التعاون الإقليمي والمشاركة في المبادرات الأمنية الإفريقية، وهو ما منحها هامشاً أكبر للتأثير في البيئة الأمنية المحيطة بها. ويعكس هذا التوجه وعياً استراتيجياً متقدماً يقوم على أن أمن الحدود لم يعد مرتبطاً فقط بحماية الإقليم الوطني، بل أصبح جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي والدولي.

أما من زاوية الحوكمة الأمنية، فقد أظهرت الدراسة أن الجزائر قطعت خطوات مهمة نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة في إدارة أمن الحدود، من خلال تعزيز التنسيق بين المؤسسات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتطوير آليات اتخاذ القرار المبنية على تبادل المعلومات والبيانات. وقد ساهمت الحوكمة الرقمية وتطوير قواعد البيانات المشتركة والمنصات المعلوماتية المؤمنة في تحسين جودة الأداء المؤسساتي ورفع مستوى التكامل بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية والمدنية. كما عززت المقاربة الجزائرية مبدأ التوازن بين المتطلبات الأمنية ومتطلبات التنمية المحلية بالمناطق الحدودية، وهو ما يتوافق مع المفاهيم الحديثة لحوكمة الأمن التي تربط بين فعالية المؤسسات وحماية المواطن وتحقيق التنمية المستدامة.

وعموماً، يمكن تقييم المبحث الثاني على أنه يعكس تحولاً نوعياً في فلسفة إدارة الأمن الحدودي في الجزائر، حيث انتقلت الدولة من المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على الرقابة والحماية المباشرة إلى مقاربة متكاملة تجمع بين الأمن والاستخبارات والتكنولوجيا والتنمية والحوكمة. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز قدرة الجزائر على مواجهة التهديدات الحدودية المعاصرة، ورفع مستوى المرونة المؤسسية، وتدعيم الأمن الوطني ضمن بيئة إقليمية تتسم بتعدد المخاطر وتعقيد التحديات الأمنية. كما أن استمرار تطوير الحوكمة الأمنية والرقمية وتعزيز التعاون الإقليمي سيشكلان مستقبلاً أحد أهم العوامل الكفيلة بضمان استدامة الأمن الحدودي ورفع كفاءة المنظومة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات المستجدة.

المبحث الثالث: استراتيجيات استشرافية لإعادة هندسة الأمن الحدودي الجزائري.

أصبحت قضية الأمن الحدودي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من أكثر القضايا الاستراتيجية ارتباطاً بالأمن الوطني الشامل، وذلك في ظل التحولات الجيوسياسية والأمنية المتسارعة التي تعرفها البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر، خاصة في الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي. فالتحديات الأمنية المعاصرة لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وشبكات الهجرة غير النظامية، والجرائم السيبرانية، الأمر الذي فرض على الدولة الجزائرية الانتقال من منطق الحماية الحدودية التقليدية إلى منطق هندسة أمنية استشرافية متعددة الأبعاد تقوم على الدمج بين الأمن والدفاع والتنمية والتكنولوجيا والتعاون الإقليمي[1].

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة هندسة المنظومة الحدودية الجزائرية وفق رؤية استراتيجية تستند إلى استشراف المخاطر المستقبلية قبل وقوعها، بدل الاقتصار على ردود الأفعال المرتبطة بالأزمات الطارئة. ويعكس هذا التوجه التحول الحاصل في العقيدة الأمنية الجزائرية التي أصبحت تنظر إلى الحدود باعتبارها فضاءات استراتيجية متكاملة وليست مجرد خطوط فاصلة بين الدول، وهو ما ينسجم مع المقاربات الحديثة للأمن الوطني التي تربط بين أمن الحدود وأمن الدولة وأمن المجتمع في إطار منظومة شاملة ومتناسقة[2]

وتستند عملية إعادة هندسة الأمن الحدودي الجزائري إلى جملة من المرتكزات الأساسية، في مقدمتها تعزيز قدرات الاستشعار والمراقبة الذكية عبر توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتطوير آليات التنسيق المؤسساتي والاستخباراتي، وإدماج البعد التنموي في إدارة المناطق الحدودية، فضلاً عن تفعيل الدبلوماسية الوقائية والتعاون الأمني الإقليمي. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة بالنظر إلى الامتداد الجغرافي للحدود الجزائرية التي تتجاوز ستة آلاف كيلومتر وتجاور سبع دول، الأمر الذي يجعل من إدارة الأمن الحدودي تحدياً مركباً يتطلب حلولاً استراتيجية بعيدة المدى[3].

---

[1] مجلة الجيش، "حماية الحدود والتحديات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل"، العدد 734، الجزائر، 2024، ص ص 22-31.

[2] عبد السلام محمد، أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص 4-9.

[3] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود، الجزائر، 2024، ص 18-26.

كما أن التطورات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي خلال العقدين الأخيرين، خاصة تنامي نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة وتوسع شبكات الجريمة المنظمة وتفاقم الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية في بعض دول الجوار، دفعت الجزائر إلى تبني رؤية أمنية أكثر مرونة تقوم على الاستباقية والجاهزية والتكيف مع طبيعة التهديدات المتغيرة. ومن ثم أصبح استشراف الأمن الحدودي جزءاً أساسياً من منظومة الأمن القومي الجزائري، باعتباره آلية تسمح بتوقع المخاطر المستقبلية وصياغة السياسات الوقائية الكفيلة بتحصين المجال الحدودي الوطني[1].

يسعى هذا المبحث إلى تحليل أهم الاستراتيجيات الاستشرافية التي يمكن أن تسهم في إعادة هندسة الأمن الحدودي الجزائري، من خلال دراسة التحول نحو الحدود الذكية، وتعزيز الأمن المجتمعي بالمناطق الحدودية، وتطوير الدبلوماسية الوقائية، وتحديث المنظومة المؤسساتية والعسكرية، بما يضمن بناء نموذج أمني متكامل قادر على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وتحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: بناء نموذج وطني متكامل للأمن الحدودي المستدام

يشكل بناء نموذج وطني متكامل للأمن الحدودي المستدام أحد أهم التوجهات الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي يشهدها محيطها الإقليمي، خاصة في الفضاء المغاربي والساحلي. فالتحديات الأمنية المعاصرة لم تعد ترتبط فقط بعمليات التسلل أو الاعتداءات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تشمل أنماطاً معقدة من التهديدات العابرة للحدود، على غرار الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والهجرة غير النظامية، والجرائم السيبرانية، وهو ما يستدعي الانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى نموذج وطني شامل يجمع بين الأمن والتنمية والحوكمة والتكنولوجيا ضمن رؤية استراتيجية مستدامة[2].

ويستند هذا النموذج إلى اعتبار الحدود فضاءً للتنمية والاستقرار وليس مجرد خط دفاعي أو حاجز جغرافي، حيث أصبح الأمن الحدودي في الفكر الاستراتيجي الحديث مرتبطاً بقدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات الردع الأمني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية. ومن هذا المنطلق،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة في مجال تعزيز الأمن الحدودي والتحول الرقمي، الجزائر، 2025، ص 31-39.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود ومكافحة الإرهاب، الجزائر، 2024.

شرعت الجزائر في تعزيز مقاربة الأمن الشامل التي تقوم على التكامل بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، مع توظيف التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية بما يضمن استقرار السكان المحليين وتحويلهم إلى شركاء فاعلين في المنظومة الأمنية الوطنية[1].

ويتمثل البعد الأول لهذا النموذج في المحور الأمني والتقني، الذي يهدف إلى بناء منظومة مراقبة واستجابة متقدمة تعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتحليل الآلي للبيانات. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام وسائل المراقبة الإلكترونية والطائرات دون طيار وأجهزة الرصد الحراري والرادارات الأرضية، فضلاً عن تطوير مراكز القيادة والسيطرة التي تسمح بتبادل المعلومات بصورة فورية بين مختلف الهيئات المكلفة بحماية الحدود. كما عززت الدولة جهودها في مجال حوكمة البيانات من خلال المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات التي تم وضعها حيز الخدمة سنة 2026، والتي تهدف إلى ضمان التدفق الآمن للمعلومات بين المؤسسات الأمنية والعسكرية وتوفير قاعدة معلومات موحدة لدعم القرار الأمني الاستراتيجي[2].

ولا يقتصر الأمن الحدودي المستدام على البعد العسكري والأمني فحسب، بل يرتبط أيضاً بقدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية التي غالباً ما تشكل بيئات هشة وقابلة للاختراق من قبل شبكات التهريب والجريمة المنظمة. وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر على دعم مشاريع البنية التحتية الكبرى في الولايات الحدودية، من خلال توسيع شبكات الطرق والمواصلات والربط الرقمي وتطوير شبكات الطاقة والمياه، بما يسهم في فك العزلة عن هذه المناطق وتحسين ظروف العيش لسكانها. كما يمثل الطريق العابر للصحراء أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحويل المناطق الحدودية من فضاءات هامشية إلى مراكز للتكامل الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول العمق الإفريقي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار الإقليميين[3].

ومن جهة أخرى، يرتكز النموذج الوطني للأمن الحدودي المستدام على البعد الاجتماعي والبشري باعتباره أحد الركائز الأساسية لتعزيز الأمن المجتمعي. فالسكان المحليون في المناطق الحدودية يمثلون

---

[1] فزاني إبراهيم سعد الشاكر، "هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، جامعة الوادي، 2021.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المرسوم الرئاسي رقم 25-350 المتعلق بالمنظومة الوطنية لحوكمة البيانات، 30 ديسمبر 2025.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مخطط تنمية المناطق الحدودية وتعزيز الاستقرار المحلي، الجزائر، 2024.

خط الدفاع الأول ضد مختلف التهديدات العابرة للحدود بحكم معرفتهم الدقيقة بالبيئة الجغرافية والاجتماعية للمناطق التي يقطنونها. ولذلك تعمل السلطات العمومية على تعزيز الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والمياه، إلى جانب تشجيع التشغيل المحلي ودعم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة، بما يسهم في الحد من البطالة والفقر والتهميش التي تعد من أهم العوامل المغذية للأنشطة غير المشروعة والجريمة المنظمة[1].

كما يتطلب بناء الأمن الحدودي المستدام تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية والمسؤولية الجماعية في حماية الأمن الوطني، من خلال إشراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والجماعات المحلية في دعم جهود الوقاية من المخاطر الأمنية والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. ويتوافق هذا التوجه مع الرؤية الجزائرية للأمن الوطني التي تعتبر أن حماية الحدود ليست مسؤولية الأجهزة الأمنية والعسكرية وحدها، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة تستدعي تعبئة مختلف طاقات الدولة والمجتمع لمواجهة التحديات المركبة التي تهدد استقرار البلاد وسيادتها .

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإن النموذج الوطني للأمن الحدودي المستدام يقوم على توسيع مجالات التعاون الأمني والتنموي مع دول الجوار، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي. فالتحديات الأمنية الحالية تتجاوز القدرات المنفردة للدول، وهو ما يفرض تبني آليات تعاون مشتركة في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة الحدود، ومواجهة شبكات الاتجار غير المشروع. كما تسعى الجزائر إلى دعم مشاريع التنمية العابرة للحدود وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي باعتباره أحد أهم أدوات الوقاية من النزاعات والاضطرابات الأمنية التي تستغلها التنظيمات الإجرامية والمتطرفة[2].

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن بناء نموذج وطني متكامل للأمن الحدودي المستدام في الجزائر يقوم على رؤية استراتيجية شاملة تجمع بين الردع الأمني والحوكمة الرقمية والتنمية الاقتصادية والاندماج المجتمعي والتعاون الإقليمي. ويعكس هذا النموذج التحول الذي تشهده العقيدة الأمنية الجزائرية نحو مقاربة استباقية تستند إلى إدارة المخاطر المستقبلية وتعزيز القدرة الوطنية على مواجهة التهديدات المتغيرة، بما يضمن حماية السيادة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار طويل المدى في المناطق الحدودية.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "حوكمة البيانات ركيزة أساسية لنجاح التحول الرقمي"، 21 أفريل 2026.

[2] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأوضاع الأمنية والتنموية في منطقة الساحل الإفريقي، نيويورك، 2025.

المطلب الثاني: تعزيز التنمية المحلية بالمناطق الحدودية الجزائرية كمدخل للأمن الوقائي

تُعدّ التنمية المحلية في المناطق الحدودية الجزائرية أحد المرتكزات الأساسية للمقاربة الأمنية الشاملة التي تبنتها الدولة خلال السنوات الأخيرة، انطلاقاً من إدراك متزايد بأن الأمن لم يعد مرتبطاً فقط بالوسائل العسكرية والأمنية التقليدية، وإنما أصبح يرتكز كذلك على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية القادرة على معالجة الأسباب العميقة للهشاشة وعدم الاستقرار. فالمناطق الحدودية الممتدة عبر الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي للجزائر تواجه تحديات مركبة تشمل العزلة الجغرافية، ضعف الكثافة السكانية، محدودية النشاط الاقتصادي، وانتشار شبكات التهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، الأمر الذي جعل من التنمية المحلية خياراً استراتيجياً لتعزيز الأمن الوقائي وتحويل السكان المحليين إلى شركاء فاعلين في حماية الحدود الوطنية. وفي هذا السياق، أصبحت التنمية الحدودية جزءاً من التصور الوطني للأمن الشامل الذي يربط بين استقرار الإنسان واستقرار المجال الترابي للدولة، ويجعل من تحسين الظروف المعيشية للسكان وسيلة مباشرة لتعزيز الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي[1].

لقد برهنت التجارب الأمنية الحديثة أن المناطق الحدودية التي تعاني التهميش الاقتصادي والاجتماعي تكون أكثر عرضة لاختراق شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة، بينما تسهم التنمية المستدامة في بناء مناعة مجتمعية تحدّ من قابلية السكان للانخراط في الأنشطة غير المشروعة. ومن هذا المنطلق، اعتمدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026 برامج تنموية واسعة استهدفت ولايات الجنوب والحدود، من خلال تطوير البنية التحتية، توسيع شبكات الطرق والاتصالات، دعم الاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والمياه والطاقة، بما يعزز استقرار السكان ويحد من النزوح نحو المناطق الشمالية للبلاد[2].

ويكتسب الاستقرار السكاني في المناطق الحدودية أهمية استراتيجية بالغة، باعتباره يشكل خط الدفاع الأول ضد مختلف التهديدات العابرة للحدود. فوجود تجمعات سكانية مستقرة ومندمجة اقتصادياً واجتماعياً يسمح بتعزيز الرقابة المجتمعية على التحركات المشبوهة، ويوفر للأجهزة الأمنية مصدراً مهماً للمعلومات الميدانية، كما يحد من الفراغات الديموغرافية التي تستغلها شبكات التهريب والجريمة المنظمة. وفي هذا

[1] غالم عبد الرحمن، "التنمية المستدامة في المناطق الحدودية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص ص 91-106.

[2] لبنى جهام، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، مجلة الوافد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص ص 205-223.

الإطار، أولت الدولة الجزائرية أهمية خاصة لولايات تندوف، برج باجي مختار، إن قزام، جانت، إليزي وتمنراست، من خلال إطلاق مشاريع تنموية موجهة لتحسين ظروف العيش وتعزيز جاذبية هذه المناطق للاستقرار والاستثمار[1].

كما تمثل التنمية الاقتصادية المحلية أحد أهم الأدوات الوقائية لمكافحة الجريمة المنظمة والاقتصاد الموازي. فكلما توفرت فرص العمل ومصادر الدخل المشروعة، تراجعت جاذبية الأنشطة غير القانونية المرتبطة بالتهريب والاتجار غير المشروع بالبضائع والمخدرات والوقود. ولذلك ركزت السياسات العمومية الجزائرية على دعم المؤسسات المصغرة والناشئة، وتشجيع الاستثمار في الفلاحة الصحراوية، وتربية المواشي، والصناعات التقليدية، والطاقات المتجددة، باعتبارها قطاعات قادرة على خلق الثروة المحلية وتوفير فرص التشغيل لفائدة الشباب في المناطق الحدودية[2].

وفي السياق ذاته، برزت المناطق التجارية الحرة والمبادلات الحدودية المنظمة كآلية اقتصادية وأمنية في آن واحد، إذ تسمح بتقنين المبادلات التجارية التقليدية بين سكان المناطق الحدودية ودول الجوار، وتحد من توسع الأسواق الموازية التي تستفيد منها شبكات التهريب. وقد أكدت العديد من الدراسات أن إدماج الاقتصاد الحدودي ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية للدولة يسهم في تعزيز الأمن المجتمعي وتقليص مصادر التمويل غير المشروع للجماعات الإجرامية العابرة للحدود[3].

ومن زاوية الأمن الوقائي، تؤدي التنمية المحلية دوراً محورياً في تجفيف الحواضن الاجتماعية التي قد تستغلها التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. فالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي تمثل عوامل استقطاب رئيسية تستغلها هذه الشبكات لتجنيد الأفراد أو توفير الدعم اللوجستي لأنشطتها غير المشروعة. أما عندما تتوفر بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة، فإن قدرة هذه التنظيمات على التغلغل داخل المجتمعات المحلية تتراجع بشكل ملحوظ، وهو ما يجعل التنمية إحدى الأدوات غير العسكرية الأكثر فعالية في مكافحة التهديدات الأمنية المعاصرة[4].

---

[1] شريفة لالّو، "التهديدات اللامتماثلة في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات نموذجاً"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص ص 33-46.

[2] عمر سدي، "تهريب الأشخاص في الجنوب الجزائري: ولاية تمنراست نموذجاً"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص ص 245-259.

[3] قمامة بن قريعة، "الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها: ولاية تمنراست نموذجاً"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص ص 77-90.

[4] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التعاون مع دول الجوار وتنمية المناطق الحدودية، الجزائر، 2023.

كما ساهمت الإصلاحات المتعلقة باللامركزية وتعزيز دور الجماعات المحلية في ترسيخ المقاربة الوقائية للأمن الحدودي. فقد أصبحت البلديات والولايات الحدودية تضطلع بأدوار متزايدة في تحديد الاحتياجات التنموية للسكان، ومتابعة تنفيذ المشاريع المحلية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، بما يسمح بتقريب الإدارة من المواطن وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع المحلي. وتنسجم هذه المقاربة مع التصورات الحديثة للأمن الإنساني التي تجعل المواطن محور السياسات الأمنية والتنموية في آن واحد[1].

وإلى جانب ذلك، ارتبطت التنمية الحدودية في الجزائر بمشاريع استراتيجية كبرى ذات بعد إقليمي، مثل الطريق العابر للصحراء، ومشاريع الربط الطاقوي والرقمي، وتوسيع شبكات النقل والاتصالات، وهي مشاريع لا تقتصر أهميتها على تحقيق التنمية الاقتصادية فحسب، بل تسهم كذلك في تعزيز التكامل الإقليمي، وتقوية حضور الدولة في المناطق النائية، وتحويل الحدود من فضاءات للهشاشة الأمنية إلى فضاءات للتعاون والتنمية والاستقرار[2].

وتبرز التجربة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة أن المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على الرقابة العسكرية والأمنية وحدها لم تعد كافية لمواجهة التهديدات المعقدة المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، بل أصبح من الضروري دمجها ضمن رؤية شاملة تجعل من التنمية المحلية ركيزة أساسية للأمن الوقائي المستدام. فكل استثمار في البنية التحتية أو التعليم أو التشغيل أو الخدمات العمومية داخل المناطق الحدودية يمثل في جوهره استثماراً مباشراً في الأمن الوطني، لأنه يساهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي وتقوية قدرة الدولة على التحكم في مجالها الترابي وحماية حدودها من مختلف المخاطر والتهديدات العابرة للحدود .

المطلب الثالث: الافاق والتصورات المستقبلية للأمن الحدودي الجزائري في ظل التحولات الدولية الراهنة

يشهد النظام الدولي خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولات متسارعة أعادت صياغة مفاهيم الأمن والحدود والسيادة الوطنية، حيث لم تعد التهديدات الأمنية مقتصرة على الاعتداءات العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والهجمات السيبرانية، والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، فضلاً عن التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية

[1] منى خروف ولينذة فريحة، "أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية: دراسة تحليلية للطريق العابر لإفريقيا"، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: الواقع والآفاق، 2018.

[2] الوزارة الأولى، "كلمة الوزير الأول بمناسبة وضع المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات حيز الخدمة"، الجزائر، 09 فيفري 2026.

والأزمات الاقتصادية الدولية. وفي هذا السياق، أصبحت الحدود الوطنية تمثل فضاءات أمنية معقدة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، الأمر الذي يفرض على الجزائر تطوير مقاربات استشرافية قادرة على التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة واستباق المخاطر المستقبلية بدل الاكتفاء بردود الفعل التقليدية[1].

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي للجزائر باعتبارها أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، وامتداد حدودها البرية لأكثر من ستة آلاف كيلومتر مع سبع دول، بعضها يشهد أزمات أمنية وسياسية متواصلة، كما هو الحال في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي. لذلك أصبح مستقبل الأمن الحدودي الجزائري مرتبطاً بمدى قدرة الدولة على الانتقال من مفهوم الحماية الحدودية التقليدية إلى مفهوم الأمن الحدودي الذكي والمتكامل الذي يجمع بين التكنولوجيا والتنمية والدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي[2].

لقد أظهرت التطورات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل خلال سنتي 2025 و2026 استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالتوازي مع تصاعد التنافس الدولي على الموارد والممرات الاستراتيجية في إفريقيا. وقد دفع هذا الواقع الجزائر إلى تعزيز جاهزية أجهزتها الأمنية والعسكرية وتكثيف استثماراتها في مجالات الرقمنة والأمن السيبراني والمراقبة الإلكترونية للحدود ضمن رؤية استشرافية تستهدف بناء منظومة أمنية قادرة على التعامل مع التهديدات المستقبلية المركبة[3].

وتتمثل أولى الآفاق المستقبلية للأمن الحدودي الجزائري في التحول التدريجي نحو منظومة حدودية ذكية تعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. فقد أصبح توظيف الطائرات المسيرة وأنظمة الرصد الحراري والرادارات بعيدة المدى والأقمار الصناعية أحد المرتكزات الأساسية للسياسات الأمنية الحديثة، خصوصاً في المناطق الصحراوية الشاسعة التي يصعب تأمينها بالوسائل التقليدية فقط. ويعزز هذا التوجه ما شهدته الجزائر خلال سنتي 2025 و2026 من تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود لسنة 2025، الجزائر، 2025.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، برنامج تنمية المناطق الحدودية وتعزيز الأمن المجتمعي، الجزائر، 2025.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025–2030، الجزائر، 2025.

للتحول الرقمي وإطلاق المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات، التي تهدف إلى ضمان تدفق المعلومات بين مختلف الهيئات الأمنية والعسكرية بشكل آمن وفعال بما يرفع من جودة اتخاذ القرار الأمني والاستراتيجي[1].

كما يرتبط مستقبل الأمن الحدودي الجزائري بتعزيز مفهوم الأمن السيبراني باعتباره أحد أبعاد الأمن الوطني المعاصر. فالاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية والشبكات المعلوماتية في إدارة الحدود والمعابر والمطارات والموانئ يفرض تطوير قدرات وطنية متقدمة لحماية البنية التحتية الرقمية من الاختراق والهجمات الإلكترونية. وقد أكدت الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية أن حماية الفضاء السيبراني أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حماية الحدود والسيادة الوطنية، خاصة في ظل تزايد استخدام الجماعات الإجرامية والإرهابية للتقنيات الرقمية في عمليات التجنيد والتمويل والتنسيق[2].

ومن التصورات المستقبلية المهمة كذلك تعزيز التكامل بين الأمن والتنمية في المناطق الحدودية، حيث أثبتت التجارب الدولية أن الاستقرار الأمني الدائم لا يتحقق بالوسائل العسكرية فقط، وإنما يتطلب معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل بيئة خصبة لانتشار الجريمة المنظمة والتطرف والهجرة غير النظامية. ومن هذا المنطلق، يتوقع أن تتجه الجزائر خلال السنوات المقبلة إلى توسيع برامج التنمية المندمجة في ولايات الجنوب والحدود من خلال تطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار، وإنشاء مناطق اقتصادية وتجارية جديدة قادرة على استقطاب السكان وتوفير فرص العمل وتحويل المناطق الحدودية إلى أقطاب للتنمية بدل كونها مناطق هشاشة أمنية .[3]

وفي الإطار ذاته، يتوقع أن يشهد الأمن الحدودي الجزائري تطوراً أكبر في مجال الشراكات الإقليمية والتعاون الأمني متعدد الأطراف. فالتهديدات العابرة للحدود لم تعد قابلة للاحتواء داخل الحدود الوطنية لأي دولة، الأمر الذي يجعل من تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق العملياتي والتعاون القضائي والأمني بين دول الجوار ضرورة استراتيجية. وقد أظهرت التحركات الدبلوماسية الجزائرية خلال سنتي 2025 و2026 اهتماماً متزايداً بتعزيز آليات التنسيق مع دول الساحل وليبيا وتونس، فضلاً عن دعم الحلول

[1] الوزارة الأولى، المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات: الإطار التنظيمي والتشغيلي، الجزائر، 2026.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، الجزائر، 2025.

[3] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، التعاون الأمني الإقليمي ودور الجزائر في استقرار منطقة الساحل، الجزائر، 2025.

السياسية للأزمات الإقليمية باعتبارها المدخل الأكثر فعالية لتحقيق الأمن المستدام في الفضاء المغاربي والإفريقي[1].

ومن المتوقع أيضاً أن يشهد مستقبل الأمن الحدودي الجزائري توسعاً في توظيف تقنيات الاستشراف الاستراتيجي وإدارة المخاطر، من خلال بناء قواعد بيانات وطنية متكاملة حول التهديدات المحتملة، وإنشاء مراكز متخصصة في التحليل الاستراتيجي والإنذار المبكر، بما يسمح بالانتقال من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة التوقع والاستباق. ويعد هذا التحول من أبرز متطلبات الأمن الحديث في ظل بيئة دولية تتسم بسرعة التحولات وتعقد التهديدات وتشابكها.

كما أن التغيرات المناخية مرشحة لتصبح أحد أهم المحددات المستقبلية للأمن الحدودي الجزائري، بالنظر إلى تأثيرها على الموارد المائية وحركة السكان والهجرات البيئية وانتشار النزاعات حول الموارد الطبيعية في منطقة الساحل الإفريقي. ولذلك يتوقع أن تتجه السياسات الأمنية الجزائرية مستقبلاً نحو إدماج البعد البيئي ضمن استراتيجيات الأمن الوطني والأمن الحدودي، من خلال تطوير آليات الرصد المبكر للمخاطر البيئية وتعزيز القدرة على التعامل مع تداعياتها الأمنية والإنسانية.

وعموماً، فإن الآفاق المستقبلية للأمن الحدودي الجزائري تشير إلى انتقال تدريجي من نموذج الحماية الحدودية التقليدية إلى نموذج أمني شامل يقوم على التكامل بين التكنولوجيا الحديثة، والتنمية المستدامة، والتعاون الإقليمي، والدبلوماسية الوقائية، والحوكمة الرقمية، بما يسمح للجزائر بالحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز مكانتها كفاعل محوري في الأمن الإقليمي بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي في ظل التحولات الدولية المتسارعة[2].

خلص هذا المبحث إلى أن التحولات الأمنية والجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها المحيط المغاربي والساحلي، إلى جانب التغيرات المرتبطة بالتطور التكنولوجي والرقمنة وتنامي التهديدات العابرة للحدود، تفرض على الجزائر الانتقال من المقاربة التقليدية لأمن الحدود إلى نموذج استشرافي متكامل يقوم على إعادة هندسة المنظومة الحدودية وفق رؤية استراتيجية بعيدة المدى. فالمعادلة الأمنية الجديدة لم تعد ترتكز

[1] المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي وآفاق المواجهة، الجزائر، 2025.

[2] عبد القادر بن عطية، "الأمن الحدودي الجزائري في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة"، مجلة الدراسات الأمنية والاستراتيجية، المجلد 9، العدد 2، 2025، ص ص 115-142.

فقط على حماية الخطوط الجغرافية للدولة، وإنما أصبحت مرتبطة بقدرة المؤسسات الوطنية على التنبؤ بالمخاطر وإدارتها قبل تحولها إلى تهديدات فعلية تمس الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي.

وقد أظهر المبحث أن بناء نموذج وطني متكامل للأمن الحدودي المستدام يستوجب الدمج بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والاستخباراتية والتنموية والاجتماعية ضمن إطار حوكمة أمنية حديثة، بما يسمح بتحويل المناطق الحدودية من فضاءات هشة ومعرضة للاختراق إلى مجالات تنموية وأمنية فاعلة تساهم في تعزيز مناعة الدولة. كما أن الاستثمار في الرقمنة والأنظمة الذكية للمراقبة والاستشعار وتحليل البيانات أصبح يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن الحدودي المعاصر، خاصة في ظل اتساع الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر وصعوبة مراقبتها بالوسائل التقليدية فقط.

كما توصل المبحث إلى أن التنمية المحلية بالمناطق الحدودية تمثل أحد أهم أدوات الأمن الوقائي، إذ أن تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير فرص العمل والبنية التحتية والخدمات الأساسية يسهم في تجفيف منابع الجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير النظامية، ويعزز اندماج المواطنين في الجهود الوطنية لحماية الحدود. ومن ثم فإن الأمن الحدودي لم يعد مسؤولية الأجهزة الأمنية والعسكرية وحدها، بل أصبح مسؤولية تشاركية تتداخل فيها أدوار الدولة والمجتمع المحلي والفاعلين الاقتصاديين.

ومن ناحية أخرى، بينت الدراسة أن مستقبل الأمن الحدودي الجزائري يرتبط بشكل وثيق بفعالية التعاون الإقليمي والدولي، خاصة مع استمرار الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول الجوار. لذلك تبرز أهمية الدبلوماسية الوقائية الجزائرية ومبادرات الوساطة والتنسيق الأمني والاستخباراتي الإقليمي باعتبارها أدوات استراتيجية لتقليل مصادر التهديد قبل وصولها إلى الحدود الوطنية. كما أن المشاريع الاقتصادية العابرة للحدود، وعلى رأسها مشروع الطريق العابر للصحراء ومشروعات الربط الطاقوي واللوجستي الإفريقي، تمثل رافعة مهمة لتعزيز الأمن والتنمية في آن واحد.

وفي ضوء المعطيات الدولية الراهنة خلال سنتي 2025 و2026، وما تشهده البيئة الأمنية العالمية من تصاعد للتهديدات السيبرانية، وتنامي استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإجرامية، وعودة التنافس الجيوسياسي على مناطق النفوذ في إفريقيا، فإن الجزائر مطالبة بمواصلة تطوير قدراتها التكنولوجية والاستخباراتية وتعزيز جاهزية مؤسساتها الأمنية والعسكرية بما يضمن المحافظة على تفوقها الوقائي والاستباقي في إدارة المخاطر الحدودية.

إن مستقبل الأمن الحدودي الجزائري يتجه نحو بناء منظومة أمنية ذكية ومتعددة الأبعاد، تجمع بين الردع العسكري واليقظة الاستخباراتية والتنمية المستدامة والتعاون الإقليمي، بما يسمح بتحويل الحدود من مناطق تهديد محتملة إلى فضاءات للأمن والاستقرار والتكامل الاقتصادي، ويعزز مكانة الجزائر كفاعل محوري في هندسة الأمن الإقليمي في الفضاء الأفرومغاربي خلال العقود القادمة.

خلاصة: الفصل الثالث

أبرز هذا الفصل أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر لم تعد خياراً ظرفياً تفرضه التهديدات الأمنية الآنية، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تقتضي الانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على الحماية المادية للحدود إلى نموذج أمني شامل ومتكامل يعتمد على الحوكمة الأمنية الحديثة، والتنسيق المؤسساتي متعدد المستويات، والتوظيف المكثف للتكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي في إدارة المجال الحدودي. وفي هذا السياق، تبين أن فعالية الأمن الحدودي لم تعد تقاس فقط بقدرة الدولة على منع التسلل والتهريب والجريمة المنظمة، وإنما بمدى قدرتها على بناء منظومة استباقية قادرة على التنبؤ بالمخاطر وتحليلها واحتوائها قبل تحولها إلى تهديدات فعلية تمس الأمن الوطني.

كما أكد الفصل أن بناء نموذج وطني متكامل للأمن الحدودي المستدام يستند إلى التكامل بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والاستخباراتية والتنموية والاجتماعية، من خلال تطوير أنظمة المراقبة الذكية، وتعزيز القدرات العملياتية لمختلف الأجهزة الأمنية، وربطها بمنظومات معلوماتية موحدة تسمح بسرعة اتخاذ القرار ورفع كفاءة الاستجابة الميدانية. وقد أظهرت الدراسة أن الاستثمار في التقنيات الحديثة، والطائرات دون طيار، وأنظمة الاستشعار والرصد المتقدمة، يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن الحدودي في ظل تعقد التهديدات العابرة للحدود وتنامي استخدام الفضاء الرقمي من قبل الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية.

ومن جهة أخرى، بيّن الفصل أن التنمية المحلية بالمناطق الحدودية تشكل أحد أهم مداخل الأمن الوقائي، حيث إن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية والبنى التحتية يسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي وتجفيف مصادر التهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة. وعليه، فإن المناطق الحدودية لم تعد تُنظر إليها باعتبارها هوامش جغرافية تحتاج إلى الحماية فقط، وإنما باعتبارها فضاءات استراتيجية للتنمية والاستقرار وصناعة الأمن الوطني.

كما خلص الفصل إلى أن مستقبل الأمن الحدودي الجزائري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفعالية التعاون الإقليمي والدولي، لاسيما في ظل استمرار الأزمات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي وتزايد التحديات المرتبطة بالإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. ومن ثم، فإن تعزيز آليات التنسيق الأمني والاستخباراتي والدبلوماسية الوقائية والشراكات التنموية مع دول الجوار يمثل ركيزة أساسية لضمان الأمن والاستقرار في البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر.

وفي ضوء التحولات الدولية الراهنة خلال الفترة 2025–2026، وما أفرزته من تحديات جديدة مرتبطة بالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والصراعات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية المؤثرة على الحركية السكانية، يتضح أن الجزائر مطالبة بمواصلة تحديث منظومتها الأمنية والحدودية وفق رؤية استشرافية طويلة المدى تقوم على المرونة والابتكار والتكيف المستمر مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

إن إعادة هندسة الأمن الحدودي الجزائري تمثل مشروعاً استراتيجياً وطنياً شاملاً يهدف إلى بناء حدود ذكية وآمنة ومستدامة، قادرة على حماية السيادة الوطنية وتعزيز التنمية المحلية وترسيخ الاستقرار الإقليمي، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الأمنية الحديثة ويعزز مكانة الجزائر كفاعل محوري في هندسة الأمن والاستقرار في الفضاء الأفرومغاربي.

خـــاتمة

خـــاتمة

تُبرز هذه الدراسة أن التحولات الأمنية المتسارعة التي تشهدها البيئة الحدودية الجزائرية لم تعد تسمح بالاعتماد على المقاربات التقليدية القائمة على الرقابة الميدانية وحدها، بل تفرض الانتقال نحو نموذج جديد لإدارة الحدود يقوم على إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي وفق فلسفة الحوكمة المتعددة المستويات، التي تدمج بين البعد الأمني والتنموي والتكنولوجي والمؤسساتي ضمن إطار متكامل وقادر على الاستجابة للتهديدات العابرة للحدود. فالتحديات المرتبطة بتنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة واتساع شبكات التهريب والاتجار بالبشر أثبتت أن أمن الحدود لم يعد مسؤولية جهاز أمني منفرد، وإنما أصبح نتاجاً لتفاعل شبكة واسعة من الفاعلين والمؤسسات الوطنية والمحلية والإقليمية والدولية.

وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة المتمثلة في كيف يمكن لإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي القائمة على الحوكمة المتعددة المستويات أن تسهم في تعزيز فعالية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية الأمن الحدودي في الجزائر ترتبط بشكل مباشر بقدرتها على بناء منظومة حوكمة أمنية ذكية ومتكاملة، تعتمد على التنسيق المؤسسي، وتبادل المعلومات، والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الشراكات متعددة المستويات، بما يسمح بالانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق والوقاية وإدارة المخاطر.

كما أكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية الرئيسة التي انطلقت منها، والمتمثلة في أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي وفق مقاربة الحوكمة المتعددة المستويات تسهم بصورة جوهرية في رفع كفاءة

مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. فقد تبين أن التكامل بين مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية، مدعوماً بالتقنيات الرقمية وأنظمة المراقبة الذكية، يؤدي إلى تحسين القدرة على الكشف المبكر عن التهديدات وتقليص الفجوات الأمنية التي تستغلها الشبكات الإجرامية.

أما الفرضية الفرعية الأولى، فقد أثبتت الدراسة أن توظيف التكنولوجيا الأمنية الحديثة والذكاء الاصطناعي وأنظمة الاستشعار والمراقبة الذكية يساهم في تعزيز فعالية إدارة الحدود الجزائرية، من خلال توفير قدرات أكبر على الرصد والتحليل والتنبؤ، وتقليص الاعتماد على الإجراءات التقليدية التي أصبحت غير كافية لمواجهة التهديدات المعاصرة.

وفيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية، فقد أظهرت النتائج أن التنسيق المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات يشكلان الركيزة الأساسية لنجاح سياسات الأمن الحدودي، حيث إن تعدد الفاعلين الأمنيين

والمدنيين يفرض وجود آليات دائمة لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود والقرارات، بما يضمن الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات الأمنية المتغيرة.

كما أكدت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تفترض أن معالجة ظاهرتي الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة لا يمكن أن تنجح بالحلول الأمنية الصرفة فقط، وإنما تتطلب مقاربة شاملة تربط الأمن بالتنمية المحلية والعدالة الاجتماعية والتعاون الإقليمي، باعتبار أن العديد من التهديدات الحدودية ترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تتجاوز المجال الأمني الضيق.

وتكشف الدراسة أن التجربة الجزائرية تمتلك مقومات مهمة للانتقال نحو نموذج متقدم للأمن الحدودي، بالنظر إلى الخبرة المتراكمة للمؤسسات الأمنية والعسكرية، والجهود المبذولة في تحديث وسائل المراقبة الحدودية، غير أن تحقيق الأمن الحدودي المستدام يظل رهيناً بمواصلة إصلاحات الحوكمة الأمنية، وتطوير البنية التكنولوجية، وتعزيز التعاون الإقليمي مع دول الجوار، خاصة في فضاءات الساحل والصحراء التي تمثل أحد أكثر الأقاليم عرضة للتهديدات الأمنية المركبة.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن مستقبل الأمن الحدودي في الجزائر لن يُقاس بعدد نقاط المراقبة أو حجم الانتشار الأمني فحسب، بل بمدى القدرة على بناء حدود ذكية، مرنة، ومترابطة مؤسسياً، قادرة على استباق المخاطر وإدارتها بكفاءة عالية. ومن ثمّ فإن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي ليست خياراً تقنياً أو إدارياً فقط، بل تمثل مشروعاً استراتيجياً وطنياً لإعادة تشكيل منظومة الأمن الشامل للدولة، بما يعزز سيادتها ويحمي استقرارها ويدعم مسار التنمية المستدامة في بيئة إقليمية ودولية متغيرة ومعقدة.

وبذلك تخلص الدراسة إلى أن الحوكمة المتعددة المستويات تمثل المدخل الأكثر فاعلية لبناء نموذج جزائري حديث للأمن الحدودي، يجمع بين الأمن والتكنولوجيا والتنمية والتعاون، ويؤسس لمرحلة جديدة من الإدارة الذكية للحدود في القرن الحادي والعشرين.

نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن البيئة الأمنية الحدودية الجزائرية أصبحت أكثر تعقيداً بفعل تشابك التهديدات العابرة للحدود، وعلى رأسها الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، الأمر الذي جعل المقاربات الأمنية التقليدية القائمة على الرقابة الميدانية والانتشار البشري غير كافية لوحدها لمواجهة التحديات المستجدة. وقد أظهرت النتائج أن التحولات التي يشهدها الفضاء الحدودي تفرض تبني نماذج أمنية أكثر مرونة وتكاملاً تعتمد على التخطيط الاستراتيجي والاستباق الأمني وإدارة المخاطر.

كما كشفت الدراسة أن الحوكمة المتعددة المستويات تمثل إطاراً فعالاً لإعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي، من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والإداريين، وتطوير آليات التعاون الأفقي والعمودي بين المؤسسات المركزية والمحلية، بما يضمن سرعة الاستجابة للتهديدات وتحسين كفاءة اتخاذ القرار الأمني.

وأثبتت النتائج أن توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك أنظمة المراقبة الذكية والطائرات دون طيار والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، أصبح عاملاً حاسماً في تعزيز فعالية الرقابة الحدودية. فهذه التقنيات لا تسهم فقط في كشف الأنشطة غير المشروعة، بل تسمح أيضاً بالتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها والانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الوقاية والاستباق.

وأظهرت الدراسة كذلك أن نجاح السياسات الأمنية الحدودية لا يرتبط بالبعد الأمني فقط، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المناطق الحدودية. فكلما تحسنت مستويات التنمية المحلية وارتفعت فرص التشغيل والخدمات الأساسية، تراجعت قابلية السكان للانخراط في شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وهو ما يؤكد أهمية تبني مقاربة تنموية موازية للمقاربة الأمنية.

كما بينت الدراسة أن التعاون الإقليمي والدولي يشكل أحد المحددات الأساسية لنجاح إدارة الحدود الجزائرية، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود للجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. فتعزيز تبادل المعلومات الأمنية وتطوير آليات التنسيق مع دول الجوار ومنظمات التعاون الإقليمي من شأنه أن يرفع من فعالية الجهود الوطنية في مواجهة التهديدات المشتركة.

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، يمكن الاستنتاج أن مستقبل الأمن الحدودي في الجزائر يرتبط بقدرتها على الانتقال من نموذج الحماية الحدودية التقليدية إلى نموذج الحوكمة الأمنية الذكية، الذي يقوم على التكامل بين المؤسسات والتكنولوجيا والتنمية والتعاون الإقليمي. فالأمن الحدودي لم يعد مجرد عملية مراقبة للحدود الجغرافية، بل أصبح عملية إدارة شاملة للمخاطر والتهديدات في بيئة أمنية متغيرة ومعقدة.

كما يتضح أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي ليست إجراءً تقنياً محدوداً، بل هي مشروع استراتيجي متكامل يستهدف إعادة بناء آليات العمل الأمني وفق رؤية حديثة تستجيب لمتطلبات الأمن الوطني ومتغيرات البيئة الدولية. وعليه فإن نجاح الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة خلال السنوات المقبلة سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على ترسيخ مبادئ الحوكمة المتعددة المستويات وتطوير منظومة أمن حدودي ذكية ومستدامة.

وبناءً على ذلك، تخلص الدراسة إلى أن الحوكمة المتعددة المستويات تمثل المدخل الأكثر ملاءمة وفعالية لتحديث منظومات الأمن الحدودي الجزائرية، بما يضمن تحقيق معادلة متوازنة تجمع بين حماية السيادة الوطنية، وتعزيز الأمن الإنساني، ودعم التنمية المستدامة في المناطق الحدودية، بما يتوافق مع متطلبات الدولة الحديثة وتحديات القرن الحادي والعشرين.

مناقشة النتائج.

تكشف النتائج المتوصل إليها أن التحولات الأمنية التي تشهدها الحدود الجزائرية لم تعد مرتبطة فقط بالتهديدات العسكرية التقليدية، وإنما أصبحت مرتبطة بظهور أنماط جديدة من المخاطر العابرة للحدود، مثل شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات الحديثة في الدراسات الأمنية التي تؤكد أن مفهوم الأمن المعاصر انتقل من حماية الحدود المادية للدولة إلى إدارة المخاطر المركبة والمتداخلة التي تتجاوز الحدود الجغرافية والسيادية التقليدية.

كما تؤكد النتائج أن المقاربة الأمنية التقليدية، رغم أهميتها في فرض الرقابة والسيطرة الميدانية، لم تعد قادرة بمفردها على مواجهة التحديات الأمنية المستجدة. ويُفسَّر ذلك بالطبيعة الشبكية والمرنة للتنظيمات الإجرامية التي تستفيد من التطور التكنولوجي واتساع الفضاءات الحدودية وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. ومن ثمّ فإن الحاجة أصبحت ملحة للانتقال نحو مقاربات أكثر شمولاً تعتمد على الحوكمة الأمنية والتنسيق المؤسساتي والاستباق الاستراتيجي.

ومن أبرز ما أظهرته الدراسة أن الحوكمة المتعددة المستويات تمثل إطاراً عملياً لإعادة تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين المعنيين بالأمن الحدودي. وتنسجم هذه النتيجة مع الاتجاهات الحديثة في إدارة الأمن التي تؤكد أن فعالية السياسات الأمنية ترتفع كلما تحققت درجة أكبر من التكامل والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية والتنموية. فالحدود لم تعد مجالاً أمنياً صرفاً، بل أصبحت فضاءً تتداخل فيه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية.

كما أبرزت النتائج الدور المحوري للتكنولوجيا الحديثة في تطوير أداء المنظومات الحدودية. ويمكن تفسير ذلك بقدرة التقنيات الذكية على معالجة كميات هائلة من البيانات وتوفير معلومات دقيقة وفورية لصناع القرار الأمني. غير أن الدراسة تشير في الوقت ذاته إلى أن التكنولوجيا، رغم أهميتها، لا يمكن أن تحقق الفعالية المطلوبة بمعزل عن العنصر البشري المؤهل والإطار التنظيمي والمؤسساتي القادر على

استثمارها بصورة مثلى، وهو ما يجعل نجاح التحول الرقمي الأمني رهيناً بتكامل الموارد البشرية والتقنية معاً.

ومن ناحية أخرى، أظهرت النتائج وجود ارتباط وثيق بين الأمن والتنمية في المناطق الحدودية. فضعف التنمية وارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاجتماعية تمثل بيئة مواتية لانتشار الأنشطة غير المشروعة واستقطاب الأفراد نحو شبكات التهريب والجريمة المنظمة. وعليه فإن المقاربة التنموية لا تُعد بديلاً عن المقاربة الأمنية، وإنما تمثل امتداداً استراتيجياً لها يسهم في معالجة الأسباب العميقة للتهديدات الأمنية بدلاً من الاكتفاء بمواجهة مظاهرها الخارجية.

كما تؤكد النتائج أهمية التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز فعالية الأمن الحدودي الجزائري، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود للجرائم المنظمة ومسارات الهجرة غير المشروعة. وتُظهر التجارب الدولية أن نجاح الدول في إدارة حدودها يرتبط بدرجة كبيرة بقدرتها على بناء شبكات تعاون وتبادل للمعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات الشريكة، وهو ما يجعل الأمن الحدودي مسؤولية جماعية تتجاوز القدرات الوطنية المنفردة.

تكشف النتائج المتوصل إليها أن التحولات الأمنية التي تشهدها الحدود الجزائرية لم تعد مرتبطة فقط بالتهديدات العسكرية التقليدية، وإنما أصبحت مرتبطة بظهور أنماط جديدة من المخاطر العابرة للحدود، مثل شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات. وقد أدى هذا التحول إلى توسيع مفهوم الأمن الحدودي ليشمل أبعاداً أمنية واستخباراتية واستراتيجية متداخلة، الأمر الذي يتطلب تطوير آليات أكثر تطوراً في الرصد والتحليل والاستجابة.

ومن منظور استخباراتي، أظهرت النتائج أن فعالية الأمن الحدودي أصبحت ترتبط بدرجة كبيرة بقدرة المؤسسات الأمنية على جمع المعلومات وتحليلها واستثمارها في اتخاذ القرارات الاستباقية. فمواجهة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود لا تعتمد على الرقابة الميدانية فقط، بل تتطلب بناء منظومات متقدمة للاستخبارات الأمنية والاستشراف الاستراتيجي، قادرة على تتبع مسارات التهريب وتحليل أنماط النشاط الإجرامي والتنبؤ بالتهديدات قبل تحولها إلى مخاطر فعلية تمس الأمن الوطني. وعليه، فإن الاستخبارات الحدودية أصبحت تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

كما تؤكد النتائج أن المقاربة الأمنية التقليدية، رغم أهميتها، لم تعد كافية لمواجهة التهديدات المركبة، وهو ما يفرض الانتقال نحو نموذج الأمن الذكي القائم على التكامل بين العمل الأمني والاستخباراتي

والتكنولوجي. فالتكنولوجيا الحديثة لا تحقق فعاليتها إلا عندما تُدمج ضمن منظومة متكاملة لإدارة المعلومات الأمنية وتحليلها وتبادلها بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية.

ومن الناحية الاستراتيجية، أبرزت الدراسة أن الحدود الجزائرية تمثل عمقاً استراتيجياً للدولة بالنظر إلى امتدادها الجغرافي واتصالها ببيئات إقليمية تشهد تحديات أمنية متزايدة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء. ولذلك فإن حماية الحدود لم تعد مجرد مهمة تكتيكية مرتبطة بمنع التسلل والتهريب، بل أصبحت جزءاً من استراتيجية الأمن القومي الشامل الهادفة إلى حماية الاستقرار الوطني وصون السيادة وتعزيز المكانة الإقليمية للدولة.

كما أظهرت النتائج أن الحوكمة المتعددة المستويات توفر إطاراً استراتيجياً فعالاً لإدارة الحدود من خلال توحيد الجهود بين مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والاستخباراتيين والتنفيذيين. ويسهم هذا التكامل في بناء منظومة أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المعقدة والمتغيرة، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأمن الإقليمي والدولي.

وتؤكد النتائج أيضاً أن الاستثمار في القدرات الاستخباراتية والرقمية يمثل أحد أهم متطلبات الأمن الحدودي المستقبلي. فالدول التي تمتلك أنظمة متقدمة للإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تكون أكثر قدرة على استباق التهديدات وتقليل تكاليف مواجهتها. ومن هذا المنطلق، فإن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر ينبغي أن تشمل إعادة هندسة المنظومة الاستخباراتية الحدودية بما يضمن الانتقال من الاستخبارات التقليدية إلى الاستخبارات التنبؤية والاستشرافية.

وعلى المستوى الاستراتيجي الأشمل، تكشف الدراسة أن نجاح الجزائر في إدارة حدودها لا يرتبط فقط بقدراتها الوطنية، بل يتوقف أيضاً على قدرتها على بناء شراكات أمنية واستخباراتية إقليمية فعالة، تسمح بتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات المشتركة. فالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة أصبحتا ظاهرتين عابرتين للحدود لا يمكن التعامل معهما بمنطق الانعزال الأمني.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن النتائج المتوصل إليها تدعم الفرضية المركزية للدراسة، والتي مفادها أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر وفق نموذج الحوكمة المتعددة المستويات من شأنها أن تعزز كفاءة مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. كما تؤكد أن مستقبل الأمن الحدودي الجزائري يتوقف على نجاح الدولة في بناء منظومة أمنية ذكية ومتكاملة تجمع بين التكنولوجيا الحديثة،

والتنسيق المؤسساتي، والتنمية الحدودية، والتعاون الإقليمي، بما يضمن الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر بصورة استباقية ومستدامة.

وبذلك تبرز الدراسة أن التحدي الحقيقي لا يكمن في حماية الحدود باعتبارها خطوطاً جغرافية فحسب، بل في بناء منظومة حوكمة أمنية قادرة على إدارة الفضاء الحدودي بوصفه مجالاً استراتيجياً للتنمية والأمن والاستقرار، وهو ما يمثل جوهر إعادة هندسة الأمن الحدودي في الجزائر خلال المرحلة المقبلة.

وفي ضوء ذلك، يمكن الاستنتاج أن إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر تمثل مشروعاً استراتيجياً واستخباراتياً وأمنياً متكاملاً، يهدف إلى بناء حدود ذكية تعتمد على المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا بقدر اعتمادها على القدرات الميدانية. كما تؤكد النتائج أن مستقبل الأمن الحدودي الجزائري يكمن في الانتقال من منظومة حراسة الحدود إلى منظومة حوكمة أمنية واستخباراتية استراتيجية للحدود، قادرة على التنبؤ بالمخاطر وإدارتها واحتوائها قبل تحولها إلى تهديدات تمس الأمن القومي للدولة واستقرارها الاستراتيجي.

المقترحات.

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن أجل بناء نموذج جزائري متقدم للأمن الحدودي قائم على الحوكمة المتعددة المستويات، تبرز الحاجة إلى تبني رؤية شاملة لا تقتصر على تعزيز القدرات الأمنية فقط، بل تمتد إلى الأبعاد الاستخباراتية والتشريعية والتنموية والتكنولوجية والاستراتيجية، بما يضمن بناء منظومة حدودية قادرة على التكيف مع التهديدات المستقبلية.

في البعد الميداني، توصي الدراسة بالانتقال من مفهوم "مراقبة الحدود" إلى مفهوم "إدارة الحدود الذكية"، من خلال إنشاء أحزمة أمنية رقمية متكاملة تعتمد على الرصد المستمر والتحليل الفوري للمعطيات الميدانية. كما ينبغي تعزيز البنية التحتية للمناطق الحدودية وربطها بمنصات رقمية موحدة تسمح بالتدخل السريع والتنسيق الفوري بين مختلف الأجهزة المكلفة بحماية الحدود، بما يضمن تقليص زمن الاستجابة ورفع كفاءة العمليات الأمنية.

أما على المستوى الأمني، فتوصي الدراسة بتبني نموذج الأمن الحدودي الاستباقي القائم على إدارة المخاطر بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل التقليدية. ويتطلب ذلك إنشاء مراكز وطنية متخصصة لتحليل التهديدات الحدودية المستجدة، تكون مهمتها إنتاج التقديرات الأمنية المستقبلية وتحديد بؤر الخطر المحتملة

قبل تحولها إلى أزمات فعلية، بما يعزز قدرة الدولة على الانتقال من مرحلة المواجهة إلى مرحلة الوقاية والاحتواء.

ومن الناحية الاستخباراتية، تقترح الدراسة تأسيس "منظومة استخبارات حدودية متكاملة" تجمع بين الاستخبارات البشرية والاستخبارات التقنية والاستخبارات الرقمية، مع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لرصد الأنماط الإجرامية والتنبؤ بمسارات التهريب والهجرة غير المشروعة. كما توصي بإنشاء بنك معلومات استراتيجي موحد يربط مختلف الهيئات الأمنية والاستخباراتية، بما يسمح بتبادل المعلومات في الزمن الحقيقي وتعزيز فعالية الإنذار المبكر.

وفي المجال التشريعي، تؤكد الدراسة ضرورة مراجعة المنظومة القانونية المنظمة للأمن الحدودي بما يتلاءم مع التحولات الرقمية والجرائم العابرة للحدود. كما يُستحسن استحداث نصوص قانونية خاصة بالجرائم الحدودية المستحدثة المرتبطة بالتكنولوجيا والفضاء السيبراني وشبكات الاتجار الدولية، مع تعزيز الإطار القانوني المنظم لتبادل المعلومات والتعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وعلى المستوى المؤسساتي، توصي الدراسة بإنشاء هيئة وطنية عليا لحوكمة الأمن الحدودي تتولى تنسيق السياسات والاستراتيجيات بين مختلف الفاعلين الأمنيين والعسكريين والمدنيين، بما يضمن توحيد الرؤى وتجنب الازدواجية في المهام وتحقيق التكامل المؤسسي المطلوب لمواجهة التحديات الأمنية المركبة.

وفي الجانب العلمي والتكويني، تدعو الدراسة إلى تطوير برامج أكاديمية متخصصة في دراسات الأمن الحدودي والحوكمة الأمنية والاستخبارات الاستراتيجية، مع تشجيع الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الأمنية. كما توصي بإدراج تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل المخاطر والاستشراف الاستراتيجي ضمن برامج تكوين الإطارات الأمنية والاستخباراتية، بما يواكب التحولات المتسارعة في البيئة الأمنية الدولية.

كما تقترح الدراسة اعتماد مقاربة تنموية للأمن الحدودي تقوم على تحويل المناطق الحدودية من مناطق هشاشة أمنية إلى أقطاب تنموية واستثمارية. فكل مشروع تنموي ناجح في المناطق الحدودية يمثل في الوقت ذاته مشروعاً أمنياً طويل المدى، لأن التنمية المستدامة تقلص البيئة الحاضنة للتهريب والجريمة المنظمة وتدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ومن منظور استراتيجي مستقبلي، توصي الدراسة بتطوير ما يمكن تسميته بـ"العقيدة الجزائرية للأمن الحدودي الذكي"، وهي رؤية وطنية متكاملة تجعل من التكنولوجيا والحوكمة والاستخبارات والاستشراف

ركائز أساسية لحماية الحدود. ويهدف هذا النموذج إلى بناء حدود قادرة على التفكير والتحليل والاستجابة بصورة استباقية، وليس مجرد حدود تعتمد على المراقبة التقليدية فقط.

الآفاق البحثية للدراسة.

تفتح هذه الدراسة آفاقاً علمية جديدة أمام الباحثين في مجالات العلوم السياسية والدراسات الأمنية والاستراتيجية، حيث يمكن مستقبلاً دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الأمن الحدودي الذكية في الجزائر، وتحليل دور الحوكمة الرقمية في إدارة المخاطر الحدودية، وبحث إمكانات توظيف البيانات الضخمة في دعم صناعة القرار الأمني والاستخباراتي.

كما يمكن توجيه البحوث المستقبلية نحو دراسة العلاقة بين الأمن الحدودي والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية، أو مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في إدارة الحدود الذكية مثل الولايات المتحدة وأستراليا وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة، بهدف استخلاص أفضل الممارسات القابلة للتطبيق في البيئة الجزائرية.

ومن الآفاق البحثية الواعدة أيضاً دراسة مفهوم "الاستخبارات التنبؤية الحدودية" وأثره في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، وتحليل دور الأمن السيبراني في حماية المنظومات الحدودية الذكية، إضافة إلى بناء نماذج استشرافية تعتمد على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالتهديدات الأمنية المستقبلية في منطقة الساحل والصحراء.

وفي أفق أكثر تقدماً، يمكن أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى بناء نموذج نظري جديد تحت مسمى "الحوكمة الاستخباراتية للحدود الذكية"، يجمع بين الأمن والذكاء الاصطناعي والاستشراف الاستراتيجي والحوكمة متعددة المستويات، ليشكل إطاراً معرفياً جديداً قادراً على تفسير وإدارة التهديدات الحدودية في عالم يتجه بسرعة نحو الرقمنة والاعتماد المتزايد على التقنيات الذكية. وهذا ما يمنح الدراسة الحالية قيمة تأسيسية يمكن البناء عليها لتطوير حقل بحثي عربي جديد في مجال الأمن الحدودي الذكي والحوكمة الأمنية المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: المصادر الرسمية والوثائق والتقارير (باللغة العربية)

1. القوانين والمراسيم والقرارات الرسمية

- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.
- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل لقانون العقوبات والمتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين.
- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، رئاسة الجمهورية، المرسوم الرئاسي رقم 25-350 المتعلق بالمنظومة الوطنية لحوكمة البيانات، 30 ديسمبر 2025.

2. تقارير وبيانات الوزارات والهيئات الحكومية الجزائرية

- **الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**، *التقرير الوطني حول المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر*، الجزائر، 2024.
- **المديرية العامة للأمن الوطني**، *حصيلة نشاطات شرطة الحدود 2024*، الجزائر، 2025.
- **المديرية العامة للأمن الوطني**، *التقرير السنوي للنشاطات الأمنية ومكافحة الهجرة غير النظامية*، الجزائر، فترات مختلفة (2021-2025).
- **المجلس الأعلى للأمن**، *الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي*، الجزائر، 2024.
- **المحافظة السامية للرقمنة**، *الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030*، الجزائر، إصدارات (2023، 2024، 2025).
- **المحافظة السامية للرقمنة**، *الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية*، الجزائر، 2024.

- **المؤسسة العسكرية (وزارة الدفاع الوطني)**، بيانات سنوية وحصائل عملياتية ومجلة الجيش، الجزائر، أعداد متفرقة بين (2013–2026).

- **الوزارة الأولى**، *المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات: الإطار التنظيمي والتشغيلي*، وكلمة الوزير الأول بمناسبة وضع المنظومة حيز الخدمة، الجزائر، 09 فيفري 2026.

- **وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية**، *الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية*، الجزائر، 2024.

- **وزارة التخطيط والتنمية**، *التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية*، الجزائر، 2023.

- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**، تقارير ومخططات تنمية المناطق الحدودية ومكافحة التهريب، الجزائر، إصدارات متعددة (2020–2025).

- **وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج**، تقارير التعاون الإقليمي وقضايا الهجرة والأمن في الساحل الإفريقي، الجزائر، 2025.

- **وزارة العدل الجزائرية**، *التقارير الإحصائية المتعلقة بجرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر*، فترات مختلفة (2020–2025).

- **الهيئة الوطنية للموانئ**، *التقرير البحري الاستراتيجي*، الجزائر، 2024.

3. تقارير المنظمات الإقليمية والدولية

- **الاتحاد الإفريقي**، *مسودة استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود وتعزيز التعاون*، أديس أبابا، 2020.

- **الأمم المتحدة**، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، *ورقة السياسات: الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية*، سورابايا، إندونيسيا، 2016.

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، *تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002*.

- **المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)**، المرصد الجيوأمني لمنطقة شمال إفريقيا والساحل، *التقرير الاستراتيجي: تقييم التهديدات الحدودية العابرة*، الجزائر، 2026.

- **المنظمة الدولية للهجرة**، *تقرير الهجرة في العالم*، جنيف، إصدارات متعددة (2020، 2022، 2024).
- **الهلال الأحمر الجزائري**، *تقارير التكفل الإنساني بالمهاجرين وإعادتهم الطوعية*، (2021–2025).

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب والموسوعات

- **باري بوزان**، *الشعوب والدول والخوف*، ترجمة: مركز الدراسات العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.
- **العماد حسن تركماني**، *الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين*، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2004.
- **حسن عثمان**، *منظمات المجتمع المدني: المفاهيم والأنواع والوظائف*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017.
- **حازم الببلاوي**، *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- **روبرت مكنمارا**، *جوهر الأمن*، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: دار المعرفة، 1970.
- **ألكسندر دوغين**، *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
- **شريف سيد كامل**، *الجريمة المنظمة في القانون المقارن*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.
- **عبد السلام محمد**، *أمن الحدود في المنطقة العربية*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008.
- **عبد العزيز مجاهد**، *الأمن القومي الجزائري والتحولات الإقليمية*، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، 2022.
- **عبد الأمير عباس الحيالي**، *تغير مفهوم ووظيفة الحدود*، بغداد، 2022.
- **عبد النور بن عنتر**، *الأمن الحدودي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية*، الجزائر: دار المعرفة، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

- **عبد الله بن شرف الغامدي**، *الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين*، الرياض: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2022.
- **عبد الله سعود السراني**، *العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم*، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- **عبد الله، نجيب**، *المفاوضات السياسية وتوزيع الحدود*، الجزائر: دار العلوم، 2020.
- **علي شفيق العمر**، *العلاقات الدولية في العصر الحديث*، المغرب: دار نشر المعرفة، 1990.
- **عمار بوضياف**، *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- **فائزة يونس الباشا**، *الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.
- **الكيالي عبد الوهاب**، *موسوعة السياسة* (ج 2)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، مادة "حدود سياسية".
- **كوكي يوسف داود**، *الجريمة المنظمة*، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
- **محمد الأمين البشري**، *التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة / الجرائم المستحدثة*، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004/1999.
- **محمد دباس الحميد وماركو إبراهيم نينو**، *حماية أنظمة المعلومات*، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2021.
- **محمد علي خوجه**، *المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية*، عمان: دار الثقافة للنشر، 2015.
- **محمد نور عثمان الحسن وياسر عوض المبارك**، *الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة*، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
- **مدحت أيوب**، *الأمن القومي العربي في عالم متغير*، مصر: مكتبة مدبولي، 2003.

- **مدين علي وآخرون**، *التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي*، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
- **مولود بلقامسي**، *السياسة الإفريقية للجزائر: مقومات جيوستراتيجية وأزمات أمنية*، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2021.
- **ناصيف يونس حتي**، *النظرية في العلاقات الدولية*، بيروت: دار الكتاب العربي, 1985.
- **نسيم بلهول**، *فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني*، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.
- **نسرين عبد الحميد نبيه**، *التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.
- **نور الدين بن عنتر**، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
- **هدي حامد قشقوش**، *الجريمة المنظمة: القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.
- **أرنولد وولفرز**، "الأمن القومي كرمز غامض"، ضمن: جيمس دوبريت وروبرت بالستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

2. الدوريات والمجلات العلمية والمداخلات

- **أحمد طعيبة ومليكة حجاج**، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة بسكرة، العدد 15، 2016.
- **باسعيد محمد خالد**، "تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب"، *مجلة آفاق فكرية*، المجلد 3، العدد 1، 2015.
- **إبراهيم سعد الشاكر فزاني**، "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات / مجلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية*، 2022/2021.

- **توفيق بوقاعدة،** "التهديدات الأمنية غير النمطية على الحدود الجنوبية الجزائرية: دراسة في الأبعاد والمخرجات الراهنة"، *مجلة السياسة والمجتمع*، جامعة مستغانم، 2024.
- **حامد العلوان،** "محددات البيئة الآمنة للمجتمعات السكنية"، *مجلة الهندسة*، 2011.
- **خلف عبد الرحمن،** "الجغرافيا الاستعمارية وتفكيك المجتمعات الصحراوية"، *مجلة التاريخ المغاربي*، العدد 18، 2018.
- **دخالة مسعود،** "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد 05، 2014.
- **زغدود، فاطمة،** "الجيو اقتصاد المتوسطي وأمن الطاقة"، *مجلة الاقتصاد الدولي*، 2025.
- **سليم بلحاج،** "التهديدات اللامتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، المجلد 9، العدد 1، 2022.
- **سماح سواحلية**

، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، المجلد 8، العدد 2، 2023.

- **صايش عبد المالك،** "مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 08/11 المتعلق بتعديل قانون العقوبات"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، جامعة بجاية، العدد 1، 2011.
- **عائشة قادة بن عبد الله،** "السياسة الأمنية الجزائرية: إدارة الحدود نموذجاً"، *حوليات جامعة الجزائر 1*، المجلد 36، العدد 3، 2022.
- **عبد النور ناجي،** "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، *أعمال ملتقى قسنطينة*، 2008.
- **عمار بوضياف،** "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، *مركز دراسات الوحدة العربية*، بيروت، 2014.
- **قادة، شهيدة،** "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"، *مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد*، قطر، 2019.

- **قارة، وليد،** "الإجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية"، *مجلة دفاتر السياسة*، جامعة بسكرة، العدد 9، 2013.

- **لبنى جصاص،** "الأمن الحدودي الجزائري بين تحدي التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، المجلد 6، العدد 2، 2022.

- **نور الدين دخان وعيدون الحامد،** "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد 14، 2016.

3. الرسائل والأطروحات الجامعية (ماجستير ودكتوراه)

- **بيبيمون وليد،** *ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية*، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.

- **بولعشبة خويمة،** *مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007.

- **توفيق خيشو،** *المدينة والتأثير الأمني بالنسيج الحضري*، مذكرة ماجستير، قسنطينة، 2009.

- **حمزة حسام،** *دوائر الأمن القومي الجزائري*، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.

- **ظريف شاكر،** *البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات*، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011.

- **فوزية صادقي،** *دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر: دراسة تحليلية للجماعات المحلية*، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021.

- **مجرب الدوادي،** *الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.

- **ميدوني شايب الذراع،** *سياسة التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة*، أطروحة دكتوراه، بسكرة، 2014.

ثالثاً: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية (Foreign References)

- **Adler, Emanuel and Barnett, Michael**" .(1998) Security Communities in Theoretical Perspective," in *Security Communities* ,Cambridge University Press, United Kingdom, pp. 30-57.

- **Ayoob, Mohamed** .(1995) *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System* ,Boulder: Lynne Rienner Publishers, pp. 8-12.

- **Biscop, Sven**" .(2005) The ENP, Security and Democracy in the Context of the European Security Strategy", in Richard Whitman & Stefan Wolff (eds.), p. 82.

- **Boucher-Côté, Karine et al**" .(2014) .Border Security as Practice: An Agenda for Research ",*Security Dialogue* ,Vol. 45, No. 3, p. 196.

- **Brzezinski, Zbigniew** .(1997) *Le Grand Echiquier: L'Amérique et le reste du monde* ,Paris, Editions Bayard, p. 41.

- **Buzan, Barry and Wæver, Ole** .(2003) *Regions and Powers: The Structure of International Security* ,Cambridge University Press, p. 44.

- **Buzan, Barry, Waever, Ole and de Wilde, Jaap** .(1998) *Security: A New Framework for Analysis* ,London: Lynne Rienner Publishers, pp. 21-23.

- **Ceyhan, Ayse**" .(1998) Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres ,"*Cultures & Conflits* ,No. 31-32, p. 7.

- **Deloitte** .(2014) *Smart Borders: Increasing Security Without Sacrificing Mobility* ,United Kingdom: Deloitte Development, pp. 6-7.

- **Eilstrup-Sangiovanni, M**" .(2014) .Network Theory and Security Governance ,"*Handbook on Governance and Security* ,University of Akron, pp. 41-62.

- **Fukuyama, Francis**" .(2013) What Is Governance ,"?*Center for Global Development* ,January, pp. 1-18.

- **Godart D** .(2005) .*Sécurité Informatique: Risques, Stratégies et Solutions*2 ,e éd., Belgique: Éditions des CCI de Wallonie, pp. 41-43.

- **Greene, Owen**" .(2001) Environmental Issues," in *The Globalization of World Politics* ,edited by John Baylis and Steve Smith, Oxford University Press, New York, pp. 389-397.

- **Griffiths, Martin** *50* .(1999) *Key Thinkers in International Relations* , London, Routledge, p. 191.

- **Jervis, Robert**" .(1982) Security Regimes ,"*International Organization* , Vol. 36, No. 2, Spring, pp. 357-378.

- **Kavalski, E**" .(2008) .The Complexity of Global Security Governance: An Analytical Overview ,"*Global Society* ,Vol. 22, No. 4, pp. 423-443.

- **Krahmann, E**" .(2005) .Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security ,"*International Affairs* ,Vol. 18, No. 1, pp. 15-30.

- **Leboeuf, Aline**" .(2006) Sécurité et Développement: Acteurs et Consensus ",*Afrique Contemporaine* ,No. 218, pp. 69-71.

- **Léopold E. et Lhoste S** .(2007) .*La Sécurité Informatique*3 ,e éd., Paris: Presses Universitaires de France, pp. 52-55.

• **Newman, David**" .(2003) On Borders and Power: A Theoretical Framework ",*Journal of Borderlands Studies* ,Vol. 18, No. 1, p. 13.

• **Plagnol, Henri et Loncle, François** .(2012) *La situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne* ,Rapport d'information, Assemblée nationale française, 06 mars, p. 22.

• **Rand Corporation** .(2018) *Managing International Borders: Balancing Security with the Licit Flow of People and Goods* ,California: RAND Corporation, pp. 4-5.

• **Rosenau, James N**" .(1995) .Governance in the Twenty-first Century ," *Global Governance* ,Vol. 1, No. 1, Winter, p. 14.

• **Rosenau, James N** .(2006) .*The Study of World Politics* ,Routledge, USA & Canada, pp. 130-131.

• **Stone, Marianne**" .(2009) Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis ",*Security Discussion Papers Series* ,Spring, pp. 5-6.

• **Strobl and Pancholi** .(2018) *Cyber Security Governance and Digital Transformation* ,Maryland Institute Report, p. 11.

• **Waever, Ole**" .(2004) Peace and Security: Two Concepts and Their Relationship," in *Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research* ,ed. Stefano Guzzini and Dietrich Jung, London: Routledge, p. 56.

الفهـرس

الفهرس

الفهرس:

مقدمـة : 1

الفصل الأول: التحولات النظرية والمفاهيمية لإعادة هندسة الأمن الحدودي في ظل الحوكمة الأمنية المعاصرة 31

المبحث الأول: التحول الإبستمولوجي لمفهوم الأمن الحدودي في الدراسات الأمنية المعاصرة. 33

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن من المقاربة التقليدية إلى الأمن المركب. 36

المطلب الثاني: إعادة هندسة المنظومات الأمنية كمدخل لإدارة التهديدات المعقدة. 41

المطلب الثالث: الحدود في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة..... 45

المبحث الثاني: الحوكمة متعددة المستويات وإدارة الأمن الحدودي..... 49

المطلب الأول: الإطار النظري للحوكمة متعددة المستويات. 51

المطلب الثاني: الفاعلون الأمنيون في منظومة الحوكمة الحدودية. 54

المطلب الثالث: التكامل المؤسساتي والتنسيق الأمني متعدد المستويات. 59

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة كتهديدات هجينة للأمن الحدودي. 62

المطلب الأول: الجريمة المنظمة الدولية: المفهوم، الأنماط وآليات النشاط. 64

المطلب الثاني: الهجرة غير المشروعة بين الأبعاد الإنسانية والتحديات الأمنية. 67

المطلب الثالث: الترابط بين شبكات الجريمة المنظمة ومسارات الهجرة غير النظامية. 69

خاتمة الفصل الأول: 72

الفصل الثاني: واقع منظومات الأمن الحدودي في الجزائر وتحديات مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة 75

المبحث الأول: البنية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للحدود الجزائرية. 77

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والاستراتيجية للحدود الجزائرية. 80

المطلب الثاني: البيئة الأمنية الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الحدودي الجزائري. 85

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية الناشئة في الفضاءات الحدودية الجزائرية. 92

المبحث الثاني: آليات وتدابير الدولة الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. 99

المطلب الأول: الآليات القانونية والتشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. 99

المطلب الثاني: التدابير الأمنية والاستخباراتية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود 100
المطلب الثالث: التعاون الدولي والإقليمي كآلية لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. 106
المبحث الثالث: الاستراتيجيات الجزائرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية. 112
المطلب الأول: تطور ظاهرة الهجرة غير المشروعة في الجزائر. 113
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية. 117
المطلب الثالث: التحديات الإنسانية والأمنية والقانونية المرتبطة بالهجرة غير المشروعة..... 122
خاتمة الفصل الثاني: 129
الفصل الثالث: آفاق إعادة هندسة منظومات الأمن الحدودي في الجزائر في ظل الحوكمة الأمنية الحديثة 133
المبحث الأول: التحول نحو الأمن الحدودي الذكي وتعزيز الحوكمة الأمنية. 134
المطلب الأول: الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في إدارة الحدود الجزائرية. 138
المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإنذار المبكر في مكافحة التهديدات الحدودية 141
المبحث الثاني: تعزيز التكامل المؤسساتي والتعاون متعدد المستويات في الجزائر في مجال أمن الحدود 153
المطلب الأول: التكامل المؤسساتي في إدارة أمن الحدود الجزائرية..... 153
المطلب الثاني: التعاون الإقليمي ومتعدد المستويات في مواجهة التهديدات الحدودية. 155
المطلب الثالث: التنمية الحدودية كأداة لتعزيز الأمن والتكامل المؤسساتي. 156
المبحث الثالث: استراتيجيات استشرافية لإعادة هندسة الأمن الحدودي الجزائري..... 163
المطلب الأول: بناء نموذج وطني متكامل للأمن الحدودي المستدام 164
المطلب الثاني: تعزيز التنمية المحلية بالمناطق الحدودية الجزائرية كمدخل للأمن الوقائي..... 167
المطلب الثالث: الافاق والتصورات المستقبلية للأمن الحدودي الجزائري في ظل التحولات الدولية الراهنة 169
خلاصة: الفصل الثالث 175
خاتمة:..... 178
قائمة المصادر و المراجع: 188
الفهرس: 199